# كتاب

## ميزان المنطق

للعلامة الشيخ على بن عمر السيواسى
من علماء قونيه
حفظه الله

طبع على نفقة طاهر أفندى الاطاغلى
وحاجى شاكر افندى قره اغاجلى


(الطبعة الاولى)
بالمطبعة الحسينية المصريه سنة ١٣٢٧ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الكبير المتعال واسع الغفران عميم النوال الذى تنزه ملكه عن عروض الاعتلال ونشكره على من صرف قلوبنا نحو تحصيل الفضائل والكمال والصلاة على رسوله محمد الموصوف بأحسن الخصال وعلى آله وأصحابه خير أصحاب وال وبعد فيقول العبد العاجز الضعيف الدنىء المفتقر الى ربه القادر القوى العلى على بن عمر السيوامى لما رأيت كثيرا من الطلبة يجتهدون في معرفة علم المنطق ويرغبون له غاية الرغبات ولكن لايعرفون اصول تحصيله وهو أسهل ضبطاً من سائر العلوم لان أصوله وقواعده مطردة ومباحثه قليلة ومع هذا أنفع العلوم الآلية وأحسنها حتى حكم بعض العلماء بلزومه ووجوبه كما حكم الخيالى بان المنطق جزء من الكلام وهو المختار وأيضاً قال صاحب المرآت مباحث العلم والنظر من مسائل الكلام وفي العقائد ان النظر في معرفة الله تعالى واجب والجامى صرح بلزوم المنطق في رسالة الولدية بقوله الانسان انما يمتاز عن

الحيوان

الحيوان بتحصيل المجهولات وهو انما يحصل بممارسة المنطق وكذا صرح اللاري في تعريف الحكمة عند بيان قول المصنف بقدر الطاقة البشرية ان المقصود بالطاقة أن يقتدر على ترتيب القياس من الشكل الاول والادنى منه بلادة وأيضاً أمثال ماذكرنا قد صدر من كثير من العلماء الاعلام كابن حجر العسقلاني من كبار المحدثين والامام الغزالي وغيرهما وهو الحق الحقيق لا ينكره الا جهول وعنيد أردت أن أكتب أوراقا مشتملة على أصوله وقواعده وأقيسته المستنبطة من عبارات رسالة ايساغوجي وعلى الكلام المتعلق بها موضحة لعباراتها وكاشفة للغطاء عن وجهها ليسهل استخراج عرائس الاقيسة التى احتجبت تحت جلابيب العبارات راجياً من الله تعالى ان يجعلها خالصاً لوجهه الكريم موجبة للفوز بجنات النعيم والمرجو من العلماء والطلاب أن لا ينظروا تقصيراتها لانى كتبتها حين تهاجم الاشغال وتزاحم الآمال

## مقدمة

اعلم اولا ان الانسان مكلف بتحصيل مالا يعلم من العلوم وهو منحصر على شيئين (الاول) مفردات ويقال لها في اصطلاح المنطق تصورات ساذجة أى لاحكم معها ( والثانى ) ويقال لها في الاصطلاح المذكور تصديقات أى معها حكم وليس كل منهما مجهولا بالنسبة الى الانسان القابل العلم والا لامتنع تحصيلهما اذ المجهول لا يحصل بالمجهول بل بالمعلوم ولا معلوما والا لما احتجنا الى تحصيلهما

اذ يلزم حينئذ تحصيل الحاصل وهو ممتنع بل البعض منهما معلوم أى لا يتوقف حصوله الى نظر وكسب والبعض الآخر مجهول يتوقف حصوله اليه فترتب الامور المعلومة لك منهما أى المفردات والمركبات تعريفاً أو قياسا فتصل بهما الى المعرف المجهول أو النتيجة المجهولة اذ الطريق الى الايصال انما يحصل بهما فالتعريف موصل الى المجهول التصورى اى المعرف والقياس الى المجهول التصديقى أى النتيجة (والحاصل) ان بالمجهولات لا تكتسب بالمجهولات بل المجهولات التصورية تكتسب بالمعلومات التصورية أى التعريفات بجميع أقسامها كما ستعرفها والمجهولات التصديقية تكتسب بالمعلومات التصديقية أى القياس فيكون طريق تحصيل المجهولات منحصرا الى التعريف والقياس كما ان المجهولات منحصرة الى المجهولات التصورية أى المفردات المجهولة يعنى أطراف القضايا أى الموضوعات والمحمولات والتصديقية أى المركبات المجهولة يعنى القضايا (ولهذا) قال المتأخرون موضوع المنطق وما يبحث فيه انما هو التعريف والقياس ولهما أجزاء مادية وصورية والاجزاء المادية بالنسبة الى التعريف مبحث كليات الخمس وتسمى هى مبادى التصورات وبالنسبة الى القياس مبحث القضايا وأحكامها وتسمى أيضا مبادى التصديقات والجزء الصورى منهما مبحث القول الشارح والقياس وهما مقاصد التصورات والتصديقات فصارت المباحث المذكورة في المنطق أربعة (فان قلت) المنطقيون انما بحثوا في كتبهم من القول الشارح والقياس وما يتعلق بهما ولم يبحثوا من المعرف والنتيجة مع ان المقصود منهما معرفة

المعرف

المعرف والنتيجة (قلت) المعرف والنتيجة لازمان مساويان لهما فيكون البحث عن القول الشارح والقياس كافيا ومستغنياً عن بحثهما اللازومهما لهما (ثم اعلم) أيها الطالب الراغب ان الفاعل ونائبه والمبتدأ سواء كان في الحال أو في الاصل تسمى موضوعا ومسندا اليه في اصطلاح المنطقيين والفعل والخبر محمولا ومسندا وغيرهما كالمفاعيل والحال والتميز تسمى متعلقات وقيودات والجملة الفعلية والاسمية تسمى قضية حملية والجملة الشرطية قضية شرطية والشرط يسمى مقدما والجزاء يسمى تالياً (ثم اعلم) أيضا ان القياس يتركب من قضيتين فصاعدا ويوجد بينهما حد أوسط أي لفظ مكرر ويسقط بتمامه وقت الانتاج بلا زيادة كلمة ولا نقصانها فيصير الباقي نتيجة بعينها (هكذا) «صغرى» العالم متغير (كبرى) والمتغير حادث (نتيجة) من الشكل الاول العالم حادث فاذا اسقطت الحد الاوسط أي لفظ المتغير فالباقي أي العالم حادث يصير نتيجة وهو اى القياس (اما اقترانى او استثنائى) ولكل منهما بيان مفصل سيجيء في بحث القياس ان شاء الله تعالى لكنا نذكره اجمالا ليكون توطئة للترتيبات الآتية فنقول للاقترانى اشكال أربعة سواء كان (حمليا) ان تركب من قضيتين حمليتين (أو شرطيا) ان تركب من شرطيتين ولكل منهما متعارف وغير متعارف وغير المتعارف الغير المتعارف امامتعارف الشكل الاول من الاقترانى الحملى فهو أن يكون الحد الاوسط محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى بتمامه (هكذا) (ص) الله محدث للعالم (ك) والمحدث للعالم قديم (ن) الله قديم فالحد الاوسط اعنى المحدث للعالم محمول في الصغرى وموضوع في الكبرى

بتمامه وأما غير متعارفه فهو ان يكون الحد الاوسط قيد المحمول في
الصغرى وموضوعا تاما في الكبرى «هكذا» (ص) الله تعالى خالق
الاشياء (ك) والاشياء هى الموجودات (ن) الله تعالى خالق الموجودات
فالحد الاوسط أى الاشياء قيد المحمول في الصغرى وموضوع تام
في الكبرى وأما غير متعارفه فهو أن يكون الحد الاوسط محمولا تاما
في الصغرى وقيد الموضوع في الكبرى كقولنا (ص) دعاء السلطان
واجب (ك) والشغل بالواجب محمود (ن) الشغل بدعاء السلطان
محمود فالحد الاوسط أى لفظ الواجب محمول تام في الصغرى وقيد
الموضوع في الكبرى لكن موضوع الكبرى في هذه الصورة أى في
صورة غير متعارف غير متعارفه يسلط في مقام النتيجة على موضوع
الصغرى فيقال الشغل بدعاء السلطان محمود كما سبق وأما متعارف
الشكل الثانى فهو أن يكون الحد الاوسط محمولا في الصغرى والكبرى
بتمامه «هكذا» (ص) العالم متغير (ك) والقديم ليس بمتغير (ن) العالم
ليس بقديم وأما غير متعارفه فهو أن يكون الحد الاوسط قيد المحمول
في الصغرى ومحمولا تاما في الكبرى «هكذا» (ص) قدرة الله تعالى
لاتتعلق بالمحال (ك) وشريكه تعالى محال (ن) قدرة الله تعالى لاتتعلق
بشريكه فالحد الاوسط أى المحال قيد المحمول اعنى لا تتعلق في
الصغرى ومحمول تام في الكبرى وأما غير متعارف غير متعارفه فهو
ان يكون الحد الاوسط محمولا تاما في الصغرى وقيد المحمول في
الكبرى «هكذا» (ص) العالم متغير (ك) والقديم ليس باوصاف المتغير
(ن) أوصاف العالم ليس بقديم فالحد الاوسط أى المتغير محمول تام

في الصغرى وقيد المحمول في الكبرى وفي هذه الصورة أيضا يسلط محمول الكبرى بعد اسقاط الاوسط على موضوع الصغرى وأما متعارف الشكل الثالث فهو أن يكون الحد الاوسط موضوعا تاما في الصغرى والكبرى «هكذا» (ص) الجوهر المجرد موجود (ك) والجوهر المجرد ليس بمحسوس (ن) بعض الموجود ليس بمحسوس واما غير متعارفه فهو أن يكون الحد الاوسط قيد الموضوع في الصغرى وموضوعا تاما في الكبرى «هكذا» (ص) وجود العلم في الذهن (ك) والعلم لايوجد في الخارج (ن) بعض الموجود في الذهن لايوجد في الخارج وأما غير متعارف غير متعارفه فهو أن يكون الحد الاوسط موضوعاً تاما في الصغرى وقيد الموضوع في الكبرى «هكذا» (ص) محمد عليه السلام نبي (ك) ومعراج محمد عليه السلام حق (ن) معراج بعض النبي حق ومن هذا القبيل قول صاحب المقصود (ص) علوم العربية وسيلة الى العلوم الشرعية (ك) واحد أركانها التصريف (ن) أحد أركان الوسيلة الى العلوم الشرعية التصريف فلفظ أحد سور الموجبة الجزئية فيصير هذه النتيجة موجبة جزئية واما متعارف الشكل الرابع فهو أن يكون الحد الاوسط موضوعا تاما في الصغرى ومحمولا كذلك في الكبرى «هكذا» (ص) القابل للابعاد جسم (ك) والجوهر ليس بقابل للابعاد (ن) الجسم ليس بجوهر وأما غير متعارفه فهو أن يكون الحد الاوسط قيد الموضوع في الصغرى ومحمولا تاما في الكبرى «هكذا» (ص) الحيوان الناطق متحرك (ك) ولا شيء من الفرس بناطق (ن) بعض الحيوان المتحرك ليس بفرس وأما غير متعارف

غير متعارفه فهو أن يكون الحد الاوسط موضوعا تاما في الصغرى وقيد المحمول في الكبرى (هكذا) (ص) جعل الحد الاوسط عكس الاول شكل رابع (ك) والبعيد عن الطبع تصوير جعل الحد الاوسط عكس الاول (ن) تصوير الشكل الرابع بعيد عن الطبع (والحاصل) انه ان ذكر لفظ القيد في طرف الصغرى يسمى غير المتعارف وان ذكر في طرف الكبرى يسمى غير المتعارف الغير المتعارف أى شكل كان واما متعارف الشكل الاول من الاقترانى الشرطى فهو ان يكون الحد الاوسط تالياً في الصغرى ومقدما في الكبرى (هكذا) (ص) اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود (ك) واذا كان النهار موجودا كان العالم مضيئا (ن) ان كانت الشمس طالعة كان العالم مضيئا وأما الشكل الثانى منه فهو أن يكون الحد الاوسط تاليا في الصغرى والكبرى (هكذا) (ص) كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا (ك) وليس البتة اذا كان الليل موجودا كان النهار موجودا (ن) ليس البتة أن كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا وأما الشكل الثالث منه فهو أن يكون الحد الاوسط مقدما في الصغرى والكبرى (هكذا) (ص) كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً (ك) وكلما كانت الشمس طالعة كان العالم مضيئا (ن) قد يكون اذا كان النهار موجودا كان العالم مضيئا وأما الشكل الرابع منه فهو أن يكون الحد الاوسط مقدما في الصغرى وتاليا في الكبرى (هكذا) (ص) كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا وكلما كان العالم مضيئا كانت الشمس طالعة (ن) قد يكون

اذا كان النهار موجودا كان العالم مضيئا وبالجملة ان المقدم في الشرطية بمنزلة الموضوع والتالى بمنزلة المحمول فتفكر وللاستثنائى أيضا طرق أربعة وللطريقين الاولين منها متعارف وغير متعارف الطريق الاول فهو أن تورد قضية شرطية متصلة لزومية وتجعل عين الدعوى تاليا والدليل مقدما فيها وتستثنى عين المقدم وتنتج عين التالى (هكذا) (ش) لما كان العالم متغيرا كان العالم حادثا (س) لكن العالم متغير (ن) فكان العالم حادثا ففى هذا المثال العالم حادث دعوى والعالم متغير دليلها فاستثنى عين الدليل فيه لانتاج المطلوب وهو العالم حادث واما غير متعارفه فهو اما أن يقدم التالى على المقدم أو يقدم المقدمة الاستثنائية على الشرطية في هذه الصورة مثال الاول أى تقديم التالى على المقدم (ش) كان العالم حادثا لما كان متغيرا (س) لكنه متغير (ن) كان حادثا ومثال الثانى أى تقديم المقدمة الاستثنائية على الشرطية العالم كان العالم متغيرا (ش) ولما كان متغيرا كان حادثا (ن) كان العالم حادثا لكن في صورة تقديم الاستثنائية على الشرطية بترك لفظة لكن لانها تجىء لدفع الشك الكائن فيما قبلها وفي هذه الصورة ليس لها قبل فافهم واما متعارف الطريق الثانى فهو أن تورد أيضا قضية شرطية متصلة لزومية وتجعل نقيض الدعوى مقدما فيها ونقيض الدليل تاليا وتستثنى نقيض التالى وتنتج نقيض المقدم وأدات الشرط فيه • يكون • لو • لولا غالبا (هكذا) (ش) لو لم يكن العالم حادثا لم يكن متغيرا (س) لكنه متغير (ن) كان العالم حادثا وأما غير متعارفه فهو غير متعارف الطريق الاول بعينه مثال صورة تقديم التالى على المقدم

(هكذا)(ش) لم يكن العالم متغيرا لو لم يكن حادثا (س) لكنه متغير (ن) كان العالم حادثا ومثال صورة التقديم الاستثنائية على الشرطية (هكذا)(س)كان العالم متغيرا (ش)ولو لم يكن العالم حادثا لم يكن متغيرا (ن) كان العالم حادثا وقد يكون في الطريق الثانى نقيض الدعوى تاليا ونقيض الدليل مقدما ويستثنى نقيض المقدم وينتج نقيض الثانى على عكس مشهوره وهذا الترتيب غير مشهوره متى لم يستقم المعنى من مشهوره يترتب منه هكذا(ش)لولم يكن العالم متغيرا لم يكن حادثا (س)لكنه متغير(ن) كان حادثا وأماغيرمتعارفه فكما سبق تذكر وأما الطريق الثالث فهو أن تورد قضية منفصلة مانعة الجمع وتجعل نقيض الدعوى احد جزئيها وعين الدليل جزأ آخر وتستثنى عين أحدالجزئين اعنى الدليل وتنتج نقيض الآخر(هكذا) (ش) أما لم يكن العالم حادثاواما يكون متغيرا(س) لكنه متغير(ن) كان العالم حادثاوجميع المنفصلة المانعة الجمع يرتب من هذا الطريق واما الطريق الرابع فهو ان تورد قضية منفصلة مانعة الخلو وتجعل عين الدعوى فيها أحد جزئيها ونقيض الدليل جزأ آخر ويستثنى نقيض احد الجزئين اعنى الدليل وينتج عين الآخر(هكذا) (ش) اما يكون العالم حادثا وأما لم يكن متغيرا(س) لكنه متغير (ن) كان حادثا وجميع المنفصلة المانعة الخلو من هذا القبيل كما وقعت في كافية ابن الحاجب من ان الحال ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به فهذا القول منفصلة مانعة الخلو فيرتب من هذا الطريق (هكذا) (ش) الحال اما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به (س) لكنه لا يبين هيئة

المفعول به (ن) يبين هيئة الفاعل ثم ان القياس اما بسيط واما مركب
لانه ان حصل المطلوب بترتيب قياس مركب من مقدمتين فقط بلا
احتياج ضم شيء اليه يكون بسيطا سواء كان اقترانيا أو استثنائيا كما
سبق من أمثلة الاقترانى والاستثنائى فانظر وان لم يحصل المطلوب
بذلك بل احتاج الى ضم مقدمة أخرى اليه ليكون مركبا لكن
المقدمة المضمومة اليه ان رتبت معه من الاقترانى تفرض النتيجة
المستخرجة من القياس الاول صغرى وتضم اليها الكبرى مذكورة
أو مطوية وهكذا يعمل الى أن يحصل المطلوب كما وقع هذا الترتيب في
حديث من لا مثل له من المخلوق من كثر أكله كثر لحمه ومن كثر لحمه كثر
شهوته ومن كثر شهوته كثر ذنبه ومن كثر ذنبه دخل النار (ن) من كثر
أكله دخل النار فهذا الحديث بعينه مركب من أقيسة ثلاثة على انه مفصول
النتائج وموصول نتائجه (هكذا) (ص) من كثر أكله كثر لحمه (ك) ومن
كثر لحمه كثر شهوته (ن) من كثر أكله كثر شهوته وهذه بالنتيجة
تفرض صغرى وتضم اليها الكبرى (هكذا) (ص) من كثر أكله
كثر شهوته (ك) ومن كثر شهوته كثر ذنبه (ن) من كثر أكله كثر
ذنبه وهذه النتيجة أيضا تفرض صغرى وتضم اليها الكبرى (هكذا)
(ص) من كثر أكله كثر ذنبه (ك) ومن كثر ذنبه دخل النار (ن)
من كثر أكله دخل النار فهذه النتيجة هى النيجة المطلوبة وان
رتبت المقدمة المضمومة اليه من الاستثنائى تفرض نتيجة الاول
مقدمة شرطية وتضم اليها المقدمة الاستثنائية مذكورة كانت او
مطوية فتعمل هكذا الى أن يحصل المطلوب فان ذكرت نتيجة كل

عقبة في اللفظ يسمى مركبا موصولا النتايج وان لم تذكر النتيجة في اثناء القياس في اللفظ بل تبقى في اليه وتضم اليها المقدمة الاخرى يسمى مركباً مفصول النتائج كما صورناهما في ترتيب الحديث ويستفاد من هذا لبيان ان المطلوب اخص من النتيجة اذ كل مطلوب نتيجة وبعض النتيجة ليست بمطلوب لان النتائج الكائنة في أثناء المركب بالنتيجة وليست بمطلوب لان النتائج الكائنة في اثناء المركب بالنتيجة وليست بمطلوب والمطلوب لايتعدد في قياس بسيطاً كان أومركباً وأما النتيجة فتعدد في المركب كما عرفت واذا علمت ماحررناه من أصول الاقيسة وقواعدها فاعلم ماسنحرره لك وهانحن نشرح ماأوردنا بيانه بعناية الله تعالى وما توفيقي واعتصامي واعتمادي الا بالله عليه توكلت حسبي الله قال المصنف رحمه الله تعالى

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

فقول تصدير الكتب الميمونة بالبسملة انما هو للامتثال بالحديث المعهود في حق البسملة وهو قوله عليه السلام ( كل امر ذى بال لم يبدأ بالبسملة فهو ابتر ) وحاصل معناه بحسب المفهوم ان كل أمر ذى بال يلزم ان يبتدأ ببسم الله وهى قاعدة كلية موضوعها أمر ذو بال ومحمولها يلزم ان يبتدأ ببسم الله وكيفية ترتيبها قياساً ان يأخذ فرد من أفراد موضوعها ككتاب ايساغوجى ويحكم عليه بمحمولها هكذا كتاب ايساغوجى يلزم ان يبتدا ببسم الله ويجعل هذا دعوى ثم يثبت هذه الدعوى بطريق ان يحمل موضوعها على الفرد المأخوذ منه فيجعل صغرى هكذا كتاب ايساغوجى أمر ذو بال

وتلك القاعدة بصورتها كبرى فيثبت بها المطلوب ( هكذا ) ( د ) كتاب ايساغوجى يلزم أن يبتدأ ببسم الله ( ص ) لانه أمر ذو بال ( ك ) وكل أمر ذى بال يلزم أن يبتدأ بسم الله ( ن ) كتاب ايساغوجى يلزم أن يبتدأ بسم الله وكذا الترتيب في جميع القواعد الكلية مثل قول النحاة كل فاعل مرفوع وكل مفعول منصوب وكل فعل يرفع الفاعل وكذا غيرها فقس كما قسنا ومقدمة القياس المذكور منظور فيها لانه يمكن أن يقال في منع الصغرى لانسلم كون هذا الكتاب أمرا ذا بال ويمكن أيضا ان يقال في منع الكبرى لانسلم كون كل أمر ذى بال يلزم أن يبتدأ ببسم الله فيلزم علينا اثبات الصغرى بالدليل المطوى المعقول والكبرى بالحديث المطوى المعقول والكبرى بالحديث المذكور المشهور ( هكذا ) (د) هذا الكتاب أمر ذو بال (ص) لانه تلقاه العلماء بالقبول ولم يردواه (ك ) وكل ماتلقاه العلماء بالقبول ولم يردواه فهو أمر ذو بال (ن) من الشكل الاول هذا الكتاب أمر ذو بال وهى تلك الصغرى وكذا اثبات الكبرى (هكذا ) (د) كل أمر ذى بال يلزم ان يبدأ ببسم الله (ش) لان كل أمر ذى بال لو لم يلزم ان يبتدأ به لكان أبتر (س) لكن لايكون أبتر المقصود كونه ليس بابتر (ن) كل أمر ذى بال يلزم ان يبتدأ ببسم الله من طريق الثانى للاستثنائى نقيض المقدم وهذه النتيجة تلك الكبرى بعينها فقد ثبت اعنى هذا الكتاب يلزم ان يبتدأ ببسم الله والمقدمتان أى الصغرى والكبرى صار كل منهما بديهية عند المدعى فعارض سائل على ذلك المدعى

المدلل بناء على حديث الحمدلة وهو قوله عليه السلام (كل أمر ذى بال لم يبدأ بالحمدلة فهو أبتر) فقال (د) هذا الكتاب لايمكن ان يبتدأ ببسم الله (ص) لان هذا الكتاب يبتدأ بالحمدلة (ك) وما يبتدأ بالحمدلة لايمكن ان يبتدأ بالبسملة (ن) هذا الكتاب لايمكن ان يبتدأ بالبسملة وهذا القياس من الضرب الاول أو الثانى للشكل الاول وانما قلنا من الضرب الاول أو الثانى بالترديد اشارة الى ان مثل هذا المقام مفوض الى اعتبارك ان اعتبرت معدولة تكون الكبرى موجبة ويكون من أول الاول وحينئذ لايترتب من الشكل الثانى لانتفاء شرطه وهو اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب وان اعتبرتها سالبة يكون من ثانى الاول وحينئذ يجوز ان يرتب من الثانى أيضا فعلى هذا التقدير قد ثبت التعارض بين هذين الحديثين المشهورين فلم يثبت الدعوى وهى هذا الكتاب يلزم ان يبتدأ ببسم الله فاجاب أى المعلل عنه بتسليم صغرى المعترض المدللة بحديث الحمدلة كما عرفت ومنع كبراه وهى مايبتدأ بالحمدلة لايمكن ان يبتدأ بالبسملة بانا لانسلم ان مايبتدأ بالحمدلة لايمكن ان تبتدأ بالبسملة وبالعكس لم لايجوز ان يكون المقصود من الابتداء في الحديثين ابتداء عرفياً وهو مايكون قبل المقصود أو ابتداء اضافياً وهو مايكون أولا بالنسبة اليه أى الشىء الثانى والحقيقى في البسملة والعرفي والاضافي في الحمدلة وحينئذ يجوز ان يتحقق الابتدا آن في الواقع فلا يتعارضان وانما يكون كما قلت لو كان البدأ منحصرا في الحقيقى وليس كذلك لانه مشترك بين الحقيقى والعرفي والاضافي أو حقيقة في الحقيقى ومجاز في الاخرين

وهو

وهو الظاهر فمتى وجدت القرينة المانعة عن ارادة المبدأ الحقيقى يراد ماعداه وههنا وجدت تلك القرينة وهى تعارض الحديثين هذا فان هذه المباحث تجرى في الابتداء كل كتاب ورسالة فلا تغفل قال (قال الشيخ الامام العلامة أفضل المتأخرين قدوة الحكماء الرسخين اثير الدين الابهرى طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه) أقول الشيخ فاعل قال وهو أما شيخ سنا وهو من يتجاوز سنه الاربعين وأما شيخ عملا وهو من يعمل عملا صالحا وأما شيخ علما وهو من يجمع العلوم العقلية والنقلية وأما الخالى عن هذه الثلاثة فهو ليس بشيخ أصلا والمصنف جمع هذه الثلاثة رحمه الله تعالى والامام من أم بمعنى المأموم به أى المقتدى به صفة مادحة له والعلامة أيضا صفة كاشفة للشيخ لان العلامة والشيخ بالمعنى الثالث متساويان وتائها أما للفرق بين الخالق والمخلوق اذ يقال الله علام الغيوب وللعباد علامة وأما للمبالغة واما كونه للنقل من الوصفية الى الاسمية فليس بمناسب هنا فافهم وافضل المتأخرين وقدوة الحكماء الراسخين هما صفتان مادحتان لكن في قدوة الحكماء مبالغة في المدح دونه لان كون القدوة بمعنى المقتدى به وتوصيف الحكماء بالراسخين تفيدان المبالغة في المدح والراسخين هم الذين استقر مسائل العلوم في عقولهم واذهانهم لكثرة توغلهم بالمذاكرات والمطالعات كذا قيل وأثير الدين اما لقب للشيخ فان اسمه تفضل بن عمر واما مركب اضافي فعلى الاول عطف بيان من الشيخ وعلى الثانى صفة مادحة له وأثير بمعنى مأثور فيكون اضافته الى

الدين بمعنى في أى مختار في الدين والابهرى بفتح الباء وسكون الهاء
قيل اسم البلدة التى تولد الشيخ فيها وقيل اسم قبيلة والياء نسبة
وأما الابهرى بسكون الباء وفتح الهاء فغلط مشهور وطيب الله ثراه
دعاء والثرا القبر أى ليطيب الله قبره والظاهر انه مجاز من قبيل
ذكر المحل وارادة الحال وجعل أى الله الجنة مثواه أى مقامه فان
قلت لم فصل المصنف بين البسملة والحمدلة بقوله قال الشيخ آه
قلت هذا الكلام يحتمل ان يكون من كلام المصنف أو من كلام
بعض تلاميذه وعلى تقدير كونه من كلامه يكون حمدا لله ضمنا اذ
مدح المصنف نفسه وتوصيفها بهذه الصفات راجع الى الله تعالى
فان خالقها ومحدثها فيه هو الله تعالى لاغير فلا يلزم الفصل بينهما
معنا وأما على تقدير كونه من كلام بعض تلاميذه فليس جزء من
الرسالة حقيقة حتى يلزم الفصل بينهما وعلى كلا التقديرين لايجرى
في هذه قيام قياس لانه ليس مقاما استدلاليا بل هو عبارة عن الوصف
والدعاء وبيان الواقع والذى يجرى عليه القياس والدليل لابد أن
يكون استدلاليا ونظريا وقابلا لمعارض معارض ومنع مانع والا فلا
ومع هذا أن الجمل المذكورة في هذا المقام من قوله قال الشيخ
وطيب الله وجعل الجنة مثواه جملة انشائية وان كان لفظها اخبارية
والحال أن الانشائية أيضاً مما لايجرى عليها القياس وأما الاستدلال
على جملة البسملة والحمدلة مع انها انشائيتان معناً فباعتبار الدعوى
الملحوظة في ضمن الحديثين المذكورين لا باعتبار لفظهما كما بيناها
واستدللنا عليها فيما سبق كما عرفت وأما من لم يفهم من المصنفين

هذه

هذه الدقيقة فاستدل على لفظ البسملة بقوله هكذا صورته هـذا الابتداء باسم الله ابتدائي وكل ابتدائي باسم الله تعالى فهذا الابتداء باسم الله انتهى فبارد ومردود لان القياس الاستدلال انما هو لايصال المجهولات التصديقة أعني المطالب المجهولة كما أن التعريف لايصال المجهولات التصورية أي المعرفات المجهولة فالمعلومات سواء كانت تصديقية أو تصورية لا يستدل عليها ولا نعرف اذ يلزم حينئذ تحصيل الحاصل وهو الممنوع ولا يخفى أن قول المستدل هذا الابتداء بسم الله من قبيـل المعلومات التصديقية فلا يجوز الاستدلال عليه قال (نحمد الله على انعمه ونسئله هداية طريقة ونصلي على محمد وعترته أجمعين) اقول قوله نحمد الله آه مقول قوله قال الشيخ آه وهذه الجمل اخبارية صورة انشائيـة معنى كما سبق وعلى تقدير كونها انشائية معنى لاتستدل عليها والاستدلال انما يجرى على الجمل التي تحتمل الصدق والكذب لدفع احتمال الكذب عنها وجعلها صادقـة صرفة والانشائي ليس كذلك وكذا لاستدلال عليها على تقدير كونها جزئية صورة لان الاستدلال أيضا لايجرى على الصورة واللفظ بل على معنى فان قلت الجمل الانشائية لم لاتحتمل الصدق والكذب مع انها تشتمل النسبة كا الخبرية قلت النسبة ثلاثة نسبة ذهنية ونسبة كلامية ونسبة خارجية والاحتمال لهما انمـا هو بالنظر الى النسبة الخارجية لا الى النسبة الذهنية والكلامية وليس للانشائية نسبة خارجية حتى تحتملهما بل لها نسبة ذهنيـة وكلامية يعـني ليس لنسبتها وجود خارجي بل المتكلم اوجدها في ذهنه وكلامه عند التكلم والتلفظ فلا يكون لها

وجود قبله في الخارج حتى تكون صادقة بمطابقتها للنسبة الخارجية أو كاذبة بعدمها فلا تتصف بالصدق والكذب ولا تكون جملة وقضية عند المنطقيين والحاصل ان الله تعالى خلق جميع الكائنات جواهرها وأعراضها وجعل بينهما نسبة فذلك النسبة المجعولة موجودة بوجود خارجي وصادقة صرفة أى لا يحتمل الكذب بالنظر الى علم الله تعالى والى نفس الامر والاحتمال لهما انما هو بالنظر الى علمنا وعقلنا اذ عقلنا لا يكفى ان يدرك ماهو الحق في علم الله تعالى وبعد استدلالنا عليها تكون صادقة بالنظر الى علمنا أيضا فيندفع عنها احتمال الكذب فتكون صادقة مطابقة للنسبة الخارجية واما استدلالنا على قوله نحمد الله فلبنائه حمده على توفيق الله حيث جعله محمودا عليه لكون التوفيق باعثا على حمده وعلة اياه لان المحمود عليه هو الباعث المقدم على حمد الحامد وعلة للدعوى المستنبطة منه فيكون بمعنا المحمود له فيلزم على هذا ان يكون لفظة على الداخلة على المحمود عليه بمعنى اللام الاجلية فيكون علة لقوله نحمد الله وهو دعوى وقوله على توفيقه اشارة الى صغرى القياس وكبراه حال كونهما مطويتين لا الكبرى وحدهما كما ظن ترتيب القياس (هكذا) (د) نحمد الله (ص) اذ يوفق الينا (ك) ومن يوفق الينا نحمده (ن) نحمده من الشكل الاول لان قولنا يوفق محمول في الصغرى وموضوع في الكبرى بمن الموصول وهذا القياس يسمى فعليا وان شئت رتبه من الاسمى بتبديل قوله نحمد الله الى قولنا الله محمود لان كوننا حامدين لله تعالى يستلزم كونه تعالى محمودا فيكون

التبديل المذكور حقاً (هكذا) (د) الله محمود (ص) لانه موفق (ك)
وكل موفق محمود (ن) الله محمود من الاول وهذا القول أن يرتب
من طرق الاستثنائى كما رتب من الاقترانى هكذا (د) الله محمود (ش) لان
لما كان الله موفقا كان محمودا (س) لكنه موفق (ن) كان الله محمودا من
الطريق الاول ومن الطريق الثانى (هكذا) (د) الله محمود (ش) لان
لو لم يكن الله محمودا لم يكن موفقاً (س) لكنه موفق (ن) كان الله
محمودا ومن الطريق الثالث (هكذا) (د) الله محمود (ش) لانه اما لم
يكون محمودا واما يكون موفقا (س) لكنه موفق (ن) كان الله محمودا
ومن الطريق الرابع (هكذا) (د) الله محمود (ش) لانه اما يكون
محمودا واما لم يكن موفقاً (س) لكنه موفق (ن) كان الله محمودا
(ونسئله) أى نطلب منه تعالى (هداية طريقه) أى الدلالة الموصلة الى
المطلوب وهذه الجملة معطوفة على قوله نحمد الله ودعائية لا يستدل
عليها كما عرفت فيما سبق علة عدم الاستدلال ومن استدل عليها فقد ذل
ونصلى على محمد وعترته أى آله وأصحابه واتباعه وهذه الجملة أيضاً
دعائية وبيان للواقع ومعطوفة على أحدهما أجمعين تاكيد معنوى مما
قبله قال (وبعد فهذه رسالة في المنطق اوردنا فيها ما يجب استحضاره لمن
يبتدأ في شىء من العلوم مستعينا بالله تعالى فانه مفيض الخير والجود) أقول
قوله وبعد الواو عاطفة من قبيل عطف القصة على القصة أى عطف
ما سبق لغرض سبب التصنيف على مضمون ما سبق لغرض التبرك فلا ضير
الا الاختلاف بالاخبارية والانشائية وقيل عوض عن كلمة اما والمقصود من
ذكر هذا اللفظ تذكير الامور المتبركة حين الشروع وابداع المناسبة بين

السابق واللاحق ولهذا قيل انه فصل خطاب واختلف في أول قائل هذا اللفظ على خمسة اقوال اولها انه داود عليه السلام وثانيها انه قيس بن ساعدة من فصحاء العرب وثالثها انه كعب بن لؤى ورابعها انه يعرب بن قحطان وخامسها انه سحبان بن وئيل كذا قيل ثم كان داوم النبى عليه السلام أن يكتب في مكاتبه ومراسله فكان سنة قديمة وقيل هو في الاصل ظرف مكان ثم شاع في ظرف الزمان فصار حقيقة عرفية وهذا القول وان شاع بين العلماء لكن الحق ان كلمة بعد ليس بظرف مكان والاشاع بعده في ظرف الزمان بل هو موضوع للزمان في الاصل واستعماله في المكان نادر ولم يسمع من الثقة وأما المسموع من غيرهم كما قالوا منزل بعد القونية اقشهر وبعدها قره حصار فنادر لا يعتد به ومع هذا يمكن ان يؤول بقولنا المنزل بعد زمان الوصول الى القونية اقشهر وبعد زمان الوصول اليها قره حصار فهو اما معمول للشرط المقدر أو الجزاء المقدر لان تقدير الكلام مهما يكن عن شيء بعد زمن الفراغ من البسملة والحمدلة والصلوة فاقول هذه رسالة آه ويكن فعل تام ومن في من شيء زائدة وشيء فاعل يكن أي مهما يكن شيء وبعد متعلق بيكن على التحقيق فيكون من تتمة الشرط وقيل متعلق باقول المقدر تحت الفاء فيكون من تتمة الجزاء اما عمل ما بعد الفاء فيما قبله من الظروف فلا بأس لانها من المعمولات الضعيفة قوله فهذه مبتدأ الفاء فيه داخلة على جواب إما المذكرة على تقدير وجودها كما في بعض النسخ أو المقدرة أو الموهومة والفرق بينهما ان اما المقدرة محذوفة في نظم الكلام ومقصودة في المقام واما الموهومة فليست بمحذوفة في الكلام ولا مقصودة في المقام بل زعم

المتكلم أنه قال اما فاتى بالفاء مع أنه ما قال في الواقع أى ما استحضره المصنف
في ذهنه أو العبارة المؤلفة رسالة خبره هى عبارة عن الكلام المشتمل
على القواعد العلمية على سبيل الاختصار (في المنطق) صفة للرسالة
والمنطق باعتبار غايته آلة قانونيـة تعصم مراعاتها الذهن عن الخطا
في الفكر وباعتبار موضوعـه علم يبحث فيـه عن الاعراض الذاتيـة
للمعلومات التصورية والتصـديقية من حيث الايصال الى المجهولات
(أوردنا فيها) صفة بعد صفة للرسالة (ما) أى المسائل المنطقية التى (يجب)
قيل المقصود بالوجوب هنا استحسانى أى ما يكون تركه قبيحا لا عقلى
ولا شرعى اذ العقلى هو امتناع الانفكاك أى اللزوم والشرعى ما يكون
تاركه مستحقاً للعقاب وقيل حمل الوجوب على العقلى بعيد كل البعد انتهى
اقول مقصود المصنف بالوجوب ليس كما قيل بل الوجوب العقلى الذى
يمتنع الانفكاك لانه أسند الوجوب الى استحضارها والاستحضار
انما يتحقق بجميع مسائلها وحفظها فلو لم يكن المقصود الوجوب العقلى
لما أسند اليه بل الى شىء ليس فيه دلالة واشارة الى الوجوب العقلى مثل
استحصالهـا وتوغلها ومذاكراتها لكن التالى باطل والمقدم مثله
ولانه قال لمن يبتدأ في شىء من العلوم بذكر لفظ يبتدأ ولفظ في شىء
نكره وبيانه بقوله من العلوم على صيغة الجمع ومن المعلوم ان هذه الالفاظ
كلها تدل على المبالغة أى مبالغة ولو لم يرد به الوجوب العقلى لما قال هكذا بل
لمن يريد العلم وهذا القول احصر منه وفي المتن أنسب ولانه لاشك ان من
يبتدأ في شىء من العلوم يريد ازالة الجهل المذموم منه والجهل للبشر منحصر
الى شيئين مفرد ومركب اذ عبارة الكتب المؤلفة بل المنزلة عبارة عنهما

وطريق تحصيلهما أيضا منحصر الى شيئين تعريف وقياس فيكونان للتحصيل مثلا قولنا العالم حادث مركب تام خبرى وطرفاه مفردان انما يعرفان بالتعريف بان يقال ان العالم هو ماسوى الله وصفاته والحادث هو المسبوق بالعدم فح حصل لنا العلم بالعالم والحادث وهما مفردان وأما العلم بالمركب أعنى ثبوت وصف الحدوث بافراد العالم فانما يحصل بالقياس لاغير بان يقال (هكذا) (د) العالم حادث (ص) لان العالم متغير (ك) و كل متغير حادث (ن) العالم حادث فح حصل لنا العلم بحدوث العالم وهو المركب التام الخبرى فبهذين الطريقين حصل العلم في جميع المفردات والمركبات فيها أن علم المنطق مع شمشة بين العلماء عبارة عن بابين حقيقية أى التعريف والقياس والابواب الباقية راجعة اليها لان باب كليات الخمس والقضايا راجعتان الى التعريف والقياس لانهما أجزائهما وباب صناعات الخمس راجعة الى القضايا لانها أوصافها من حيث كونها يقينيات وظنيات ومسلمات ومخيلات وشبيهة بالحق وبما ذكرنا لك من الادلة علم ان طريق تحصيل جميع العلوم منحصر بالمنطق ولا طريق سواه فكيف لايكون المقصود بالوجوب الوجوب العقلى خذ هذا ولا تكن من القاصرين (استحضارها) الضمير راجع الى ماباعتبار المعنى (لمن يبتدأ) الاولى ان اللام متعلق باستحضارها على تقدير كون المنطق موقوفا عليه لجميع العلوم كما يدل عليه قوله (في شيء من العلوم) من بيان لشيء والعلوم جمع المحلى باللام فيفيد الاستغراق فيلزم ان يكون مقدما على سائر العلوم وموقوفا عليه (مستغنيا بالله) حال من فاعل أوردنا

(انه)

(انه مفيض الخير والجود) الافاضة اسالة الماء بطريق الانصباب وهذه الجملة دليل لما قبله وهو قوله أوردنا فيها مايجب استحضارها لمن يبتدأ في شيء من العلوم مستعينا بالله ويستدل عليه بوجهين الاول ان يجعل هذا القول دعوى بعينه ويستدل عليه بقوله مفيض الخير والجود (هكذا) (د) أوردنا فيها مايجب استحضارها لمن يبتدأ في شيء من العلوم مستعينا بالله تعالى (ص) اذ اوردنا فيها مايجب استحضارها لمن يبتدأ في شيء من العلوم مستعيناً بمفيض الخير والجود (ك) ومفيض الخير والجود وهو الله تعالى (ن) أوردنا فيها مايجب آه من غير متعارف الشكل الاول بجعل الحد الاوسط أعنى مفيض الخير والجود قيد المحمول في الصغرى وموضوعا تاما في الكبرى والثانى أن يستنبط دعوى من قوله مستعيناً بالله ويستدل عليها أيضا بهذا القول (هكذا) (د) الله مستعان (ص) لانه مفيض الخير والجود (ك) ومفيض الخير والجود مستعان (ن) الله مستعان من متعارف الشكل الاول ولك ان ترتب هذا القول من الطريقين الاولين الاستثناء (هكذا) (د) أوردنا فيها آه مستعينا بالله (ش) لانه لما كان الله مفيض الخير والجود أوردنا فيها آه (ن) لكن كان الله تعالى مفيض الخير والجود (ن) أوردنا فيها آه من متعارف طريق الاول ومن متعارف الطريق الثانى (هكذا) (د) أوردنا فيها آه (ش) لانه لو لم نورد فيها آه لما كان الله تعالى مفيض الخير والجود (س) لكن الله مفيض الخير والجود (ن) أوردنا فيها آه وكذا ترتيب قولنا الله مستعان من الطريقين الاولين فقس (ايساغوجى) أى هذا باب ايساغوجى

أى الكليات الخمس فايساغوجى لفظ يونانى مركب من ايس بمعنى
أنت وآغو بمعنى أنا وأجى بمعنى ثمه اى المكان اعلم ان أبواب المنطق
تسعة عند الجمهور باب الكليات الخمس ثم باب القول الشارح ثم باب
القضايا ثم باب القياس ثم باب البرهان ثم باب الجدل ثم باب الخطابة ثم باب
الشعر ثم باب المغالطة واعلم أيضا ان تقديم بعض هذه الابواب على بعضها
لتوقف المؤخر منها على المقدم عليه كتوقف القياس على القضايا
لانها أجزاء القياس واعلم أيضا ان الكليات الخمس أى الجنس والنوع
والفصل والخاصة والعرض العام عبارة عن المعانى وفهم المعانى
واستخراجها من الالفاظ موقوف على دلالتها عليها فيكون معرفتها
موقوفة على الالفاظ فيكون اللفظ موقوفا عليها للكليات الخمس ولذا
قدمها عليها ولما كان الالفاظ دالة عليها ومعرفة الدال من حيث هو
دال موقوفة على معرفة الدالة قدم مباحث الدالة عليها فقال (اللفظ الدال
بالوضع) اعلم أولا ان الدلالة منقسمة الى لفظية وغيرها فاللفظية أيضا منقسمة
الى وضعية وعقلية وطبعية وغير اللفظية أيضا منقسمة الى هذه الاقسام
الثلثة وان أنكر البعض الطبعية والحق انها موجودة ومقصود المصنف
بقوله اللفظ الدال بالوضع تقسيم الدلالة اللفظية الوضعية أى المطابقى
والتضمنى والالتزامى لا غير اللفظية سواء كانت وضعية كدلالة الخطوط
والعقود والاشارات والنصب على المقصود منها أو عقلية كدلالة
العالم على الصانع والدخان على النار أو طبعية كدلالة حمرة العاشق
عند رؤية المعشوق على الخجل واللفظية العقلية كدلالة لفظ
المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ واللفظية الطبعية

كدلالة ح على وجع الضرس والحاصل ان الاقسام هنا ستة واحد منها أى الدلالة اللفظية الوضعية مقصود والاقسام الباقية ليست بمقصود أى ليس لها دلالة بطريق المطابقة والتضمن والالتزام وقوله اللفظ مبتدأ والدال صفة والباء في بالوضع متعلق بدل فيسمى المجموع أى القيد مع المقيد موضوعا عند المنطقيين (يدل) خبره (على تمام ما) أى المعنى (وضع) أى اللفظ (له) أى لذلك المعنى (بالمطابقة) مفعول مطلق مجازى ليدل أى دلالة حاصلة والمطابقة لموافقته اياه (وعلى جزئه) أى يدل على جزء ماوضع له (بالتضمن) لدلالته على الجزء الذى في ضمن الموضوع له حين الدلالة على المجموع (ان كان له) أى لما وضع له (جزء) كما ستعرف مثاله وأما اذا لم يوجد له جزء كما في البسائط مثل الواجب تعالى والنقطة فلا يتصور التضمن وبهذا القدر مما حرر نالك علم ان المطابقة لاتستلزم التضمن بخلاف العكس وكذا الالتزام لايستلزم التضمن لان الملزوم قد يكون من البسائط فح بين التضمن والالتزام عموم وخصوص من وجه لوجود التضمن بدون الالتزام في معنى مركب ليس له لازم ذهنى ويستلزم المطابقة وأما استلزامها لالتزام فالامام حكم به وليس بمتحقق (وعلى مايلزمه) بمعنى يلزمه أى على المعنى الذى يكون لازما للموضوع له (في الذهن) اى لزومها ذهنياً (بالتزام) اذ اللفظ لايدل على كل أمر خارج عن الموضوع له والا لكان كل شىء دالا على كل شىء وهو باطل لان الخارج عن الموضوع له غير متناهية بل على أمر خارج لازم له (كالانسان) خبر مبتدأ محذوف أى الدلالات الثلاث كالانسان (فانه

يدل على ) تمام ( الحيوان الناطق بالمطابقة ) علة المطابقة المثال للمثل له (وعلى أحدهما) أى على الحيوان فقط وعلى الناطق فقط (بالتضمن) أى دلالة حاصلة بطريق التضمن ( وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة ) معطوفة على العلم أى وعلى قابل صنعة الكتابة واعلم ان في هذا المقام ثلاثة أشياء الاول تقسيم الدلالة اللفظية الوضعية الى المطابق والتضمن والالتزامى والثانى تعريفاتها الضمنية المستفادة من التقسيم وهى دلالة اللفظ على تمام ماوضع له ودلالة اللفظ على جزء ماوضع له ودلالة اللفظ على مايلازمه في الذهن والثالث أمثلة كل منها وهى كدلالة الانسان على الحيوان الناطق وكدلالة الانسان على أحدهما وكدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة فالتزمنا بيان كيفية تصويرها فلنذكر هنا بعض احتمالات الترتيب الكائن في مقام الترديد الواقع باما واو أو بما يفيد الترديد ويفهم بلا لفظ كما فيما نحن فيه حتى يتقرر في ذهن الطالب ويقيس به غيره أينما تصادف بلا تعب فندعى أولا حصر المقسم الى الاقسام فنقول هكذا دلالة اللفظ بالوضع أما مطابقى وأما تضمنى وأما التزامى فنستدل عليها بتعريفاتها التضمنية أو بالامثلة منها أما الاستدلال بالتعريفات (فهكذا) (د) دلالة اللفظ بالوضع أما مطابقى وأما تضمنى وأما التزامى (ص) لان دلالة اللفظ بالوضع أما دلالة على تمام ماوضع له وأما دلالة على جزء ماوضع له وأما دلالة على مايلازمه في الذهن (ك ) والدلالة على تمام ماوضع له مطابقى والدلالة على جزء ماوضع له تضمنى والدلالة على مايلازمه في الذهن التزامى (ن) دلالة اللفظ بالوضع أمامطابقى وأماتضمنى وأما

التزامى وهو قياس بسيط من الشكل الاول مركب من صغرى مرددة وكبريات حملية وأما الاستدلال بالامثلة (فهكذا) (د) دلالة اللفظ بالوضع أما مطابقى وأما تضمنى وأما التزامى (ص) لان دلالته اللفظ بالوضع أما كدلالة الانسان على الحيوان الناطق وأما كدلالته على احدهما وأما كدلالته على قابل العلم وصنعة الكتابة (ك) ودلالة على الحيوان الناطق مطابقى ودلالته على أحدهما تضمنى ودلالته على قابل العلم وصنعة الكتابة التزامى (ن) دلالة اللفظ بالوضع أما مطابقى آه وهو أيضا من الشكل الاول ثم ندعى حصر المقسم الى التعريفات التضمنية فنقول هكذا دلالة اللفظ بالوضع أما دلالة على تمام ماوضع له وأما دلالة على جزء ماوضع له وأما دلالته على مايلازمه في الذهن فنستدل عليها أيضا بالاقسام المذكورة أو بالامثلة أما الاستدلال بالاقسام (فهكذا) (د) دلالة اللفظ بالوضع أما دلالة على تمام ماوضع له وأما دلالة على جزء ماوضع له وأما دلالة على مايلازمه في الذهن (ص) لان دلالة اللفظ بالوضع أما مطابقى وأما تضمنى وأما التزامى (ك) والمطابقى دلالة على تمام ماوضع له والتضمنى دلالة على جزء ماوضع له والالتزامى دلالة على مايلازمه في الذهن (ن) دلالة اللفظ بالوضع أما دلالة على تمام ماوضع له وأما دلالة على جزء ماوضع له وأما دلالة على مايلازمه في الذهن وأما الاستدلال بالامثلة (فهكذا) (د) دلالة اللفظ بالوضع أما دلالة على تمام ماوضع له وأما دلالة على جزء ماوضع له واما دلالة على مايلازمه في الذهن (ص) لان دلالة اللفظ بالوضع أما كدلالة الانسان على الحيوان الناطق وأما كدلالته على

احدهما واما كدلالته على قابل العـلم وصنعة الكتابة (ك) ودلالة الانسان على الحيوان الناطق دلالة على تمام ماوضع له ودلالته على أحدهما دلالة على جزء ماوضع له ودلالته على قابل العـلم وصنعة الكتابة دلالة على مايلازمه في الذهن (ن) دلالة اللفظ بالوضع أما دلالة على تمام ماوضع له وأما دلالة على جزء ماوضع له وأما دلالة على مايلازمه في الذهن ثم ندعى حصر المقسم الى الامثله المذكورة فنقول هكذا دلالة اللفظ بالوضع أما كدلالة الانسان على الحيوان الناطق وأما كدلالته عن أحدهما وأما كدلالته على قابل العلم وصنعة الكتابة فنستدل عليهـا أيضا بالاقسام والتعريفات المذكورة أما الاستدلال بالاقسام (فهكذا) (د) دلالة اللفظ بالوضع أما كدلالة الانسان على الحيوان الناطق وأما كدلالته على أحدهما وأما كدلالته على قابل العلم وصنعة الكتابة (ص) لان دلالة اللفظ بالوضع أما مطابقي وأما تضمني وأما التزامي (ك) والمطابـقي كدلالة الانسان على الحيوان الناطق والتضمني كدلالتـه على أحـدهما والالتزامي كدلالته على قابل العلم وصنعة الكتابة (ن) دلالة اللفظ بالوضع أما كدلالة الانسان على الحيوان الناطق وأما كدلالته على أحـدهما وأما كدلالته على قابل العلم وصنعة الكتابة أما الاستدلال بالتعريفات فهكذا (د) دلالة اللفظ بالوضع أما كدلالة الانسان على الحيوان الناطق وأما كدلالته على أحدهما وأما كدلالته على قابل العلم وصنعة الكتابة (ن) لان دلالة اللفظ بالوضع أما دلالة على تمام ماوضع له وأما دلالة على جزء ماوضع له وأما دلالة على مايلازمه في الذهن

(ك) والدلالة على تمام ماوضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق والدلالة على جزء ماوضع له كدلالته على أحدهما والدلالة على مايلازمه في الذهن كدلالته على قابل العلم وصنعة الكتابة (ن) دلالة اللفظ بالوضع أما كدلالة الانسان على الحيوان الناطق وأما كدلالته على أحدهما وأما كدلالته على قابل العلم وصنعة الكتابة فبهذا القدر بلغت الاقيسة المرتبة هنا الى ستة ويجوز الزيادة عليه لكن تركنا خوفا للتطويل والملال ومع هذا سنرتب غيره ان شاءالله تعالى في التقسيمات الآتية فانتظر (ثم اللفظ) اللام فيه العهد الخارجى أى اللفظ الدال على معنى الوضع سواء كان دلالته عليه بالمطابقة أو بالتضمن أو بالالتزام لان كون التضمن والالتزام مفردين أو مركبين تابعان بكون المطابقة مفردا أو مركبا كما ان ذاتهما تابعان لذاتها وان قيده البعض بالمطابقة حتى قال لايوجد الافراد والتركيب في التضمن والالتزام لكن لايلتفت اليه لان عدم دلالة جز اللفظ على جزء معناه المطابقى يستلزم عدم دلالة جزئه على جزء معناه التضمنى والالتزامى اذهما تابعان للمطابقى وكذا دلالة جزء اللفظ على جزء معناه المطابقى تستلزم دلالة جزئه على جزأ معناه التضمنى والالتزامى فيصير أفراد اللفظ وتركيبه بالنظر الى الاقسام الثلاثة لا بالنظر الى المطابقة فقط كما قال البعض تأمل تنل (أما مفرد) لفظ المفرد قد يطلق ويراد به كما يقابل المثنى والمجموع أعنى الواحد وقد يطلق ويراد به مايقابل المضاف وقد يطلق ويراد به مايقابل المركب وقد يطلق ويراد به مايقابل الجملة والمقصود به هنا

المعنى الثالث بقرينـة المقابلة أى المؤلف (وهو الذى) أى اللفظ فيكون الذى بهذا الاعتبار جنسا قريبا للمفرد ومابعده بمنزلة الفصل القريب فيصير التعريف حدا تاما اسميا كما سيجئ (لايراد بالجزء منه) أى من اللفظ الباء متعلق بلا يراد ومنه ظرف مستقر حال من الجزء (الدلالة) نائب الفاعل للايراد وعلى في (على جزء معناه) متعلق بقوله الدلالة أى على جزء معنى هذا اللفظ كالانسان فان الالف منه لايدل على الحيون والنون على الناطق بل المجموع يدل على الحيوان الناطق (وأما مؤلف وهو) أى المؤلف (الذى) أى لفظ الذى (لايكون) ذلك اللفظ (كذلك) أى كالمفرد يعنى يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه وبالجملة لما فرغ المص من تقسيم الدلالة الى أقسامها الثلاثة شرع تقسيم اللفظ الى المفرد والموالف فقال (ثم اللفظ أما مفرد وأما مؤلف) لكن اطلاق المفرد والمؤلف عليه مجاز من قبيل تسمية الدال باسم المدلول لان كون اللفظ مفردا أومؤلفا انما هو بالنظر الى المعنى لا الى اللفظ اذ موضوع المنطق المعقولات الثانية لا اللفظ والمعقولات الاولى فيكون البحث عنها وظيفة الصرف والنحو اللذين يبحثان عن أحوال اللفظ من حيث الاعلال والادغام والاعراب والبناء ووظيفة اللغة التى تبحث عن نفس المعنى الذى هو المعقولات الاولى وأما المنطق فانما يبحث عن المفرد والمركب والكلى والجزئى والذاتى والعرضى وغيرها وهى المعقولات الثانيـة والحاصل ان المعقولات الاولى المعانى اللغوية والاصطلاحية والمعقولات الثانية ذوات قامت بها كقيام الحيوان الناطق بذات زيد وهو مفرد

وجزئى

وجزئي وقيام الجسم النامي الحساس بذات الانسان وهو مفرد وكلي وقيام
الجسم النامي بذات الحيوان وهو مفرد وجنس وكذا غيرها فاذا علمت
ما حررناه فاعلم ان المفرد كما امتاز عن المركب بتعريفهما يمتاز عنه بوجهين
آخرين معقولين أحدهما ان المركب اما تام ويقال له في اصطلاح النحاة
جملة حين فعلية كانت أو اسمية خبرية أو انشائية وفي اصطلاح
المنطقيين قضية وأما غير تام وهو اما تقييدي كتركيب التوصيفي مثل زيد
العالم وتركيب الاضافي مثل غلام زيد وتركيب تمدادي مثل أحد عشر
ويقال لهذا التركيب الثلاثة مركبات غير تامة تقييدية وأما غير تقييدي
كالمركب من اسم وحرف مثل الحمد والشكر والنعمة أو من فعل وحرف
مثل لم تشكر وكفرت ويقال ماعداهذه المركبات مفردات كزيد وانسان
وحيوان وآكل وضاحك وثانيهما أنه اذا ذكر لفظ وفهم منه معنى واحد
فهو مفرد وان طال أو كثر مثل الحيوان وعلى وشيخ أبو علي سمرقندي
ففهم من هذه الالفاظ معنى واحد وهو الشخص المعلم وأما اذا فهم منه معنى
كثير فهو مركب كضرب زيد فهم منه شخص متصف بالضرب ثم اعلم
ان غرض المصنف من تقسيم اللفظ الى المفرد والمركب ومن تقسيم المفرد
الى الكلي والجزئي فيما بعد أما هو المفرد والكلي وذكر المؤلف والجزئي
استطرادي وامتثال بقاعدة الاشياء تكشف باضدادها اذ غرضه من
هذه التقسيمات بيان أجزاء التعريف وانهما ليسا من أجزاءه انما هي
الكليات الخمس التي هي قسم من الذاتي والعرضي اللذين هما قسمان
الذاتي هو قسم المفرد فثبت ان الكليات الخمس قسم المفرد فيكون
ذكرهما استطراديا ويستفاد أيضاً في هذا المقام دعاو ثلث الاول

حصر المقسم أى اللفظ الى الاقسام أعنى المفرد والمؤلف هكذا اللفظ
امامفرد واما مؤلف الثانى حصره الى تعرضهما مثل اللفظ امامالا
يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه والثالث حصره الى مثالهما
مثل اللفظ اما كالانسان واما كرامى الحجارة اما الاستدلال على
الاول على وجهين الاول الاستدلال بالتعريف (هكذا) (د) اللفظ
امامفرد وامامؤلف (ص) لان اللفظ اما مالا يراد بالجزء آه واما
مايراد بالجزء آه (ك) ومالا يراد بالجزء آه فهو مفرد ومايراد بالجزء
آه فهو مؤلف (ن) اللفظ اما مفرد واما مؤلف والثانى
الاستدلال بالمثالين (هكذا) (د) اللفظ امامفرد واما مؤلف (ص)
لانه اما كالانسان واما كرامى الحجارة (ك) والانسان مفرد
ورامى الحجارة مؤلف (ك) (ن) اللفظ اما مفرد واما مؤلف
والاستدلال على الثانى أيضاً على وجهين الاول الاستدلال بالاقسام
(هكذا) (د) اللفظ امامالا يراد بالجزء آه واما مايراد بالجزء منه آه
(ص) لانه امامفرد وامامؤلف (ك) والمفرد مالا يراد آه والمؤلف
مايراد آه (ن) اللفظ امامالا يراد آه واما مايراد آه والثانى الاستدلال
بالمثالين (هكذا) (د) اللفظ امامالا يراد آه واما مايراد آه (ص) لانه اما
كالانسان واما كرامى الحجارة (ك) والانسان مالا يراد آه ورامى
الحجارة مايراد آه (ن) اللفظ اما مالا يراد واما مايراد والاستدلال
على الثالث أيضا على وجهين الاول الاستدلال بالاقسام (هكذا) (د)
اللفظ اما كالانسان واما كرامى الحجارة (ص) لانه اما مفرد واما
مؤلف (ك) والمفرد كالانسان والمؤلف كرامى الحجارة (ن) المط

والثانى

والثانى الاستدلال بالتعريف ( هكذا ) (د) اللفظ إما كالانسان واما
كرامى الحجارة (ص) لانهامامالايراد آه وأماما يراد آه(ك) ومالا
يراد آه كالانسان ومايراد آه كرامى الحجارة(ن) الط فبهذاالترتيب
حصل أيضاً أقيسة ستة (و)اللفظ (المفرد) باعتبار مفهومه(اما كلى)
وانما قلنا باعتبار مفهومه لان اطلاق الكلى على المفرد باعتبارلفظه
مجاز اذالكلى حقيقة انما يطلق على المفهوم مثلا اذاقلنا الانسان فيه
اعتبارات ثلاثة (الاول) لفظ الانسان وهو كلى مجازا ( والثانى )
مفهومه وهوكلى حقيقة (والثالث) ماصدق عليه مفهومه وهو
الافراد الخارجية كزيد وعمرو فهو لا كلى ولا جزئى أى لا حقيقة
ولامجازا لان الكلية والجزئية من خواص المفهومات الذهنية
يطلقان عليها حقيقة وقد يطلقان على الالفاظ مجازا تسمية للدال
باسم المدلول ولايطلقان على ماصدق عليه المفهوم من الافراد لانها
أمور خارجية غير مبحوث عنها وانما المبحوث عنها هو المعقولات
الثانية التى لايحاذى بها أمر فى الخارج كذا قاله الرشيدى لكن في
قوله والثالث آه نظر لان الافراد الخارجية كزيد مثلا جزئية باعتبار
مفهومها الذهنية فحقيقة وأما كونها جزئية باعتبار الفاظها فمجاز
فيدل على ماقلنا قول المصنف كزيد في تمثيل الجزئى فعلى هذا قوله
لا كلى ولا جزئى أى لا حقيقة ولا مجازا ليس في محله (وهو
الذى) أى المفرد (لايمنع نفس تصور مفهومه) أى لايمنع ذلك المفرد
بالنظر الى مفهومه فقط (عن وقوع الشركة ) بين كثيرين ( كالانسان)
فانه مفهومه أى الحيوان الناطق مشترك بين افراد كثيرة كزيد

وعمرو ( وأما جزئي وهو الذى يمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك أى عن وقوع الشركة بين كثيرين ( كزيد ) فان مفهومه الذات مع التشخص اعلم أيها الطالب أن الشراح قد تكلفوا في تعريف الكلى والجزئى بذكر قيد الحيثية وبتقييد منع الاشتراك بامكان فرض صدقه على كثيرين وبيان المقصود من الامكان بان المقصود هنا الامكان المجامع للفعل أى الامكان المقيد بجانب الوجود ومن الفرض المذكور بيان المقصود هنا الفرض الممكن لا المحال وارتكابهم هذه التكلفات الباردة انما هو لادخال الكليات الفرضية كشريك البارى واللاشىء والشمس والعنقاء والواجب تعالى في تعريف الكلى واخراجها عن تعريف الجزئى حتى يكون تعريف الكلى جامعاً لافراده وتعريف الجزئى مانعاً لاغياره ومنشأها تقليد بعضهم في هذا الحكم لبعض أخر وقلة التدبر يقول المصنف لانه ذكر في التعريف قيد نفس تصور مفهومه وهذا القيد يدل صراحة على أن تقسم المفرد اليهما انما هو بالنظر الى نفس مفهومه لا الى الخارج عنه فلا يشمل تقسيمه للكليات الفرضية حتى نحتاج الى الادخال والاخراج عنه اذ تشكل الكليات الفرضية بالنسبة الى الخارج عنه ويدل على ماقلنا تقسيم المنطقيين الكلى الى ماله أفراد كثيرة في الخارج غير متناهية كالسبعة السياره ومالى ماله فرد واحد فيه مع امكان غيره كالشمس والى ماله فرد واحد فيه مع امتناع غيره كالواجب تعالى والى مالا وجود له فيه لكن يمكن ان يوجد كالعنقاء والى مالا وجود له فيه أيضاً لكن لايمكن ان يوجد كشريك البارى أى الى هذه

الاقسام الستة يعنى تشكل الكليات الفرضية انما هو بالنظر الى وجود أفرادها وامكانها وامتناعها في الخارج لا بالنظر الى مفهومه فيثبت المغايرة بين التقسيمين لان تقسيم المصنف هنا باعتبار المفهوم وتقسيم المنطقيين باعتبار الافراد والتقسيم باعتبار المفهوم مغاير للتقسيم باعتبار الافراد ينتج المطلوب تأمل مافيه والحاصل أن مقصود المصنف هنا من الكلى مايصح أن يكون أجزاء للتعريف لان البحث عنها وهو الذى يصدق بحسب المفهوم على أفراد كثيرة وموجودة في الخارج والكلى الفرضى ليس كذلك اذ لبعضه لم يوجد أفراد في الخارج أصلا كشريك البارى والعنقاء ولبعضه يوجد فرد واحد لا غير كالشمس وواجب الوجود فلا يجوز أن يكون أجزاء للتعريف وأما ذكره فلاستيفاء الاقسام واطلاق الكلى عليه فبالفرض والتقدير لا بالحقيقة فبهذا البيان علمت الكلى والجزئى واضحاً فاعلم أيضاً بطريق أوضح منه وهو انه اذا سمع لفظ ولوحظ معناه وذلك المعنى ان صدق على فرد واحد فقط فهو جزئى كزيد لان مفهومه أى الحيوان الناطق مع التشخص لا يصدق الا على فرد واحد معين اذ في تشخصه لا يوجد فرد غيره لان الامتياز بين الجزئيات انما هو بالتشخص فان قلت مامعنى التشخص قلت هو الاوصاف العارضة للجزئيات كشكله ولونه وصورته أعنى به مابه الامتياز بين الجزئيات وبالجملة ان كل مادل على الذات المجردة كالاعلام سواء كانت أعلاماً لذوى الارحام او لجماعاة كزيد وبيت وكالمضمرات والموصولات وأسماء الاشارات والمعرفات بلام العهد الخارجى والمركبات الاضافية التى يكون

اضافتها للعهد الخارجى فجزئى وان صدق على مافوق الواحد أى على كثيرين فكلى كالانسان فان مفهومه يصدق على أفراد كثيرة كزيد وعمرو ومن الكلى أيضا جميع مادل على ذات مع الصفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم المنسوب مالم تكن علما ومعرفا بلام العهد الخارجى فح تصير جزئيا كما عرفت كالمصادر المطلقة مثل ضرب حين عدم الاضافة الى المعين فتصير أيضا جزئياً كضرب زيدا فانه جزئى تشخصه بالاضافة الى المعين اذ تشخص الاوصاف والاحداث انما بتشخص محلاتها وعلى هذا التحقيق الحقيق علمت أيضا أن جميع صفات الله تعالى كلى اذ يصدق مفهوماته على مافوق الواحد أى على كثيرين مثلا مثل الخالق والرزاق والواجب وكذا غيره من المواد التى تظن فى بادى النظر جزئيا كلى اذ مفهومه أى ذات ما مع الصفة كما يصدق على مثل الضارب والآكل حيث لافرق بينهما بحسب المفهوم أماوهم الجزئية فى مثل الخالق وان ماناشأ من المادة أى اللفظ ومن كون فرده واحدا فى الخارج لامن المفهوم وفى مثل شريك البارى من المضاف اليه وهو الخارج مع ان الكلية والجزئية انما تكونان بالنظر الى مجرد المفهوم لابالنظر الى خصوص المادة والخارج ونفس الامر فاحفظ ماقررناه لك فانه ينفعك فى مواضع شتى ويستفاد أيضا من تقسيم المفرد الى الكلى والجزئى دعا وثلثة حصر المقسم الى الاقسام هكذا المفرد أما كلى وأما جزئى أوالتعريفات هكذا المفرد أماالذى لايمنع آه وأما الذى يمنع آه أو الامثلة هكذا أما كزيد ويستدل

عليها كما عرفت فيما سبق من تقسيم الدلالة واللفظ تذكر فقس وفي مثال هذا المقام أى مقام التقسيم مطردا يستنبط دعوى المغايرة بين الاقسام والتعريفات والامثلة أما اذا استنبط دعوى المغاير بين الاقسام فيستدل عليها بالتعريفات ويقرر فيها اقيسة ستة من المشهور الاول ( هكذا ) (د ) الكلى مغاير للجزئى (ص) لان الكلى الذى لايمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة ( ص) والجزئى الذى يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة (ك ) والذى لايمنع آه مغاير للذى يمنع آه (ن) الكلى مغاير للجزئى من متعارف الشكل الاول وهذا القياس بسيط بالصغر بين ويسمى له بالتركى جفت صغر الى والثانى ( هكذا ) (د ) الكلى مغاير للجزئى (ص) لان الكلى الذى لايمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة (ك ) والذى لايمنع آه مغاير للذى يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة ( ن ) الكلى مغاير للذى يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة وهذه النتيجة تفرض صغرى وتضم عليها الكبرى (هكذا ) (ك ) والذى يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة جزئى ( ن ) الكلى مغاير للجزئى وهو مركب من قياسين وثانيهما من غير متعارف الاول كما كان الاول من متعارفه والثالث (هكذا ) (د) الكلى مغاير للجزئى (ص) لان الكلى الذى لايمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة (ك ) والذى لايمنع آه مغاير للجزئى ( ن ) الكلى مغاير للجزئى فح بقى الكبرى نظرية والرابع اثباتها هكذا ( د ) الذى لايمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة مغاير للجزئى لان

الذى لا يمنع آه مغـاير للذى يمنع آه (ك) والذى يمنع آه جزئى (ن) الكبرى المذكورة الخامس (هكذا) (د) الكلى مغاير للجزئى (ص) لان الكلى مغاير للذى يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة (ك) والذى يمنع نفس تصور مفهومـه عن وقوع الشركة جزئى (ن) الكلى مغاير للجزئى وهذا القياس من غير متعارف الاول فعلى هذا الترتيب بقى الصـغرى نظرية والسادس اثباتهـا (هكذا) (د) الكلى مغاير للذى يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة (ص) لان الكلى الذى لايمنع نفس تصورمفهومه عن وقوع الشركة (ك) والذى لايمنـع نفس تصور مفهومـه عن وقوع الشركة مغـاير للذى يمنع نفس تصور مفهومـه عن وقوع الشركة (ن) الصغرى المذكورة ثم السنة المشهورة وأمااذا استنبط دعوى المغايرة بين التعريفات فيستدل عليها بالاقسام (هكذا) (د) الذى لا يمنع آه مغاير للذى يمنع آه (ص) لان الذى لايمنع آه كلى (ص) والذى يمنع آه جزئى (ك) والكلى مغاير للجزئى (ن) الذى لايمنع آه مغاير للذى يمنع آه وهذا الترتيب من القياس المسمى بجفته صغرالى وأما المطابقى من الستة فاجر لان كل مقام رتب فيه من القياس المسمى بجفته صغر الى لاينقص تصويره من الستة واستنباط دعوى مغايرة بين الامثلة والاستدال عليها بالتعريفات والاقسام يفهم بادنى تأمل فافهم واعلم ان الـترتيب الذى رتبنا في تقسم المفرد والكلى والجزئى فاجره من كل تقسم بلا نقصان وان شئت فزدعليه ترتيباً غير هذا ولمافرغ من تقسيم المفرد أى الكلى والجزئى شرع في

تقسيم الكلى فقال (والكلى أما ذاتى وهو الذى يدخل في حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس) فان الحيوان كلى ذاتى داخل في حقيقة الانسان لكونه مركباً من الحيوان والناطق وكذا بالنسبة الى الفرس والبغل والبقر وغيرها من الافراد النوعية المندرجة تحت الحيوان والجملة ان الكلى الذاتى مايذكر في حقيقة جزئياته سواء كان ذكر فيها بطريق الجزئية كالجنس والفصل أو بطريق نفس الماهية كالنوع وذلك ان الحيوان مثلا جنس والناطق فصل ذكر كل منهما في حقيقة الانسان بطريق الجزئية وكذا الانسان مثلا نوع والذى ذكر فيها حقيقة زيد بطريق كونه نفس الماهية كما تقول في حقيقة زيد حيوان ناطق مع التشخص فالمجموع نفس الماهية مع قطع النظر عن التشخصات الخارجية فانها خارجة عنها فبهذا البيان ظهر اطلاق الذاتى على الجنس والنوع والفصل وتقسيمه عليها بلا تكلف ولا جدال كما تكلفه لادخال النوع في تعريف الذاتى تفكر فاعلم ان الجزئى يطلق بالاشتراك على معنيين الاول يسمى جزئيا حقيقيا لان جزئيته بالنظر الى الحقيقة المانعة من الشركة بازاء الكلى الحقيقى كما عرفت فيما سبق تفصيلا فلا لزوم الى الاعادة والثانى يسمى جزئيا اضافيا لان جزئيته بالاضافة الى شيء آخر وبازاء الكلى الاضافي وهو يطلق على كل أخص مندرج تحت الاعم كالانسان بالنسبة الى الحيوان فيكون بينهما عموم مطلق والجزئى الحقيقى أخص والاضافي أعم فيجرى من طرف الاخص موجبة كلية كما نقول كلى جزئى حقيقى جزئى اضافي كزيد مثلا

وهو جزئي حقيقي اذ يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة واضافي لانه أخص مندرج تحت الاعم كاندراجه تحت الانسان فيكون زيد من مادة الاجتماع من طرف الاعم رفع الايجاب الكلي فيقال ليس كل جزئي اضافي جزئي حقيقي بل بعضه حقيقي كما عرفت وبعضه ليس بحقيقي كالانسان مثلا وهو جزئي اضافي لانه أخص مندرج تحت الاعم كاندراجه تحت الحيوان وليس بحقيقي اذ لايمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة فتكون الانسان من مادة الافتراق وبهذا القدر من التفصيل علم ان المقصود من الجزئي المذكور في تعريف الذاتي هو الاعم منها وأما تمثيل المصنف الجزئي في المثال المذكور بالانسان والفرس مع كونهما من الجزئي الاضافي فلا يمنع عموم الجزئي منهما لان الحيوان داخل في حقيقة الجزئيات الحقيقة كما يدخل في حقيقة الجزئيات الاضافية كدخوله في حقيقة زيد وانسان فقد ثبت الاعمية منهما (واما عرضي وهو) أي العرضي (الذي) أي الكلي الذي (يخالفه) أي يخالف ذلك الكلي (بالذاتي) أي الذي لايدخل في حقيقة جزئياته (كالضاحك بالنسبة) (الى الانسان) والضاحك ليس بداخل في حقيقة الانسان يعني ان الكلي العرضي لايدخل ولايذكر في حقيقة جزئياته كان الضاحك عرضي ولم يدخل في حقيقة الانسان والحاصل أن كل مادل على ذات مامع الصفة فهو عرضي كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر مالم تكن علما ومعرفا بلام العهد والخارجي كما سبق وأما كون الناطق والصاهل والناهق ونحوها من الخواص

اللوازمة

اللوازمة للانواع ذاتيا فمبنى على اعتبار واضع اللغات لاعلى كونه أقدم
الخواص المرتبة للانواع كما قالوا والا لكان الضاحك ذاتيا والناطق
عرضيا لان الضاحك يوجد في الصبي قبل النطق فيكون أقدم منه
فيلزم ان يكون ذاتيا دونه بهذا الاعتبار تأمل وانصف ولا يخفى ان
واضع اللغات كما وضع الانسان مثلا على الحيوان الناطق عد الناطق
ذاتيا وأدخله في حقيقته ولو عد الضاحك ذاتيا لادخله فيها ولقال
الحيوان الضاحك فان قلت لم عد الناطق ذاتيا والضاحك عرضيا مع
انهما من الخواص اللازمة للانسان قلت اسئل تشبيه منه ان تقدر
وفي هذا المقام أيضا دعاو ثانى فاستخرجها واستدل عليها كما استخراجنا
استدلالي التقسيمات السابقة أما دعوى المغايره بين الاقسام والاستدلال
عليها بالتعريفات (فهكذا) (د) الذاتى مغاير للعرضى (ص) لان الذاتى
الذى يدخل في حقيقة جزئياته (ص) والعرضى الذى لا يدخل
في حقيقة جزئياته (ك) والذى يدخل في حقيقة جزئياته مغاير
للذى لايدخل في حقيقة جزئياته (ن) الذاتى مغاير للعرضى من
متعارف الشكل الاول ويسمى هذا جفته صغرالى كما عرفت وأما
اذا أردت ترتيبه مركبا فتقول (هكذا) (د) الذاتى مغاير للعرضى
(ص) لان الذاتى الذى يدخل في حقيقة جزئياته (ك) والذى يدخل
في حقيقة جزئياته مغاير للذى لايدخل في حقيقة جزئياته (ن)
الذاتى مغاير للذى لايدخل في حقيقة جزئياته من متعارف الاول
أيضاً ثم تفرض هذه النتيجة صغرى وتضم اليها كبرى (هكذا) (ك)
والذى لايدخل في حقيقة جزئياته عرضى (ن) الذاتى مغاير للعرضى

فيكون هذا القياس مركبا من قياسين وثانيهما من غير متعارف الاول وان شئت رتبه بسيطا اما بجعل تعريف الذاتى حدا أوسط فعلى هذا الترتيب يكون الكبرى نظرية ثم تثبتها بجعل تعريف العرضى حدا أوسط (هكذا)(د) الذاتى مغاير للعرضى (ص) لان الذاتى الذى يدخل في حقيقة جزئياته (ك) والذى يدخل في حقيقة جزئياته مغاير للعرضى (ن) الذاتى مغاير للعرضى من متعارف الاول واثبات الكبرى النظرية (هكذا) (ك) والذى يدخل في حقيقة جزئياته مغاير للعرضى (ص) لان الذى يدخل في حقيقة جزئياته مغاير للذى لايدخل في حقيقة جزئياته (ك) والذى لايدحل في حقيقة جزئياته عرضى (ن) الذى يدخل في حقيقة جزئياته مغاير للعرضى من غير متعارف الاول أو بجعل تعريف العرضى حدا أوسط فح يكون الصغرى نظرية ثم تثبتها بجعل تعريف الذاتى حدا أوسط فقس مثل ماقسنا فبلغت الاقيسة في هذا المقام أيضاً ستة (والذاتى) فهو لمقصود منه بما ذكرنا وهو منحصر في ثلاثة أقسام جنس ونوع وفصل لانه اما مقول في جواب ماهو بحسب الشركة المحضة وهو الجنس أوفي جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معاً وهو النوع أو مقول في جواب أى شئ هو في ذاته وهو الفصل والبيان الانحصار الى هذه الاقسام الثلاثة قال (أما مقول في جواب ماهو) أى في جواب سؤال يورد بعنوان ماهو (بحسب الشركة) أى بقدرها وعددها وهذه البا متعلقة بالسؤال المفهوم من ماالاستفهامية أوبمقول (المحضة) أى الخالصة لابحسب الخصوصية والمعنى انه لما كان الجنس

مقولا

مقولا في جواب السؤال بما هو حال الشركة لم يكن مقولا في جوابه حال الخصوصية (كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس) أى المقول في جواب السؤال بماهو منا لانسان والفرس معاً حيوان فانه جواب لقولنا ما الانسان والفرس لا لقولنا ما الانسان فقط لان السائل بما هو انما يسئل عن تمام الحقيقة وليس الحيوان بدون الناطق تمام حقيقة الانسان المختصة به بل تمام حقيقة المشتركة بين الانسان والفرس وغيرهما (وهو) أى ذلك المقول (الجنس) وهو اما قريب وهو مايكون جنساً من غير واسطة جنس آخر كالحيوان فانه جنس للانسان من غير واسطة بينهما وأمابعيد وهو مايكون جنساً بواسطة كالجسم النامى فانه جنس للانسان بواسطة الحيوان (ومراتب الاجناس) أربع الجنس العالى والجنس السافل والجنس المتوسط والجنس العالي مايكون تحته جنس وليس فوقه جنس فيكون أعم الاجناس كالجوهر فانه أعم مما تحته من الاجناس والجنس السافل مايكون فوقه جنس وليس تحته جنس فيكون أخص الاجناس كالحيوان لانه أخص مما فوقه منها والجنس المتوسط ما يكون فوقه وتحته جنس فيكون أخص مما فوقه واعم مما تحته كالجسم المطلق والجسم النامى فانهما اخصان مما فوقهما وأعمان مما تحتهما والجنس البسيط مالا يكون فوقه وتحته جنس فيكون مباينا للكل كالعقل على تقدير عدم كون الجوهر جنسا له فلا يكون فوقه جنس على هذا التقدير كما لايكون تحته جنس لان ماتحته عبارة عن الاشخاص وهى العقول العشرة (ويرسم) الجنس (بانه) أى بان يقال ان الجنس (كلى مقول

على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ماهو ) أى محمول عليه لان البحث في أجزاء التعريف المحمول على المعرف اعلم أن الفظ الكلى جنس قريب للجنس المعرف عام لجميع الكليات الخمس ولفظ المقول انما ذكر ليتعلق به على في قوله على كثيرين فلابد منهما لتكامل تعريف الجنس فلا يكون شيء منهما مستدركا كما ظن فان قلت نعم ان المقول ذكر ليتعلق به على لكن ما الفائدة لذكر الكثيرين مع ان ذكر الكلى مستغن عنه قلت ذكره ليوصف بقوله مختلفين بالحقائق فلا يكون قوله كلى مقول على كثيرين من القيود الاحترازية والقيود الاحترازية انما هو قوله مختلفين بالحقائق وقوله في جواب ماهو فبقوله مختلفين بالحقائق احتراز عن النوع الحقيقي وخاصة كالضاحك وفصله القريب كالناطق اذ الاختلاف فيها في العدد دون الحقيقة كالانسان وبقوله في جواب ما هو احترز عن الفصل البعيد للنوع كالحساس والنامى و القابل للابعاد الثلاثة لان هذه الفصول مقولة على كثيرين مختلفين بالحقائق لكنها لا في جواب ماهو بل في جواب أى شيء هو وتفصيله الانسان نوع جنسه الحيوان وفصله الناطق و جنس الحيوان جسم نام وفصله حساس وجنس جسم نام الجسم المطلق وجنس الجسم المطلق الجوهر وفصله قابل للابعاد الثلاثة وهو الطول والعرض والعمق وكذا عن العرض العام مطلقا سواء كان للنوع كالماشى والآكل أو للجنس كالمتغذى والعميق لانه لايقال في الجواب أصلا لافي جواب ماهو ولافي جواب أى شيء هو كما سيأتى وعن خاصة الجنس كالماشى

فانها مقولة في جواب أى شيء هو في عرضه وأعلم أيضاً انزيدت مافي هذا المقام ان الفصل البعيد للنوع هو الفصل القريب للجنس فيكون مميزا للجنس عن جميع ماعداه فيكون مساويا له كالحساس المساوى للحيوان المميز له عن النباتات والخاصة للنوع هى الخارجة عن ماهيته ومخصوصة به كالضاحك المخصوص بالانسان والعرض العام هو الخارج المتجاوز عن الماهية الواحدة فان كان تلك الماهية النوع فهو العرض العام للنوع كالآكل والشارب والنائم المتجاوزة عن النوع الواحد دون الجنس الواحد لاختصاصها بجنس الحيوان وهو المسمى بخاصة الجنس والفرق بين العرض العام للنوع وخاصة الجنس في زمان الاجتماع اعتبارى فان الكل وما يشبهه عرض عام للنوع باعتبار المتجاوزة عن نوع الانسان الى غيره من الانواع وخاصة للجنس باعتبار عدم تجاوزه عن جنس الحيوان الى غيره من الاجناس وان كان تلك الماهية ماهية الجنس فالخارج المتجاوز عن الماهية الواحدة العرض العام المتجاوز عن الجنس الواحد الى غيره من الاجناس كالمتغذى المتجاوز من الحيوان الى الجسم النامى والعميق المتجاوز منه الي الجوهر فان هذه الامور المذكورة مقولة على كثيرين مختلفين بالحقائق لمساواتها للجنس كالفصل البعيد وخاصة الجنس والعرض العام للنوع أو لاعميتها من الجنس كالعرض العام للجنس وهذه الفوائد المذكورة تستفاد من قوله في جواب ماهو فاحفظ فانها من دقائق المنطق (وأما مقول) أى محمول بحمل المواطئة (في جواب ماهو) أى في جواب السؤال بعنوان ماهو

(بحسب الشركة) أى بقدرها(والخصوصية معا)اى لمجرد الاجتماع حال مؤكدة من الاجتماع المستفاد من الواو (كالانسان بالنسبة الى زيد وعمر)وغيرهمامن الجزئيات الحقيقية فانه اذا قيل مازيدوعمرو فقيل في جوابه الانسان فيكون الانسان مقولا في جواب ماهو بحسب كونه مشتركا بينهما وكذا اذا قيل مازيد أوماعمرو فقيل في جوابه انسان فح كان الانسان مقولا في جواب ماهو بحسب الخصوصية فبان منه ان النوع يكون مقولا في جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا (وهو) اى ذلك المقول النوع الحقيقى (ويرسم بانه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالعدد)أى بالتشخصات الخارجية كاونه وشكله (دون الحقيقة في جواب ماهو)فيكونون متفقة الحقيقة فذكر الكلى والمقول على كثيرين كما سبق تذكر وبقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة احترز عن الجنس كالحيوان وخاصته كالماشى والآكل والعرض العام مطلقا سواء كان عرضا عاما للنوع كالنائم والمستيقظ أو للجنس كالتغذية والغمق والفصل البعيد كالحساس فانها مختلفة الحقيقة فلا يقال عليها النوع وبقوله في جواب ماهو احترز عن الفصل القريب كالناطق وخاصة النوع كالعالم فانهما مقولان في جواب اى شىء هو في ذاته أو في عرضه اعلم ان النوع الحقيقى أى الذى لم يكن تحته جنس كالانسان ينتشر الى الاصناف كالزنجى والرومى والى الافراد كزيد وعمر وغيرهما بالنسبة الى الانسان وليس له ترتيب لعدم الامكان خروجه عن كونه حقيقيا وأما النوع الاضافي أى المندرج تحته جنس فله ترتيب فمراتبه أربع

الاول أعم الانواع ويسمى نوعا عاليـاً كالجسم المطلـق والثانى أخص الانوع ويسمى نوعا سافلا كالانسان والثالث أخص من بعض وأعم من بعض ويسمى نوع المتوسط كالجسم النامى والحيوان والرابع لنواع المفرد ولم يوجد له مثال فبينهما عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في الانسان فانه نوع اضافي لاندراجـه تحت جنس كالحيوان وحقيقى اذ ليس تحتـه جنس ويوجـد الاضافي بدون الحقيقى في مثل الجسم النامى لان فوقه جنس وهو الجسم المتعلق وتحته جنس وهو الحيوان ويوجد الحقيقى بدون الاضافي في الماهية البسيطة كالنقل على تقدير عدم كون الجوهر جنسا له ( وأما غـير مقول في جواب ماهو ) الاولى انه عطف على البعيـد دون القريب لانهما بمنزلة شىء واحد في كونهما جوابين عن السؤال بماهو فالعطف على القريب يكون كالعطف على بعض أجزاء شىء واحد ولهذا غير الاسلوب وقال وأما غير مقول في جوب ماهو آه ولم يقل ابتداء وأما مقول في جواب أى شىء هو في ذاته وهذا كان موافقاً لما قبله كما لايخفى ( بل مقول في جواب أى شىء هو في ذاته ) أى في جوهره اعلم ان السؤال باى شىء هو على ثلاثة أقسام أحدها ان لايزاد على أى شىء هو قيد وثانيها ان يزاد عليه قيـد وهو في ذاته وثالثها ان يزاد عليه قيد وهو فى عرضه فان كان الاول كان السؤال عن المميز المطلق سواء كان ذاتيا أو عرضيا فيكون االجواب بما يميز في الجملة سواء كان فصلا قريبا أو بعيدا أو خاصة كما اذا سئل عن الانسان باى شىء هو يصح ان يقال في جوابه انه ناطق أو حساس أو ضاحك

فان كلا منها يميزه عن غيره في الجملة وان كان الثانى كان السؤال
عن المميز الذاتى فيكون الجواب بالفصل القريب وحده لان المميز
الذاتى هو الفصل القريب لاغير كما اذا سئل عنه باى شىءهوفي ذاته
يصح في الجواب أن يقال انه ناطق ولا يصح ان يقال انه ضاحك
أو حساس وان كان الثالث كان السؤال عن المميز العرضى فيكون
الجواب بالخاصة وحدها كما اذا سئل عنه باى شىء هو في عرضه
فالجواب عنه الضاحك وهذا تلخيص مافي الشروح بنوع تغيير ونحن
نقول تفصيل مافي هذا المقام محتاج الى البيان فاعلم انه اذا سئل سائل
عن شيء بماالاستفهامية فالجواب انما يكون بجنسه أو نوعه وذلك
ان لفظ ما موضوع للسؤال عن تمام ماهية الشيء وحقيقته أو عن
الماهية المشتركة فعلى هذا اذا سئل سائل بما عن شيء واحد فقط
يطلب جواب بتمام الماهية المسؤل عنها فالجواب ح انما يكون بتمامها
لاغير مثلا اذا سئل عن الانسان وحده بما فالجواب انماهو الحيوان
الناطق وهو تمام ماهيته أواذا سئل سائل به عن أشياء متعددة بطلب
جوابا بتمام الماهية المشتركة بينها فالجواب انما يكون بتلك الماهية
المشتركة لاغير مثلا اذا سئل عنه وعن الفرس والبغل وغيرها بما
فالجواب يكون بالحيوان فقط وهو تمام الماهية المشتركة بينها فقد
ثبت مما قررنا ان كل مايصح حمله على المسؤل عنه من الاوصاف
والاعراض لايجوز ان يكون جوابا عن السؤال بما فالجواب المناسب
لوضع ماجواب بتمام الماهية والماهية المشتركة ولذا زعم فرعون
عدم صحة جواب موسى عليه السلام عن سؤاله كماقال الله تعالى حكاية

عنه

عنه ( وما رب العالمين ) يعنى سئل فرعون عنه بما الموضوع للسؤال
عن حقيقة الشيء وقال ( وما رب العالمين ) فاجاب موسى عليه
السلام بقوله تعالى حكاية عنه (رب السموات والارض) وقال فرعون
خطاباً لمن حضر عنده الا تستمعون زعما منه كان موسى عليه
السلام لم يعطه جوابا مطابقا للسؤال بما ولذا حكم على عدم صحته ولم
يعلم ان موسى عليه السلام أجاب عما لم يعلمه وهو السؤال عن وصفه
تعالى بان يقال أى شيء هو في أوصافه رب العالمين اذ السؤال عن
ذاته تعالى محال فيكون جواب موسى عليه السلام جوابا مطابقا
للسؤال الذى لم يعلم فرعون ان يسئله وهو السؤال باى شيء هو
وهذا الجواب يسمى جوابا باسلوب الحكيم (وهو ) أى الفصل
المقول ( الذى ) أى الذاتى الذى ( يميز ) ذلك الذاتى ( الشيء )
أى النوع ( عما ) أى عن النوع الآخر ( يشارك ) ذلك النوع
الآخر ( ه ) أى النوع الاول ( في الجنس ) أشار به الى أن الفصل
يميز الماهية عما يشاركها في الجنس لافي الوجود كما هو مذهب
المتقدمين لانهم قالوا ان كل ماهية لها فصل فلها جنس البتة وأما
المتأخرون فاختاروا ان الفصل أعم من أن يميز عن المشاركات
الجنسية أو المشاركات الوجودية (كالناطق بالنسبة الى الانسان) لان
الناطق فصل يميز الانسان عما يشاركه أى الحيوان كالفرس والبغل
وغيرهما ( وهو ) أى ذلك المقول ( فصل ) وهو أما قريب وهو
الذى يميز المعرف عما يشاركه في الجنس القريب كالناطق بالنسبة
الى الانسان المعرف لان الناطق يميزه عن الفرس المشارك له في

كونه حيوانا وهو جنس قريب له وأما بعيد وهو الذى يميز الشيء عما يشاركه في الجنس البعيد كالحساس والنامى والقابل للابعاد الثلاثة بالنسبة الى الانسان فان هذه الفصول المذكورة تميزه عن المشاركات الجنسية مثلا الحساس يميز الانسان عن الشجر المشارك له في كونه جسماً ناميا وهو جنس بعيد بالنسبة الى الانسان وقريب بالنسبة الى الحيوان والثانى يميزه عن الحجر المشارك له في كونه جسما وهو جنس بعيد أيضا بالنسبة اليه وقريب بالنسبة الى الجسم النامى والقابل للابعاد يميزه عن العقل المشارك له في كونه جوهرا وهو جنس بعيد أيضا بالنسبة اليه وقريب بالنسبة الى الجسم المطلق والحاصل ان الفصول المذكورة فصل بعيد بالنسبة الى ماتحته كالحساس بالنسبة الى الانسان والنامى بالنسبة الى الحيوان والقابل بالنسبة الى الجسم النامى وقريب بالنسبة الى مايساويه كالحساس والنامى والقابل بالنسبة الى الحيوان والجسم النامى والجسم المطلق فان قلت النامى جزء من الجسم النامى فكيف يكون مساويا له وفصلا قريبا قلت المقصود من الجسم النامى الجسم الذى اتصف بالنما فيكون ذكر النما لتعيين المقصود لا لكونه جزء منه (ويرسم بأنه) أى الفصل (كلى يقال) أى يحمل (على الشيء في جواب أى شيء هو) قد سبق التفصيل في جواب أى شيء هو تذكر يخرج به الجنس والنوع لعدم كونهما مقولين في جواب أى شيء هو والعرض العام لعدم مقوليته فى الجواب أصلا كما يبق (في ذاته) يخرج به الخاصة لانها تقال على الشيء في جواب أى شيء هو في عرضه وأما تصوير اقيسته قوله والذاتى أما

مقول آه فمعلوم مما سبق من تقسيم الدلالة الى الثلاث ومن تقسيم المفرد والكلى الى الاثنين لكون مردده كمردد ماقبله فيقرر بالترديد مثل ما سبق ويستدل عليها بالمفهومات الثلاث أو بالامثلة ثم يستدل على مقدمات كل منها بالاخر وأيضا يستخرج الدعاوى الثلاث من المغايرة وكذلك من عكسها ويستدل على كل منها من الاقيسة المشهورة فنحن نصور بعضا منها تسهيلا للطالبين فندعى أولا حصر المقسم الى الاقسام ونستدل عليه بالمفهومات والامثلة أما الاستدلال بالمفهومات (هكذا) (د) الذاتى اما جنس واما نوع واما فصل (ص) لانه أما مقول في جواب ماهو بحسب الشركة المحضة وأما مقول في جواب ما بحسب الشركة والخصوصية ما وأما غير مقول في جواب ماهو بل مقول آه (ك) والمقول في جواب ما هو آه جنس والمقول في جواب آه نوع وغير المقول آه فصل (ن) الذاتى اما جنس واما نوع واما فصل من متعارف الشكل الاول وصغرى هذا القياس مذكورة وهى قوله أما مقول آه في ثلاثة مواضع وكذا كبراه وهو قوله وهو الجنس وهو النوع وهو الفصل فيكون مقدماته مذكورتين بالفعل وان شئت رتبته بالتعريفات الرسمية (هكذا) (د) الذاتى أما جنس وأما نوع وأما فصل (ص) لانه أما يرسم آه وأما آه وأما آه (ك) وما يرسم آه جنس وما يرسم آه نوع وما يرسم آه فصل (ن) الذاتى أما جنس آه وأما الاستدلال بالامثلة (فهكذا) (د) الذاتى أما جنس آه (ص) لانه أما كالحيوان بالنسبة آه وأما كالانسان بالنسبة آه وأما كالناطق بالنسبة آه (ك) والحيوان آه جنس والانسان آه نوع والناطق آه فصل (ن) الذاتى أما جنس آه ثم ندعى حصر كل واحد

من الامثلة الى الاقسام فنستدل عليه بمفهومات الاقسام ( هكذا )
(ن) الحيوان جنس ( ص ) لان الحيوان كلى مقول على كثيرين آه
( ك ) وكلى مقول على كثيرين آه جنس ( ن ) الحيوان جنس من
متعارف الشكل الاول فعلى هـذا الترتيب يكون الصغرى نظرية
وتثبت بما بعده ( هكذا ) ( ص ) الحيوان كلى مقول على كثيرين آه
(ص) لان الحيوان كلى مقول على الانسان والفرس (ك) والانسان
والفرس كثيرون مختلفون بالحقايق في جواب ماهو (ن) الحيوان
كلى مقول على كثيرين آه من الغير المتعارف تلك الصغرى وكذلك
تقرير قولنا الانسان نوع والناطق فصل فالاستدلال عليهما ظاهر
فقس وأما الصغرى النظرية فتثبت بما بعده ( هكذا ) ( ص )
الانسان كلى مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة ( ص )
لان الانسان كلى مقول على زيد وعمرو وغيرهما (ك) وزيد وعمرو
وغيرهما كثيرون مختلفون بالعدد دون الحقيقة (ن) تلك الصغرى وكذا
قولنا الناطق كلى يقال على الشىء في جواب أى شىء هو في ذاته
(ص) لانه كلى يقال على الانسان في جواب أى شىء هو في ذاته
(ك) والانسان هو الشىء ( ن ) الناطق كلى يقال على شىء في جواب
أى شىء هو في ذاته وهذان الاثباتان من الغير المتعارف أيضا ويستدل
أيضا على كل منها بدعوى المغايرة (هكذا) (د) الجنس مغاير للفصل
(ص) لان الجنس مقول في جواب ماهو آه (ص) والفصل في جواب
أى شىء هو آه (ك) والمقول في جواب ماهو آه مغاير للمقول في
جواب أى شىء هو آه (ن) الجنس مغاير للفصل وقس الخمسة الباقية

في

في هذا المقام (وأما العرضى) قيل معطوف على قوله والذاتى وعديل له فيكون كلمة اما محذوفة فيما سبق بقرينة ما لحق وهو قسمان خاصة وعرض عام لانه اما يختص بحقيقة واحدة واما يشتمل على حقيق مختلفة ان اختص بها فخاصة وان اشتمل عليها فعرض عام فثبت الانقسام اليهما وبهذا التقسيم صار الكليات خمسا وأما العرض اللازم والمفارق فقسما القسم لانهما قسما الخاصة والعرض العام تقول العرضى اما عرض خاص لازم واما عرض خاص مفارق واما عرض عام لازم واما عرض عام مفارق فلاعتبار قسم القسم هنا ولو اعتبر لكثر الاقسام (فاما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية) أى لايجوز العقل انفكاكه عنها مادامت هى كعروض الفردية لماهية الثلاثة والزوجية لماهية الاربعة لان العقل لايجوز انفصالهما عنهما مادامتا ويسمى ذلك لازم الماهية لعدم انفكاكه عنها (وهو) أى مايمتنع انفكاكه عنها (العرض اللازم أو لايمتنع) انفكاكه عن الماهية (وهو العرض المفارق) لان العقل يجوز مفارقته وانفصاله عن الماهيه المعروضة سواء تحقق تلك المفارقة بالفعل سريعا أو بطيئا كمفارقة الضحك والجنة في حق بعض الاشخاص بالفعل أو لم تتحقق بالفعل أصلا كالكفر الدائم لمن يمكن ايمانه فان قلت ما الفرق بين العرض اللازم والمفارق الذى ثبت لمعروضه دائما قلت العرض اللازم لايمكن مفارقته عن المعروض قطعا اذ يلزم ح المحال وذلك ان الفردية مثلا اذا فرض افتراقها عن ماهية الثلاثة لم تبق تلك الماهية ماهية للثلاثة اذ بزوالها يفرض الزوجية حيث لايخلوا الاعداد منهما فيلزم

أن يكون الثلاثة وجا وذلك محال بخلاف العرض المفارق الدائمي حيث لايلزم المحال المذكور لان الكفر الدائم مثلا اذا فرض افتراقه عن الكافر فح يصير الكافر مؤمنا فهو ليس بمحال ومن هـذا القبيل كل ما يظن في اذى النظر عرضا لازما كعـروض الحرارة للنار والبروده للثلج والحركة للفلك وغيرهما مما يظن عرضا لازما (وكل واحد منهما) أى من اللازم والمفارق (اما ان يختص بحقيقة واحدة) أى بافراد حقيقة واحدة كافراد الانسان مثلا (وهو) أى مايختص بحقيقة واحدة (الخاصة) وهى اما شاملة لازمة لجميع أفراد ذى الخاصة مع امتناع انفكاكه عنه كالضاحك بالقوة واما شاملة غير لازمة لجميع افراد ذى الخاصة اذ انفكاكه جائز من أفراد ذى الخاصة كالضاحك بالفعل واما غير شاملة لجميع أفراد ذى الخاصة بل توجد في بعضها كالكاتب بالفعل وأورد المصنف مثالا للقسمين الاولين فقال (كالضاحك بالقوة) هذا مثال للقسم الاول (وبالفعل) وهذا مثال للقسم الثانى على انه يجوز أن يكون مثالا للقسم الثـالث وان مثله البعض بالكاتب بالقوة اذ لافرق بينهما من حيث الاختصاص بالانسان (وترسم) أى الخاصة (بانها كلية تقال) أى تحمل (على ما) أى على أفراد كائنة (تحت حقيقة واحدة فقط) خرج بقوله فقط الجنس وفصله وخاصته والعرض العام وخرج بقوله (قولا عرضياً) النوع والفصل (واما ان يعم) أى كل واحد من اللازم والمفارق (حقائق فوق واحدة) أى لايختص بحقيقة واحدة (وهو) اى وما يعم آه (العرض العام) لعمومه الانواع (كالمتنفس بالقوة) هذا مثال

للعرض

للعرض اللازم (والفعل) وهذا مثال للعرض المفارق (للانسان وغيره من الحيوانات) يعني كون المتنفس مثالا للعرض العام انما هو بالنسبة الى الانواع كالانسان وغيره لا الى الاجناس كالحيوان لان المتنفس خاصة له لعدم تجاوزه عنه وأما مثال العرض العام بالنسبة الى الاجناس فكالاسود والاحمر والابيض فكل واحد منها شامل للحيوان وغيره من الجمادات (ويرسم) أي العرض العام (بانه كلي يقال على ما تحت حقائق مختلفة) خرج به الفصل القريب والنوع والخاصة وخرج بقوله (قولا عرضيا) الجنس والفصل البعيد وانما كان تعريفات هذه الكليات الخمس رسوما لا حدودا لان المعقولية عارضة فيها والتعريف بالعارض انما يكون رسما فان قلت ما الفرق بين الرسم والحد قلت الرسم هو الخارج عن ماهية المعرف والحد هو الداخل فيها وهذا الفرق بينهما بحسب الاعتبار وأما الفرق بينهما بحسب الحقيقة فمشكل جدا لالتباس الجنس بالعرض العام والفصل بالخاصة وبالجملة ان الغرض من وضع هذا الباب أى باب ايساغوجي بيان اجزاء التعريف وهي الكليات الخمس فح يقرر حاصل هذا الباب (هكذا) (د) اللفظ اما جنس واما نوع واما فصل واما خاصة واما عرض عام (ص) لان اللفظ امامفرد واما مؤلف (ك) والمفرد اما كلي واما جزئي (ن) اللفظ اما كلي واما جزئي وتفرض هذه النتيجة صغرى وتضم اليها مابعدها (هكذا) (ك) والكلي اماذاتي واما عرضي (ن) اللفظ اما ذاتي واما عرضي وكذا تضم اليها مابعدها «هكذا» (ك) والذاتي اما جنس واما نوع واما فصل (ن) اللفظ

اما جنس واما نوع واما فصل واما عرضى أيضا وتضم اليها مابعدها (هكذا) (ك) والعرضى اما خاصة واما عرض عام (ن) اللفظ اما جنس واما نوع واما فصل واما خاصة واما عرض عام وهذا القياس مركب من أقيسة أربعة لكن أسقط من البين لفظ المؤلف والجزئى لعدم كونهما مقصودين بالذات كما سبق وجهه تذكر وأما قياس قوله واما العرضى فاما ان يمتنع آه (فهكذا) (د) العرضى اما خاصة واما عرض عام (ص) لانه اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية واما ان لا يمتنع انفكاكه عنها (ك) وهو أى وما يمتنع انفكاكه عنها العرض اللازم وهو أى وما لا يمتنع انفكاكه عنها العرضى المفارق (ن) العرضى اما عرض لازم واما عرض مفارق وهذه النتيجة تفرض صغرى وتضم اليها مابعدها (هكذا) (ك) وكل واحد منهما أى والعرض اللازم والعرض المفارق اما يختص بحقيقة واحدة واما ان يعم حقائق فوق واحدة (ن) العرض اما يختص بحقيقة واحدة واما ان يعم حقائق فوق واحدة وأيضا تضم اليها مابعدها (هكذا) (ك) وهى اى وما يختص بحقيقة واحدة خاصة وهو اى وما يعم حقائق فوق واحدة عرض عام (ن) العرضى اما خاصة واما عرض عام وهذا القياس مركب من أقيسة ثلاثة وموصول النتائج وكذا مفصوله بترك النتيجتين الاولين ويجوز أن يقرر بسيطا ثم تثبت المقدمة النظرية لان كل موضع يقرر فيه القياس مركبا فيجوز أن يقرر بسيطا مع الاثبات (فهكذا) (د) العرضى اما خاصة واما عرض عام (ص) لانه اما ان يختص آه واما ان يعم آه (ك) وما يختص آه هو الخاصة وما يعم آه هو العرض العام (ن)

العرضى اما خاصة واما عرض عام وح تكون الصغرى نظرية واثباتها
(هكذا) (ص) العرضى اماأن يختص آه واماأن يعم آه (ص) لانه اما ان
يمتنع آه واماان لايمتنع آه (ن) وما يمتنع اه العرض اللازم ومالا يمتنع
اه العرض المفارق (ن) العرضى اما عرض لازم واما عرض
مفارق وتضم الي هذه النتيجة مابعدها (ك) والعرض اللازم
والعرض المفارق اما ان يختص آه واما ان يعم آه (ن) تلك الصغرى
وذلك الاثبات مركب من قياسين موصول النتائج وكذا مفصوله بترك
النتيجة ويجوز أيضاً ان يدعى المغايرة بين الخاصة والعرض العام
ويستدل عليها بمفهوميهما ومثالهما وكذا بين هذه الاقسام الاربعة
فتذكر ماسبق من التقسيمات فقس لما فرغ من بيان الاجزاء المادية
للتعريف وهى الكليات الخمس شرع في بيان الجزئى الصورى له
وهو تقديم الاعم منها كالجنس والعرض العام وتأخير الاخص
كالفصل وخاصته فقال (القول الشارح) وهو خبر مبتدأ محذوف
أى الباب الثانى من أبواب المنطق القول الشارح والتعريف والمعرف
اسم فاعل من الالفاظ المترادفة وهو مايكون تصوره سببا لاكتساب
تصور الشىء اما بكنهه وبوجه يميزه عن ماعداه وله أقسام
عشرة تعريف لفظى أو هو تعريف الشىء بمرادفه كتعريف
الليث بالاسد لمن لايعلم الليث ويعلم الاسد وتنبيهى وهو تعريف
الشىء بأوصافه الى تيقظ المخاطب عما غفل وذهل بلا احتياج الى
كسب جديد كتعريف العقل بانه صفة في النفس يدرك بها المجهولات
ولا يعتبر فيهما الحدية والرسمية والتعريف حقيقى وهو مايراد به

تحصيل صورة غير حاصلة في العقل القول الشارح من هـذا القبيل وهو أى التعريف الحقيقى على ثمانية أقسام حد تام حقيقى حد تام اسمى حد ناقص حقيقى حد ناقص اسمى رسم تام حقيقى رسم تام اسمى رسم ناقص حقيقى رسم ناقص اسمى فتعين أن هذه الاقسام الثمانية مع التعريف اللفظى والتنبيهى أقسام عشرة لمطلق التعريف (فان قلت) ماالفرق بين الحد الحقيقى والاسمى (قلت) الحد الحقيقى تحديد الامور الخارجية كالانسان وغيره من الموجودات التى تحقق وجودها في الخارج وتكون والاسمى ترسيم مالم يتحقق في الخارج ولم يتكون بل وجوده وتحققه مبنى على اعتبار المعتبر في الذهن وتعريفات العلوم واصطلاحاتها كافة أما حد اسمى واما رسم اسمى فلا يكون لها حد حقيقى ورسم حقيقى حيث قالوا تعريفات العلوم واصطلاحاتها اعتباريات كتعريف الكلمة والكلام والاسم والفعل وغيرها سيجىء التفصيل منا فعلم من الاجمال المذكور ان القول الشارح اماحد أورسم لانه ان كان بمجرد الذاتيات فحد والا فرسم عرف (الحد) بانه (قول) أى مركب من الكليات (دال) بالمطابقة لا بالالتزام لانه مهجورة في التعريفات (على) كنه ماهية (الشىء) أى المعرف المحدود وحقيقته يعنى ان ذكر في ماهيته جميع ذاتياته فحد تام فان ذكر فيها بعضها فحد ناقص فبهذا الاعتبار ينقسم الحد أيضاً الي تام وناقص (وهو) أى الحد التام (الذى) أى الحد الذى يتركب ذلك الحد (عن جنس الشىء) أى المعرف (وفصله القريبين) صفة من الجنس والفصل (كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان

اى

أى كتعريف الانسان بالحيوان الناطق (وهو) أى الذى يتركب آه
(الحد التام) لتركبه من الجنس والفصل القريبين قوله كالحيوان الناطق
بالنسبة الى الانسان مثال للحد التام الحقيقى اما وجه كونه تاماً فكما
عرفت آنفا وأما كونه حقيقيا فلتحققه في الخارج ومثال الحد التام
الاسمى كقولنا في تعريف الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد فهذا
التعريف مركب من جنس قريب للكلمة وهو اللفظ ومن فصلها
القريب وهو وضع لمعنى مفرد فيكون حدا تاماً اسميا وأما كونه
تاما فلما ذكرنا وأما كونه اسميا فلكونها من الامور الاعتبارية
المعقولة (والحد الناقص وهو الذى) أى الحد الذى (يتركب) ذلك الحد
(من الجنس البعيد للشىء) أى المعرف (وفصله) أى فصل ذلك المعرف
القريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان) أى كتعريف الانسان
بالجسم الناطق وهو أيضاً مثال للحد الناقص الحقيقى وجه كونه ناقصاً
وحقيقيا قد سبق ومثال الناقص الاسمى قولنا في تعريف الفعل لفظ
دل على معنى في نفسه مقترنا بأحد الازمنة الثلاثة فهذا التعريف
أيضاً مركب من جنس بعيد للفعل وهو اللفظ اذ هو جنس بواسطة
الكلمة وفصله القريب وهو دل على معنى في نفسه آه فيكون حدا
ناقصاً اسميا فلما ذكرنا (والرسم التام) الرسم قول دال على وجه
ماهية الشىء وهو أيضاً ينقسم الى قسمين تام وناقص (وهو) أى الرسم
التام (الذى) أى الرسم الذى (يتركب من جنس الشىء) أى المعرف
المرسوم (القريب) صفة من الجنس (كالحيوان وخواصه اللازمة)
كالضاحك (كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان) صفة للحيوان

الضاحك وهـذا مثال للرسم التام الحقيقي ووجه كونه تاماً لمشابهته بالحد التام في كونه مشتملا للجنس القريب مقيدا بمـا يخصصه وهو الضاحك كما ان حـد التام يخصص بالناطق كتخصيص الرسم التام بالضاحك اذ كل منهما يخصص الحيوان بالانسان ورسماً لكونه خارجا لازماً لان الرسم التام هو المـركب من الداخل كالجنس القريب والخارج كالخاصة اللازمة والمركب منهما أى من الداخل والخارج والرسم بمعنى علامــة أثر الشيء أى وسمه الخارج عنه فيكون التسمية بهذا الاسم مناسبا اما مثال الرسم التام الاسمى فقولنا تعريف الاسم كلمة دخلتها التنوين فهذا التعريف مركب من جنس قريب للاسم وهو الـكلمة لانها جنس من غير واسطة ومن الخاصة اللازمة وهى دخلتها التنوين ولاشك أن دخول التنوين من خواص اللازمة له فيكون رسماً تاماً اسميا (والرسم الناقص) وجه كونه ناقصاً لعدم مشابهته الى الحد التام كما سبق (وهو الذى) أى الرسم الذى (يتركب عن عرضيات تختص جملتها) أى جميعها (بحقيقة واحدة) كحقيقة الانسان مثلا يعنى ان هذا الاختصاص بالنسبة الى مجموعها لا بالنسبة الى آحادها سواء اختص البعض منها بحقيقة واحـده كاختصاص الواحد الاخير وهو ضحاك بالطبع هنا أولم يختص كغيره من ماش على قدميه وعريض الاظفار وبادى البشرة ومستقيم القامة فان شيئاً من عذه الاحاد المذكورة فى قوله (كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه عريض الاظفار بادىء البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع) لم يختص بحقيقة الانسان لان المشى على قدمين يعم الطيورة

وعريض

وعريض الاظفار يعم الفرس والبغل وغيرهما وبادى البشرة يعم الحية ومستقيم القامة يعم الشجرة وكما يعم هذه الاحاد المذكورة في هذا التعريف على ماذكرنا يخرج بكل منها شيء مثلا الماشى على الاقدام الاربعة يخرج بقوله انه ماش على قدميه ومدور الاظفار بقوله عريض الاظفار ومستور البشرة بالشعر بقوله بادى البشرة ومنحرف القامة كالابل بقوله مستقيم القامة وبالقيد الاخير خرج جميع ماعداه فح يكون القيد الاخير مساويا للمعرف فيكون التعريف جامعاً ومانعاً فهذا المثال أيضاً مثال للرسم الناقص الحقيقي ومثال الرسم الناقص الاسمى قولنا في تعريف الفعل انه مشتق من الحدث رافع الاسم ناصب الاسماء محتاج الى المرفوع داخل عليه قد فكونه مشتقاً من الحدث ورافعاً للاسم وناصب الاسماء ومحتاجا الى المرفوع وداخلا عليه قد عرضيات تختص جملتها بحقيقة الفعل لكن القيد الاخير عرض خاص لماهية الفعل وسائر القيود عرض عام شامل لهما ولغيرها من الصفات الصرفية كاسم الفاعل فافهم واطلع ومنه أى من قبيل الرسم الناقص ماكان مركباً من العرض العام ومن الخاصة اللازمة كتعريف الانسان بأنه ماش ضاحك أو على الجنس البعيد ومن الخاصة اللازمة كتعريفه انه جوهر ضاحك أو من العرض العام ومن الفصل القريب كتعريفه بانه ماش ناطق أو من الفصل البعيد ومن الخاصه اللازمة كتعريفه بأنه حساس ضاحك أومن الفصل البعيد ومن الفصل القريب كتعريفه بأنه حساس ناطق فهذه الامثلة المذكورة أمثلة للرسم الناقص الحقيقي واما أمثلة الرسم

الناقص الاسمى فكقولنا في تعريف الفعل أنه عامل دخله السين وهو مركب من العرض العام ومن الخاصة اللازمه وكقولنا فيه انه لفظ دخل السين وهو مركب من الجنس البعيد ومن الخاصة اللازمة وكقولنا فيه انه عامل مقترن بأحد الازمنة الثلاثه وهو مركب من العرض العام ومن الفصل القريب وكقولنا فيه انه موضوع لمعنى مفرد دخله السين وهو مركب من الفصل البعيد ومن الخاصة اللازمة وكقولنا فيه انه موضوع لمعنى مفرد مقترن بأحد الازمنة الثلاثة وهو مركب من البعيد ومن الفصل القريب وتقرير القياس في قوله القول الشارح آه انه يدعى أولا حصر المقسم الى الاقسام الاربعة ويستدل عليه بمفهوماتها المذكورة في اربعة مواضع بقوله الذي يتركب آه ويستدل على مقدماته أيضاً بالامثلة اما الاستدلال دعوى الحصر (فهكذا) (د) القول الشارح اما حد تام واما حد ناقص واما رسم تام واما رسم ناقص (ص) لانه اما الذي يتركب آه واما الذي يتركب آه وأما الذي يتركب آه وأما الذي يتركب آه (ك) والذي يتركب آه حد تام والذي يتركب آه حد ناقص والذي يتركب آه رسم تام والذي يتركب آه رسم ناقص (ن) القول الشارح اما حد تام آه والاستدلال بالامثلة على صغرى هذا القياس (فهكذ) القول الشارح أما الذي يتركب آه وأما الذي يتركب آه وأما الذي يتركب آه وأما الذي يتركب آه (ص) لان القول الشارح اما كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان وأما كالجسم الناطق بالنسبة اليه واما كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان وأما كماش على قدميه

اه (ك) والحيوان الناطق بالنسبة اليه حد تام والجسم الناطق بالنسبة
اليه حد ناقص والحيوان الضاحك في تعريفه رسم تام وماش على
قدميه آه رسم ناقص (ن) اصغرى المذكورة بعينها وكذا الاستدلال
بالامثلة على كبراه تذكر وأما الاستدلال بالمفهومات المذكورة أيضا
على حمل المعرفات الاربعة على الامثلة الاربعه (هكذا) (د) الحيوان
الناطق حد تام (ص) لانه يتركب من جنس الشيء وفصله القريبين (ن)
وما يتركب من جنس الشيء آه حد تام (ن) الحيوان الناطق حد تام من
متعارف الشكل الاول وعلى هذا التقرير يكون صغرى هذا القياس نظرية
وتثبت تلك الصغرى (هكذ) الحيوان الناطق يتركب من جنس الشيء
وفصله القريبين (ص) لانه يتركب من الحيوان والناطق (ك)
والحيوان جنس الشيء والناطق فصله القريبين (ن) الحيوان
الناطق يتركب من جنس الشيء وفصله القريبين وتقرير الثلاثة الباقية
معلوم بالقياس اليه فقس وأما اثبات صغرى انها النظرية (هكذا)
الجسم الناطق مركب من جنس بعيد للشيء وفصله القريب (ص)
لانه مركب من الجسم والناطق (ك) الجسم جنس بعيد للشيء
والناطق فصله القريب (ص) لانه مركب من الجسم والناطق (ك)
والجسم جنس بعيد للشيء والناطق فصله القريب (ن) الجسم
الناطق مركب جنس من بعيد للشيء وفصله القريب وكذا الحيوان
الضاحك مركب من جنس قريب للشيء وخاصته اللازمة (ص) لانه
مركب من الحيوان والضاحك (ك) والحيوان جنس قريب للشيء
والضاحك خاصة لازمة (ن) الحيوان الضاحك مركب من جنس

قريب للشيء وخاصته اللازمة وكذا ماش على قدميه عريض الاظفار
آه مركب عن عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة (ص) لانه
مركب من ماش على قدميه وعريض الاظفار آه (ك) وماش على
قدميه وعريض الاظفار آه عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة
(ن) ماش على قدميه عريض الاظفار آه مركب عن عرضيات تختص
جملتها بحقيقة واحدة فقد تم اثبات الصغريات الاربعة وكلها من غير
متعارف الشكل الاول ومما ينبغي ان يعلم هنا ان اكثر التعريفات من
قبيل الرسم الناقص سواء كان حقيقيا او اسميا كما فصلناه وان الرسم
الناقص قد يكون الجزء الاخير من الاجزاء المادية للرسم الناقص
مختصا بحقيقة واحدة وقد يكون الاجزاء المادية واحدا واحدا عاما
كما كان في هذا التعريف غير الجزء الاخير ولكن تختص من حيث
المجموع بحقيقة واحدة وأيا ما كان يكون مشتملا على العام من حيث
انفراد الاجزاء وعلى الخاص من حيث مجموع الاجزاء فح يتحقق
الجزء الصورى فالمثال المذكور يجوز ان يكون مثالا للاول على تقدير
وجود ضحاك بالطبع ويجوز ان يكون مثالا للثانى على عدمه ومما يجب
ان يعلم أيضا ان الغرض من علم المنطق استحصال المجهولات وهى
مع كثرتها ينقسم الى قسمين قسم مجهول تصورى أى المفردات وقسم
مجهول تصديقى أى المركبات التامة الجزئية فالاول انما يكتسب من
القول الشارح والثانى من القياس فيكون للمنطق طرفان طرف
لاجل اكتساب المجهولات التصورية وهو طرف التصورات وطرف
لاجل اكتساب المجهولات التصديقية وهو طرف التصديقات ولكل

منهما

منهما مباد ومقاصد فكان الاقسام أربعة فمبادى التصورات الكليات الخمس ومقاصدها القول الشارح ومبادى التصديقات القضايا وأحكامها ومقاصدها القياس فلما فرغ المصنف من مبادى التصورات ومقاصدها شرع في مبادى التصديقات فقال ( القضايا ) خبر مبتدأ محذوف أى الباب الثالث القضايا وأحكامها وهى جمع قضية كضحايا وعطايا مطايا جمع ضحية وعطية ومطية واختيار صيغة الجمع للتبنيه في بادى النظر على كثرت اقسامها القضى والقضاء (والقضية ) على وزن الرمى والسخاء والعطية مصادر وهى في اللغة بمعنى الحكم وفي الاصطلاح ( قول ) أى مركب وهو يطلق على وجوه عديدة والا ظهر منها مايطلق على لفظ مركب من الحروف التى أبرزت الى الخارج بواسطة الناطق سواء كان مفردا أو مركبا ويسمى بهذا لاعتبار قولا ملفوظا لتلفظه يطلق أيضا على مايتصور في ذهن الانسان قبل الابراز الى الخارج كما تقول في ذهنى قول وهذا يسمى قولا معقولا وبهذا القدر من البيان علم ان القول لفظ مشترك بين القول الملفوظ وبين القول المعقول ويجوز ارادة كلا المعنيين هذا العموم المعروف لهما أى العموم النقيضة للقول الملفوظ والمعقول فاذا أريد منه القضية القضية المعقولة يراد من القول أيضا القول المعقول واذا أريد منها الملفوظة يراد منه الملفوظ ( يصح) أى يمكن (ان يقال لقائله ) أى لقائل هذا القول (انه ) أى القائل ( صادق فيه أو كاذب فيه ) الضمير في كلا الموضعين راجع الى القول فقوله قول جنس قريب يشتمل على المركبات الخبرية والانشائية سواء كان

طلبية كالامر والنهى والندى أوغير طلبية كالقسم وافعال المدح والذم وصيغ العقود كبعت واشتريت وزوجت والتقييدية كالتركيب الاضافي والتوصيفى والتعدادى وقوله يصح ان يقال آه فصل يخرج غير المركبات الخبرية من الانشائيات والتقييديات لان غيرها ليس بقضية بل من قبيل التصورات الساذجة أى المفردات المجردة عن الحكم أما كون الانشائيات جملة فلا يستلزم كونها قضية لان الجملة أعم منها فيكون بينهما عموم مطلق اذ كل قضية جملة وليس كل جملة قضية بل بعضها قضية كالجمل الخبرية وبعضها ليست بقضية كالجمل الانشائية ووجه عدم كونها قضية مع كونها جملة عند علماء النحاة عدم احتمالها الصدق والكذب لان مفهوم الصدق الداخل في ماهية القضية مطابقة حكم القول أى الخبر للواقع أى الخارج الذى يكون لنسبة الكلام الخبرى عند الجمهور سواء طابق اعتقاد المخبر كقول المسلم الاسلام حق أولا كقول الكافر الاسلام حق أو مطابقة حكمه للاعتقاد عند النظام سواء طابق الواقع كقول المسلم الاسلام حق أولا كقول الكافر الكفر حق أو مطابقة حكمه للواقع والاعتقاد معا عند الجاحظ كقول المسلم الاسلام حق ومفهوم الكذب الداخل فيها عدم مطابقة حكمه للواقع عند ج سواء طابق الاعتقاد كقول الكافر الكفر حق أولا كقول المسلم الكفر حق أو عدم مطابقة حكمه للاعتقاد (ن) سواء طابق الواقع كقول الكافر الاسلام حق أولا كقول الاسلام الكفر حق أو عدم مطابقة حكمه للواقع والاعتقاد مع عند ج كقول المسلم

الكفر حق والكلام في النسب بين المذهب الثلاثةمذكور في مختصر المطول فليطلع ثمه ومن هذا ظهر ان القضية ماله حكم محتمل للصدق والكذب ولا حكم في الانشائيات والتقييديات لان الحكم أى النسبة الحاصلة في الكلام اخبار مافي الواقع أى اخبار النسبةالحاصلة في الخارج ولا اخبار فيها فلا يكون فيهما حكم حتى يحتملهماوبالجملة ان النسبة ثلاثةذهنية وكلامية وخارجية فصدق القول وكذبها انما هو بالنظر الى النسبة الخارجية لابالنظر الى مافي الذهن ولا الي ما يدل عليه الكلام فمطابقة النسبةالكلامية أى النسبة المفهومة من الكلام للنسبة الخارجية بان يكونا ثبوتيتين أو سلبتين صدق وعدم مطابقة تلك النسبة لهابان تكون أحد يهما ثبوتيــة والاخرى سلبية كذب والنسبة المفهومة من الانشائيات انما هى النسبة الذهنية والكلامية وليس لها نسبة خارجية حتى تكون بمطابقة نسبتها الكلاميــة اليها صادقة وبعــدمها كاذبة فبهــذا التفصــيل بان خروج الانشائيات والتقييديات عن تعريف القضية المحتملة للصدق والكذب (فان قلت) ان بعض القضية لاتحتمل الصدق مثل السماء تحتنا والارض فوقنا والثلج أسود والفحم أبيض والعسل مر وغــيرها من الكاذبة البينة وبعضها لاتحتمل الكذب مثل أنا أنا وأنت أنت والقضايا المندرجةفي القرآن الكريم مثل محمد رسول الله وخاتم النبيين وكذا غيرها من الصادقة لبينة فح لايشتمل تعريف القضية بمثــل ماقلنا مع انه من أفراد المعرف فيبطل التعريف عكساً أى غير جامع لافراده (قلت) احتمال القضية الصدق والكذب انمــا هو بالنظر الى مجرد المفهوم

أي ثبـوت شيء لشيء وانتفاء شيء عن شيء مع قطـع النظر عن خصوصية القائل مثل الواجب تعالى والانبياء اذ ليس في كلامهما احتمال الكذب أصلا وعن خصوصية الموضوع والمحمول أغـنى بخصوصيتهما ان يذكر المادة الدالة بهما فح يكون بعضها صادقه صرفة وبعضها كاذبة كالامثـلة المذكورة وبعضـها يحتمل هما كقولنا زيد سخي وعمرو بخيل وعن خصوصية المفهوم أى الذى فهم من القضية الملفوظة المشخصة مثل ثبوت الوحدة لله تعالى الذى فهم من قولنا الله واحد الملفوظ المشخص ولا شك ان ثبوت شيء لشيء وانتفائه عنه مع القطع عن تلك الخصوصيات مما يحتمل الصـدق والكذب ( وهى ) أى القضية باعتبار الطرفين ( أما حمليـة ) وهى ماينحل طرفاها الي مفردين ( كقولنا زيد كاتب ) وهو حملية تقـديمها على الشرطية لبساطتها بالنسبة لها ( وأماشرطية) وهى مالاينحل طرفاها الى مفردين ( متصلة ) صفتها وهى التى يحكم فيها بصدق قضية أولا صدقها على تقدير صدق قضـية أخرى ( كقولنا ان كانت الشمس طالعـة فالنهار موجود وأما شرطية منفصـلة ) وهى التى يحكم فيها بالمنافي بين القضيتين في الصدق والكذب معا أو في أحـدهما فقط وبنفيه ( كقولنا العدد أما زوج أوفرد ) قوله وهى حملية آه يستدل على هـذه الدعوى المرددة بالامثـلة لعـدم ذكر تعريفات الاقسام المذكورات هنا وتقديره ( هكذا ) ( د ) القضـية أما حمليـة وأما شرطية متصلة وأماشرطية منفصلة (ص) لانها أما كقولنا زيد كاتب وأما كقولنا ان كانت الشمس طالعة آه وأما كقولنا العدد أما زوج أما فرد (ك)

وقولنا

وقولنا زيد كاتب حملية وقولنا ان كانت الشمس طالعة آه شرطية متصلة وقولنا بالعدد اما زوج او فرد شرطية منفصلة (ن) المط المردد ويجوز أن يدعى أيضا بحملى المعرف أى القضية على الامثلة الثلاثة بان يقال قولنا زيد كاتب قضية ويستدل عليه بتعريف القضية (هكذا) (د) قولنا زيد كاتب قضية (ص) لان قولنا زيد كاتب قول يصح آه (ك) وقول يصح أن يقال آه قضية (ن) المط وكذا دعوى حمل المثالين الاخيرين عليه والاستدلال به وكذا يدعى دعوى المغايرة بين الاقسام ويستدل عليها أيضا بالامثلة (هكذا) (د) الحملية مغايرة للمتصلة (ص) لان الحملية كقولنا ان كانت الشمس طالعة آه (ك) وقولنا زيد كاتب مغاير لقولنا ان كانت الشمس طالعة آه (ن) الحملية مغاير للمتصلة وكذا الخمسة المشهورة الباقية كما ذكرناها مرارا فقس أيضا يجرى دعوى المغايرة بين المتصلة والمنفصلة على الترتيب السابق هكذا المتصلة مغايرة للمنفصلة ويستدل عليها بالامثلة تذكر لانه معلوم بالقياس الى ماسبق وكذا يدعى حصر المتصلة والمنفصلة على الشرطية ويستدل عليه بالمثالين المذكورين (هكذا) (د) الشرطية اما متصلة واما منفصلة (ص) لان الشرطية اما كقولنا ان كانت الشمس طالعة آه واما كقولنا العدد اما زوج واما فرد (ك) وقولنا ان كانت الشمس طالعة آه متصلة وقولنا العدد اما زوج واما فرد منفصلة (ن) الشرطية اما متصلة واما منفصلة وتحقيق هذا المقام يحتاج الى بسط في الكلام فاعلم ان القضية ان انحلت بطرفيها الى مفردين فهى حملية كقولنا زيد هو عالم وزيد هو ليس بعالم

ومعنى الانحلال ترك الرابطة الدال على النسبة بينهما كلفظة هو في الحملية ولفظة ان والفاء في المتصلة ولفظة اما واو في المنفصلة فح اذا تركت الرابطة وهي لفظة هو في قولنا زيد هو عالم وزيد ليس هو بعالم بقي الموضوع والمحمول المفردين وهما زيد وعالم والا فشرطية أى وان لم تحل بطرفيها الى مفردين فشرطية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقولنا العدد اما ان يكون زوجا أو فردا لانه اذا ترك الرابطة هنا وهي لفظة ان والفاء في المتصلة لفظة اما واو في المنفصلة لم يبق طرفاهما مفردين بل يكونان مركبين وهما الشمس طالعة والنهار موجود والعدد زوج العدد فرد (فان قلت) ان هذين التعريفين منقوضان بمثل قولنا زيد عالم يضاده زيد ليس بعالم وقولنا الحيوان الناطق ينتقل قدميه وقولنا غلام زيد يعلم المنطق وكذا غيرها مما لم يكن طرفاها مفردين لان هذه القضايا مع كونها حمليات لا يصدق عليها تعريف الحملية فان اطرافها ليست بمفردات كما ترى ويصدق عليها تعريف الشرطيات مع انها ليست بشرطيات فانتقضت التعريفات طردا وعكسا قلت ان المفرد في هذين التعريفين أعم من المفرد بالفعل أو بالقوة والاطراف في القضايا المذكورة وان لم تكن مفردات بالفعل لكنها مفردات بالقوة يعنى مايمكن أن يعبر عنه بالفاظ مفردة وح يمكن التعبير عن أطراف تلك القضايا بالفاظ مفردة بأن يقال هذا ذاك أو الموضوع محمول أو هو هو أو غير ذلك فيصدق عليها تعريف الحملة فلا يلزم النقض فان قلت كما أمكن التعبير عن اطراف

الحمليات بالفاظ مفردة أمكن عن أطراف الشرطيات بهـا أى بالفاظ مفردة بان يقال المقدم مستلزم للتالي والمقدم معاند للتالي والتـالى معاند المقدم فح يلزم دخول جميع الشرطيات تحت الحمليات قلت لايمكن التعبير عن أطراف الشرطيه بالفاظ مفردة مع كون الشرطيه باقيه على حالها وان حالتهاوان أمكن التعبير بتعبيرالشرطيه الى الحمليه كما عبرنا آنفاً واما التعبير عن أطراف الحمليات بالفاظ مفردة مع كونها باقيه على حالتها فهو ممكن كما نعبر عن قولنا زيد عالم يضاده ليس زيد بعالم وكذا غيره بقولنا الموضوع محمول أو هو هو أو نحو ذلك فلا ينتقض التعريفان طردا وعكسا أى لاينتقض طرد الشرطيه وعكس الحمليه فيكون التعريفان جامعا ومانعا فان قيل عدم امكان التعبير بعد الانحلال عن أطراف الشرطيات بالفاظ مفردة ممنوع وذلك ان معنى الانحلال هو ازالة الجزئى الصورى الذى هو الهيئه العورية المختلفه فى الحمليه والشرطيه فاذا لم يبق الجزئى والصورى يمكن التعبير عن أطرافهما بالفاظ مفردة لانه لايبقى النسبه حينئذ وبهذا القدر من التفصيل علم ان هذين التعريفين لايخلوعن المفاسيد فالاولى ان يترك قيد الانحلال ويقال الحمليه مايكون طرفاها مفردين بالفعل أو بالقوة والشرطيه مالا يكون طرفاها مفردين بالفعل أو بالقوة فان قلت ما الفرق بين هذا التعريف وبين التعريف المشهور وما فائدة حذف قيد الانحلال قلت تعريف المشهور فيه قيد الانحلال وقد عرفت معنى الانحلال وما يترتب عليه من المفاسيد واما هذا التعريف فليس فيه قيد الانحلال فيكون المقصود منه التعبير بمفردين

مع بقاء الجزء الصورى ومع بقائه يمكن ان يعبر عن طرف الحملية بمفردين وان كانا مركبين لان الجزئى الصورى فيها هو كان المحمول واقعاً على أفراد الموضوع أوغير واقع عليها وهي في المعبرعنه والمعبر به سواء فيمكن التعبير عن طرفيها بمفردين مع بقائها على حالتها واما الشرطية فلا يمكن أن يعبر عن طرفيها بمفردين مع بقاء الجزء الصورى لان الجزء الصورى فيها هو كون التالى لازما للمقدم او معاندا له فاذا عبر بمفردين لاتبقى تلك النسبة الزومية والمعنادية التى لايتحقق جزء صور بها بدونها وح لا يبقى الجزء الصورى بها بل يبدل بنسبة الحمل فعلى هذا التقرير يمكن ان يعبر عن طرفي الحملية بمفردين ولا يمكن عن طرفي الشرطية بهما فظهر الفرق بين وجود قيد الانحلال في التعريف وعدم وجوده واندفع الاشكال وانما أطنبنا هذا المقام لانه من مزالق الاقدام (والجزء الاول) أى المحكوم عليه (من الحملية يسمى موضوعا) وهو ماوضع ليحمل عليه شيء (والثانى محمولا) وهو مايحمل على الشيء اى الموضوع (والجزء الاول من الشرطية) سواء كانت متصلة أو منفصلة (يسمى مقدما) لتقدمه في الذكر طبعاً وان جاز تأخره عند الميزانيين وضعا (والثانى تالياً) لتلوه الجزء الاول منها واعلم ان هاهنا قواعد أربعة كل منهاقاعدة كلية تثبت بها جميع أفراد الحمليات والشرطيات كما هو شأن القاعدة الكلية فتكون هى كبرى لهذا القياس فتقول في تقرير الاولى منها (هكذا) (د) زيد في قولنا زيد كاتب يسمى موضوعاً (ص) لانه جزء أول من الحملية (ك) والجزء الاول

من الحملية يسمى موضـوعا (ن) زيد في قولنا زيد كاتب يسمى
موضوعا وتقول أيضا في تقرير الثانية (هكذا) (د) كاتب في قولنا
زيد كاتب يسمى محمولا (ص) لانه جزء ثان من الحملية (ك) والجزء
الثانى من الحملية يسمى محمولا (ن) المط وفي تقرير الثلاثة تقول
(هكذا) (د) الشمس طالعة في قولنا ان كانت الشمس طالعـة آه
يسمى مقدما (ص) لانه جزء أول من الشرطية (ك) والجزء الاول
من الشرطية يسمى مقدما (ن) وتقرير الرابطـة (هكذا) (د)
النهار موجود في قولنا ان كانت الشمس طالعة آه يسمى تاليا (ص)
لانه جزء ثان من الشرطية (ك) والجزء الثانى من الشرطية يسمى
تالياً (ن) المط وان شئت تستدل على صغريات هذه الاقيسة الاربعة
المقررة بالدليل المطوى المعلوم مثلا تقول في اثبات الصغرى الاولى
منها (هكذا) (د) زيد في قولنا زيد كاتب جزء أول من الحملية (ص)
لان زيد في قولنا زيد كاتب (ك) وقولنا زيد كاتب حملية (ن) الصغرى
المذكورة من غير متعارف الشكل الاول وكذا تقرير البواقي كلها
من غير متعارفه تذكر فقس وهـذه الاجزاء المذكورة (أجزاء
القضية الحملية) وهى ثلاثة عند المتقدمين الموضوع والمحمول والنسبة
بين بين وهى الثبوت في الموجبة والسلب في السالبة وعند المتأخرين
أربعة وهى هذه الثلاثة مع النسبة التامة الخبرية التى هى وقوع
النسبة أولا وقوعها وأجزاء الشرطية كذلك على الاختلاف المذكور
بينها لكن بدلت الموضوع الى المقدم في التعبير والمحمول الى التالى
ومن هذا ظهر ان كون الاجزاء ثلاثة عند المقدمين وأربعة عنـد

المتأخرين فحينئذ لابد من أن يعبر عنها حين بيان المفهوم بالتركى على وفق الاجزاء بلا زيادة ولا نقصان مثلا تقول على مذهب المتأخرين في بيان مفهوم قولنا زيد كاتب (ذات زيده) وصف كتابتك ثبوتى واقعدر وعلى مذهب المتقدمين ذات زيده وصف كتابت ثابتدر بنقصان جزء وفي بيان مفهوم قولنا ان كانت الشمس آه على مذهب الاول (شمسك) طلوعنه نهارك وجودينك اتصالي واقعدر وعلى المذهب الثانى شمسك طلوعنه نهارك وجودى متصلدر وفي بيان مفهوم قولنا العدد اما زوج واما فرد على الاول عددك زوجتينك فرديتنه فرديتنك زوجيتنه معانده ده سى واقعدر وعلى الثانى عددك زوجيتنه فرديتى وفرديتنه زوجتى معاندر فح توافق التعبيران في الاجزاء تفطن (والقضية) سواء كانت حملية أو شرطية متصلة أو منفصله (أما موجبة) وهو ما كان الحكم فيها بالايقاع (كقولنا) في الموجبة الحملية (زيد كاتب) لان الحكم فيها بالايقاع وفي الموجبة المتصلة كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وفي المنفصلة كقولنا اما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا (واما سالبة) وهى ما كان الحكم فيها بالانتزاع (كقولنا) في السالبة الحملية (زيد ليس بكاتب) لان الحكم فيها بالانتزاع وفي السالبة المتصلة كقولنا ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود وفي المنفصلة كقولنا ليس البتة اما أن يكون هذا الشيء أبيض أو كاتبا وهذا تقسيم ثان للقضية باعتبار النسبة وباعتبارها أيضا تقسيم آخر وهو ان الحملية سواء كانت موجبة أو سالبة اما أن يكون حرف السلب جزأ منها أو لم يكون جزأ

منها

منها فنحن ننظر ان كان حرف السلب جزأ من الموضوع سميت الحملية معدولة الموضوع وهى اما موجبة كقولنا اللاحى جماد معناه بالتركى ( افراد لاحية جماد اولمق وصفى ثابتدر ) واما سالبة كقولنا لاشىء من اللاحى بعالم ومعناه بالتركى ( افراد لاحيك هر برولرينه عالم اولمق وصفى ثابت دكلدر ) وان كان جزءمن المحمول سميت معدولة المحمول وهى أيضاً اما موجبة كقولنا الجماد لاعالم وبالتركى ( افراد جماده عالم اولمق وصفى ثابتدر ) واماسالبة كقولنا لاشىء من الانسان بلاناطق وبالتركى ( افراد انسانك هر برر لرينه ناطق او لمامق وصفى ثابت دكلدر ) وان كان جزء منهما سميت معدولة الطرفين وهى أيضاً اما موجبة كقولنا اللاحى لاعالم وبالتركى ( افراد لاحيه عالم اولمامق وصفى ثابتدر ) واما سالبه كقولنا لاشىء من اللاحى بلا جماد وبالتركى ( افراد لاحيك هر بر ر لرينه جماد اولمامق وصفى ثابت دكلدر ) فحصل من الشق الاول من الترديد ستة أقسام وان لم يكن حرف السلب جزأ منها فحينئذ ان كانت الحملية موجبة سميت محصلة كقولنا كل انسان حيوان وان كانت سالبة سميت بسيطه كقولنا لاشىء من الانسان بحجر فحصل من هذا الشق قسمان فبلغ مجموع اقسام الحملية باعتبار العدول والتحصيل الى ثمانية أقسام اعلم ان العدول والتحصيل كما اعتبرا في الحملية اعتبرا في الشرطيه كقولنا في معدولة المقدم كلما لم يكن الشمس طالعة كان الليل موجودا وكقولنا في معدولة التالى كلما كانت الشمس طالعة لم يكن الليل موجودا وكقولنا في معدولة الطرفين

كلما لم يكن الشمس طالعه لم يكن النهار موجودا وكقولنا في الموجبة المحصلة ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكقولنا في السالبة البسيطة ليس البتة ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود والفرق في غير صورة الموجبة المعدولة المحمول والسالبة البسيطة سواء كان لفظياً او معنويا يظهر بالتأمل تأمل وأما الفرق بينهما نخفى محتاج الى البيان وذلك انه إما أن يكون معنويا وهو أن السالبه البسيطه اعم والموجبة المعدولة المحمول أخص فيجرى في طرف الاخص موجبة كلية وفي طرف الاعم رفع الايجاب الكلى فيقال في بيانهما كلما تحقق الموجبة المعدولة المحمول تحقق الساليه البسيطة وليس كلما تحققت تحققت فيجتمعان في مادة التى يكون فيها لافراد الموضوع وجود محقق كقولنا كل حيوان ليس بجماد لانهما ح متلازمان لانا اذا حكمنا في قولنا هذا مثلا بسلب الجمادية عن افراد الحيوان يصدق فيه السالبة البسيطه واذا حكمنا فيه بثبوته عدم الجمادية لافراد الحيوان يصدق فيه الموجبة المعدد له المحمول والحكم بالسلب في هذه المادة يستلزم الحكم بالثبوت تفطن ومن هذا ظهر الفرق المعنوى بينهما واما يكون لفظيا وهى أن الرابطة ان قدمت على حرف السلب فالحملية موجبة معدولة المحمول لان تقديم الرابطه عليه يقتضى ربط السلب وربط السلب ايجاب كقولنا زيد هو ليس بكاتب أولا كاتب أوغير كاتب وان أخرت عنه فالحملية سالبة بسيطة لان تأخيرها عنه يقتضى سلب الربط وسلب الربط سلب كقولنا زيد ليس هو بكاتب اولا هو بكاتب أو غير هو بكاتب وهذا في الحملية

الثلاثية وأما في الحمليه الثلاثية فبالنية وذلك ان الرابطـة ان قدمت
على حرف السلب في النية فالحملية موجبة معدولة المحمول وان أخرت
عنه فالحملية سالبة بسيطة والفرق بينهما راجع الى اصـطلاح القوم
فان القوم خصصوا لفظ غير ولا بالموجبة المعدوله المحمول ولفظ
ليس بالسالبه البسيطه فاحفظ وادع لنا ولمن سبقنا بالخير والكلام
في تقسيم القضية الى الموجبة والسالبة والاستدلال عليه بالمثالين
المذكورين ودعوى المغايرة بينهما معلوم مماسبق تذكر (وكل واحد
منهما) أى من الموجبة والسالبـة سواء كانتا من حملية والشرطيه
هذا تقسيم ثالث للقضية باعتبار الموضوع في الحملية وهو ثلاثة أنواع
على المشهور مخصوصة ومسورة ومهملة وأربعة انواع على التحقيق
بزيادة الطبيعية عليه وباعتبار الاوضاع والازمان في الشرطية وهما
فيها بمنزلة أفراد الموضوع في الحملية وسـيأتى زيادة تحقيق انشاء الله
تعالى (أما مخصوصة) أى شخصية وهى التى كان موضوعها شخصا
معينا وانمـا سميت مخصوصـة لخصوص الموضوع وتشخصه (كما
ذكرنا) من قولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب (وأما محصـورة)
لحصر السور واحاطة أفراد الموضوع وهى ماين فيها كميتـه أفراد
الموضوع كلا أو بعضا (وهى) أى المحصورة (أما كلية) لكونها
عبارة عن قضية حكم فيها على جميع الافراد (مسورة) لاشتمالهـا
على السور وهو مأخوذ من سور البلد اطلاقه على الالفاظ كلفظ
كل ولا شيء في الحملية وكلفظ كلما ومهما ومتى في الشرطية انما هو
بطريق تشبيه هذه الالفاظ بسور البلد في الاحاطة والكلية المسورة

أما موجبة كلية ( كقولنا كل انسان كاتب ) أى بالقوة وهى قضية حكم فيها على كل الافراد بالايقاع ( و ) أما سالبـة كليـة كقولنا ( لاشىء من الانسان بكاتب ) أى بالفعل وهى قضية حكم فيها على كل الافراد بالانتزاع ( وأما جزئية مسورة ) وهى أيضا أماموجبة جزئية ( كقولنا بعض الإنسان كاتب ) وهى قضـية حكم فيها على بعض الافراد بالايقاع ( و ) أماسالبة جزئية كقولنا ( بعض الانسان ليس بكاتب ) وهى قضية حكم فيها على بعض الافراد بالانتزاع ( و ) كل واحد من الموجبـة والسالبـة ( أما أن لايكون كذلك ) أى كالمخصوصة والمحصورة وذلك بان لايكون الموضع في الحملية شخصا معينا ولامسورا وبان لا يكون الزمان وأوضع في شرطيـة معينا فح ( تسمى ) لقضية موجبة كانت أوسالبة حملية كانت أوشرطية ( مهملة ) لاهمال اداة السور فيها ظاهرا وهى أما موجبة ( كقولنا الانسان كاتب و ) أما سالبة كقولنا ( الانسان ليس بكاتب ) واعترض على هذين المثالين بانه لا يسابق للممثل له لان الالف واللام فيه ان حمل على الاستغراق فالقضية كلية مسورة لان لام الاستغراق من الاسوار الكلية كما صرح به الشيخ وان حمل على الجنس فالقضية طبيعية وان حمل على العهد الخارجى فالقضية شخصية وان حمل على العهد الذهنى فالقضية مسورة جزئيـة ولذا قال الشيـخ اذا كان الالف واللام يفيد العموم والتنوين يفيد الخصوص فلا مهملة في كلام العرب فهذا المثال لا يصلح للمثالية اللهم الا ان يقال ان الالف وللام زائدة لتحسين اللفظ صرح به الحيدرانى كذا قاله در الناجى نقلا عن الغير أقول

هذا

هذا المثال صالح للمثالية ومطابق للممثل له لان غرض المصنف من التمثيل بهذين المثالين انما هو بيان ما أهمل فيه السور لفظا وظاهرا لامعنا ولا باطنا فان السور في المعنى موجود اذ معنى الالف واللام في قوله الانسان كاتب كما عرفت ألفا يدل على السور قطعا وتحقيق ذلك ان اللام أما يشاربها الى المفهوم أى مفهوم مدخولها فقط أو الى الافراد أى أفراد مدخولها فقط ان أشير بها الى المفهوم فيقال لها لام الطبيعة وهى انما تدخل على المعرف لتعيين مفهومه وطبيعته ولذا قالوا التعريف للماهية أى البيان ماهية المعرف والقضية المركبة منهما أى من المعرف والتعريف تسمى طبيعية وهى منحصرة اليها أما قولنا الحيوان جنس والانسان نوع والناطق فصل والضاحك خاصة والمتنفس عرض عام يعنى حمل الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام الى أمثلتها وان كان من القضية الطبيعية فنادر لا يعتد به وأما القضية المركبة من القسم والاقسام فانما هى طبيعية أيضا لكن عند السيد لان التقسيم عنده للماهية كالتعريف وعند التفتازانى هى مسورة موجبة كلية اذ التقسيم عنده للافراد وهو الصواب وان أشير بها الى الافراد فاما الى جميع الافراد فيقال لها لام الاستغراق وعلامة كونها للاستغراق وضع صور الكلى موضعها مع صحة المعنى والقضية المشتملة عليها تسمى مسورة كلية سواء كانت موجبة كقولنا الانسان حيوان أو سالبة كقولنا الانسان ليس بفرس وفي هذين المثالين يجوز ان يوضع سور الكلى موضعا وان يقال فيهما كل انسان حيوان ولا شىء من الانسان بفرس اوالى بعضها أى الى فرد واحد

منها وذلك الفرد ان تعين فيقال لها لام العهد الخارجى وعلامة كونها للعهد الخارجى ان يسبق مدخولها نكرة والقضية المشتملة عليها تسمى مخصوصة وشخصية وأن لم يتعين ذلك الفرد فيقال لها لام العهد الذهنى وعلامة كونها للعهد الذهنى وضع سور الجزئى موضعها مع صحة المعنى أيضا وعدم كون مدخولها مسبوقا بالذكر كقولنا ولقد أمر على اللئيم أى بعض اللئيم أعنى فردا غير معين منه والقضية المشتملة عليها تسمى مسورة جزئية أو الى مطلق الافراد لا الى الجمع كما في لام الاستغراق ولا الى البعض كما في لام العهد فيقال لها لام الجنس والقضية المشتملة عليها تسمى مهملة للاهمال عن ذكر السور وهى قوة الجزئية كقولنا الرجل خير من المرأة أى بعض أفراد الرجل خير من بعض أفراد المرأة فقد ثبت من هذا البيان ان الالف واللام على خمسة أنواع لام الطبيعة ولام الاستغراق ولام العهد الخارجى ولام العهد الذهنى ولام الجنس والاضافة أيضا تفيد المعنى اللام يعنى تكون للاستغراق والعهد والجنس لكن لاتكون للطبيعة فاعلم ان سور الموجبة الكلية في القضية الحملية لفظ كل ولام الاستغراق وكون الاضافة له وكلمة قاطبة وطرأ وما يفيد معنى العموم كلفظ الجميع وسور السالبة الكلية فيها كلمة لاشىء ولا واحد وما يفيد عموم السلب ككون الاضافة للاستغراق مع وجود حرف السلب وسور الموجبة الجزئية فيها كلمة بعض وواحد ومن التبعيضية وكلمة قد الداخلة على المضارع وسور السالبة الجزئية فيها ليس بعض وبعض ليس وليس كل وليس

أصلا وليس قطعا وسور الموجبة الكلية في الشرطية المتصلة كلمة متى ومهما وكلما وفي الشرطية المنفصلة كلمة دائما وسور السالبة الكلية في المتصلة والمنفصلة « ماليس البتة وسور الموجبة الجزئية فيهما كلمة قد يكون وسور السالبة الجزئية فيهما قد لايكون فاحفظ ماتلونا لك في هذاالمقام واعلم أن الشرطيـة تنقسم باعتبار الازمان والاوضاع الممكنة الاجتماع الى ثلاثة أنواع كما قسم الحملية باعتبار الموضوع اليها كما عرفت والاول شخصية وهى ماكان الحكم فيها على وضع معين وزمان معين كقولنا ان صمت شـهر رمضان فامتثلت بأمر الله والثانى مسورة وهى ما يبـين فيها كميـة الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان كلا أو بعضا وهى أربعة أنواع موجبة كلية وهى ماحكم فيهـا على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان بالايقـاع كقولنا كلما كانت الشمس طالعـة فالنهار موجود معناه بالتركى ( شمسك طلوع ايلديكى جميع ازمنه وشمسك طلوعيـله اجتماعى ممكن او لان جميع اوضاعده نهارك وجو دينك شمسك طلوعنه اتصالي واقعدر وسالبة كلية وهى ماحكم فيها على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان بالانتزاع كقولنا ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليـل موجود وبالتركى ( شمسك طلوع ليلديكى جمع أزمنه وشمسك طلوعيله اجتماعى ممكن أو لان جميع أوضاعده ليلك وجودينك شمسك طلوعنه اتصالى واقعد كلدر ) وموجبـة جزئية وهى ماحكم فيها على بعض الاوضاع والازمان بالايقاع كقولنا قـد يكون اذا كان اللفظ كلمة فهو اسم وبالتركى

(لفظك كلمه أولديغى بعض أزمنه ولفظك كلمه أولسيله اجتماعى ممكن اولان بعض او ضاعده لفظك اسم أو لمسنك كلمه أو لمسنه اتصالى واقعدر)

وسالبة جزئية وهى ماكان الحكم فيها على بعض الاوضاع والازمان بانتزاع كقولناقد لايكون اذاكان اللفظ كلمة فهو اسم فمعناه بالتركى معلوم مما قبله تذكر والثالث مهملة وهى مالم يبين فيها كمية الاوضاع الممكنة الاجتماع كلا أو بعضا كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وبالتركى (شمسك طلوع ايلديكى ازمنه وشمسك طلوعيله اجتماعى ممكن اولان أوضاعده نهارك وجودينك شمسك طلوعنه اتصالى واقعدر) علامة كون المتصلة مهملة دخول اذولو واذاعليها دون السور المذكورة فيما سبق وكذلك علامة كون المنفصلة مهملة دخول أماواو عليها بلا سور والقياس في تقسيم القضية الى موجبة والسالبة وفي تقسيم كل منهما الى الاقسام الاربعـة (هكذا) (د) القضيةاما مخصوصة واما كلية مسورة واما جزئية مسورة واما مهملة (ص) لانها أما موجبة وأما سالبة (ك) وكل واحـد منهما أى من الموجبة والسالبة أما مخصوصة وأما كلية مسورة وأما جزئية مسورة وأما مهملة (ن) المطر وعلى هذا الترتيب تـكون الـكبرى نظرية فتثبت بالامثلة المذكورة (هكذا) الـكبرى النظرية كل واحد من الموجبة والسالبة اما مخصوصة واما كلية مسورة واما جزئية مسورة واما مهملة (ص) لان كل واحد منهما أما كما ذكرنا أى كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب وأما كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من

الانسان

الانسان بكاتب وأما كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب وأما كقولنا الانسان كاتب والانسان ليس بكاتب (ك) وقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب مخصوصة وقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب كلية مسورة وقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب جزئية مسورة وقولنا الانسان كاتب والانسان ليس بكاتب مهملة (ن) الملط أى الكبرى النظرية بعينها (والمتصلة اما لزومية) يعنى ان المتصلة قسمان لانها اما ان يكون الحكم بالاتصال فيها مبنيا على وجود المقتضى بين المقدم والتالى وهو العلاقة أى اللزوم بينهما بمعنى عدم الانفكاك عقلا وذلك أى كون ذلك الحكم مبنيا على وجود المقتضى امابان المقدم علة للتالى (كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) فان طلوع الشمس علة لوجود النهار أو بان يكون التالى علة للمقدم كقولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة فان النهار الذى هو المقدم فى هذه الشرطية معلول لطلوع الشمس الذى هو التالى فيها أو بان يكون معلولى علة واحدة كقولنا ان كان النهار موجودا فالعالم مضىء فان كل واحد من وجود النهار واضاءة العالم معلول لطلوع الشمس ومن هذا القبيل أى من قبيل مايكون المقدم والتالى معلولى علة واحدة التضايف بينهما وهو كون الشيئين بحيث لايعقل أحدهما بدون تعقل الاخر كالابوة والبنوة فان الابوة لايتعقل بدون تعقل البنوة والبنوة بدون تعقل الابوة وكل واحد منهما معلول للتولد الواقع بين الاب والابن ليست الابوة علة للبنوة والبنوة للابوة اذلو كان كذلك لتقدم اتصاف الاب

بالابوة على اتصاف الابن بالبنـوة أو بالعكس وليس كذلك لان الاتصافين يتحققان ماعند تحقق التولد من غير ان يتحقق بينهما قبلية وبعدية ذاتية كانت أو زمانية فان الاب لايصير أبا قبل ان يصير الابن ابنا وكذا الابن لايصير ابنا قبل ان يصـير الاب أبا ثم ذات الاب مقدما على ذات الابن تقدما زمانيا وتقدم ذات أحد الموصوفين على الاخر لايستلزم تقدم أحد الصفتين على الاخر لجواز ان يتقدم ذات على ذات ثم يتصفان بصفة واحـدة معا أو بصـفتين لانه يجوز ان يتصف ابن الاربعين مع ابن الخمسين في آن واحد بالعلم أو أحدهما به والاخر بالنسيان مع ابن الخمسين مقدم على ذات ابن الاربعـين تذكر كذا في البرهان ( وأما ) ان لايكون الحكم بالاتصال فيها مبنيا على وجود المقتضى بينهما بل الحكم بالاتصال بمجرد الاتفاق بـين المقدم والتالى من غير ان يكون أحـدهما لازما والاخر ملزوما وتسمى هى ( اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمـار ناهق ) وان الحكم فيها بالاتصاف بمجرد الاتفاق بين ناطقية الانسان وناهقية الحمار لاان بينهما علاقة توجب تعقل أحدهما تعقل الاخر اذ لم يوجد بين نطق الانسان ونطق الحمار علاقة مشعور بها وان وجد بينهما علاقة غير مشعور بها لكن هذه العلاقة ليست بمعتبرة في اللزوميـة وفي هذا المثال وان وجد العلاقة بين نطق الانسان ونهق الحمـار لانهما مخلوقان لله تعالى ومعلولان له لكن هذه العلاقة غير مشعور بها لان الكلام في العلة المستلزمة لافي العلة الموجودة تفطن والقياس في تقسيم المتصلة الى اللزومية والاتفاقية والاستدلال عليـه بالمثالين

المذكورين

المذكورين ( هكذا ) ( د ) المتصلة اما لزومية واما اتفاقية ( ص )
لانها اما كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما كقولنا
ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق (ك) وقولنا ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود لزومية وقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار
ناهق اتفاقية ( ن ) المط من الشكل الاول وههنا يستنبط دعويا
المغايرة بين القسمين والمثالين ويستدل على كل منهما بالاخر (هكذا)
( د ) اللزمية مغايرة للاتفاقية ( ص ) لان اللزمية كقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود والاتفاقية كقولنا ان كان الانسان
ناطق فالحمار ناهق ( ك ) وقولنا ان كانت الشمس طالعة آه مغايرة
لقولنا ان كان الانسان ناطقا آه ( ن ) المط من الشكل ويسمى له
جفته صغرى وهذا القياس بدوى المغايرة بين القسمين والاستدلال
عليه بالمثالين وان شئت ادعيت المغايرة بين المثالين واستدللت عليها
بالقسمين المذكورين (هكذا ) ( د ) قولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود مغاير لقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق (ص)
لان قولنا ان كانت الشمس طالعة آه لزومية وقولنا ان كان الانسان
ناطق آه اتفاقية ( ك ) واللزومية مغايرة للاتفاقية ( ن ) المط من جفته
صغرى من الشكل الاول وقس الخمسة الباقية في هذا المقام ورتبها
كما رتبناها مرارا تذكر (والمنفصلة ) أى الشرطية المنفصلة منحصرة
الى ثلاثة أقسام لانها ( اما حقيقة ) وهى التى حكم فيها
بالتنافي بين طرفيها صدقا وكذبا أما تسميتها حقيقة لان فيها
حقيقة الانفصال والعناد لان الطرفين فيها لا يصدقان ولا

يكذبان معاً ( كقولنا العدد اما زوج أو فرد ) لان فردية العدد معاندة الى زوجيته (وهى) أى المنفصلة الحقيقية (مانعة الجمع والخلو معاً ) يعنى ان الجزئين لايصدقان والا يلزم أن يكون العدد الواحد زوجا وفردا ولايكذبان والا يلزم أن لايكون العدد الواحد زوجا وفردا وهما محالان والقضية المذكورة موجبة الحقيقة وأما سالبتها فهى التى ترفع فيها العناد في الصدق والكذب معا كقولنا ليس البتة اما أن يكون هذه الكلمة اسما أو معربا فان هما أى كون هذه الكلمة اسما ومعربا يصدقان معا على زيد مثلا في ضربت زيدا ويكذبان معا على ضرب مثلا في هذا المثال يعنى لاعناد في اجتماعهما وانتفائهما ( واما مانعة الجمع فقط ) لمنعها اجتماع المقدم مع التالى في الصدق على شيء دون الكذب ( كقولنا هذا الشيء اما حجر أو شجر) هذا المثال مطابق للممثل له لان الحجر والشجر لايصدقان معا على شيء اذ لا يجوز أن يكون الشيء لا حجرا وشجرا وقد يكذبان حيث يجوز ان يكون الشيء لاحجرا ولا شجرا بأن يكون ذلك الشيء انسانا والقضية المذكورة بموجبة مانعة الجمع وسالبتها حاصل برفع العناد والمنافاة الكائنة في الصدق أى في اجتماع المقدم والتالى فيه فقط لافي الكذب كقولنا ليس البتة اما ان يكون هذا الشيء لاحجرا أو لاشجرا أعنى لا عناد في كون الشيء لا حجرا ولا شجرا بأن يكون انسانا وهذا المثال أيضا موافق للممثل له

فان

فان اللاحجر واللاشجر يصدقان معا على شيء مثل ما قلنا مشيرا الى كتاب هذا لاشجر ولا حجر بل كتاب ولا يكذبان والا لزم ان يكون الشيء المشار اليه حجرا وشجرا معاً وهو محال ( وأما مانعة الخلو فقط ) لمنعها كون المقدم والتالى خالياً عن شيء ( كقولنا زيد اما أن يكون في البحر واما ان لا يغرق ) وهـذا المثال أيضا مطابق للممثل له فان وجود شخص في البحر سواء كان بطريق الركوب في السفينة أو بطريق السياحة في البحر بلا ركوب مع عدم كونه مغروقا يصدقان ويجتمعان في الصـدق ولا يكذبان أى ولا يجوز أن لا يوجد في البحر بل في البر وان يغرق ولا غرق في البر وهو محال لان الغرق مخصوص في البحر والخسف في البر كما تحقق في قارون عليه اللعنة والقضية المذكورة موجبة مانعة الخلو وسالبتها يكون برفع العناد الكائن في الكذب فقط لافي الصدق كقولنـا زيد اما أن لايكون في البحر واما ان يغرق فان عدم الكون في البحر مع الغرق يكذبان ولا يصدقان والا لزم أن يغرق في البر أيضاً وهو محال والمفهوم من موجبة هذه القضية وسالبتها أربعة أوجه الاول أن يكون فى البحر والا يغرق وهو جائز والثانى أن يكون في البحر وان يغرق وهو ايضاً واقع نادرا والثالث أن لايكون في البحر وان لايغرق وهو دائم الوقوع والرابع انلايكون في البحر وان يغرق وهو عديم الوقوع وخلاف العادة ومما ذكرنامن تعاريف الموجبات والسوالب الغير الحقيقية من مانعة الجمع والخلو يظهر ان كل مادة صدق فيها موجبة منع الجمع كقولنا هذا الشيء اما أبيض أو أحمر

كذب فيها سالبة كقولنا ليس البتة اما أن يكون هذا الشيء
أبيض أو أحمر وبيان ذلك لان صدق موجبتها يقتضي امتناع اجتماع
الجزئين وصدق سالبتها يقتضي امكانه متخالفا في المقتضى فلذا تصدق
موجبتها في مادة وتكذب سالبتها في ذلك المادة وصدق في تلك المادة
المذكورة سالبة منع الخلو كقولنا ليس البتة اما ان لا يكون هذا
الشيء أبيض واما ان لا يكون احمر وبيان ذلك لان تحقق منع الجمع
فقط يستلزم عدم تحقق منع الخلو يستلزم صحة سلب منع الخلو
فيجتمع صحة سلب منع الخلو مع صحة ايجاب منع الجمع اجتماع
اللازم مع الملزوم ويظهر أيضاً ان كل مدة صدق فيها موجبة منع
الخلو كقولنا زيد اما أن يكون على الجبل واما أن لا يسقط منه الى
السافل كذب في تلك المادة سالبه أى سالبة منع الخلو كقولنا ليس
البتة اما أن يكون زيد على الجبل واما ان لا يسقط منه الى الاسفل
وصدق في تلك المادة سالبة منع الجمع وسالبتهما كذلك يعنى ان كل
مادة صدق فيها سالبة منع الجمع كذب فيها موجبتها وصدق موجبة
منع الخلو وكل مادة صدق فيها سالبة منع الخلو كذب فيها موجبتها
وصدق موجبة منع الجمع ويظهر أيضا ان كل شيئين كل أبيض
والاحمر مثلا صدق بين عينيهما موجبة منع الجمع كقولنا هذا
الشيء اما أبيض أو اسود صدق بين نقيضيهما موجبة منع الخلو
كقولنا هذا الشيء اما أن يكون لا أبيض أو لا أسود وانما قيدنا
فيهما بالموجبة لعدم جواز صدق سالبة أحدهما عند صدق موجبة
الآخر في تلك المادة لان الاتفاق في الكيف شرط كما قالوا وكذا

عكسه يعني ان كل شيئين صدق بين عينهما منع الخلو صدق بين نقيضيهما منع الجمع (وقد تكون المنفصلات) يجوز كون الواو عاطفة على مقدر تقديره كثيرا مايكون المنفصلات ذات جزئين وقد تكون ذوات أجزاء ثلاثة فصاعدا( كقولنا العدد امازائد أو ناقص أو مساو ) فهذا مثال للمنفصلة المركبة من ثلاثة أجزاء والمقصود من زيادة العدد ونقصانه ومساواته كسوره وهى تسعة النصف والثلث والربع والخمس والسدس والثمن والتسع والعشر ومجموع هذه التسعة لايوجد في جميع الاعداد بل في بعضها دون بعض مثال الزائد هو عشرون لان كسوره زائد عليه بواحد لان نصفه عشرة وربعه خمسة وخمسه أربعة وعشره اثنان والمجموع أحد وعشرون فيكون زائدا عليه بواحد ومثال الناقص هو عشرة فان كسور العشرة ثمانية فان نصفها خمسة وخمسها اثنان وعشرها واحد فيكون المجموع ثمانية ومثال المساوى ستة تذكر اما مثال المنفصلة المركبة من أربعة أجزاء فصاعدا فقولنا العنصر اما نار او هواء او تراب اوماء وكقولنا الكلى اما جنس واما نوع واما فصل واما خاصة واما عرض عام وكذا غيرها من أجزاء ستة وهلم جرا وبالجملة ان الطريق الاسهل فى معرفة كون المنفصلة حقيقية أومانعة الجمع اوالخلو ان تستثنى تلك المنفصلة من الطريق الثالث والرابع معا من الطرف الاستثنائى فان صح ذلك الاستثناء منها فهى حقيقة كقولنا هذا اللفظ اما أن يكون مفردا أو مؤلفا فهذا القول يجوز ان يستثنى من الطريقين المذكورين معا كما تقول (ش) هذا اللفظ اما

أن يكون مفردا او مؤلفاً (س) لكنه مؤلف (ن) انه ليس بمفرد من
الطريق الثالث وتقول ايضا لكنه ليس بمؤلف (ن) انه مفـرد من
الطريق الرابع وعلى كلا التقديرين المثال مطابق للمثل له وذلك
لان كون اللفظ مؤلفا يستلزم عدم كونه مفردا كما في الطريق الثالث
وعدم كونه مؤلفا يستلزم كونه مفردا كما في الطريق الرابع فتحقق
كون ذلك القول منفصلة حقيقية والا أى وان لم يصح ذلك الاستثناء
منها فاما يصح من الطريق الثالث فقط أو من الطريق الرابع فقط
وان صح من الثالث فهى مانعة الجمع كقولنا هـذا اللفظ اما ان
يكون اسما أو فعـلا فهـذا القول انما يستثنى منـه فقط كما تقول
(ش) هـذا اللفظ اما أن يكون اسما أو فعـلا (س) لكنه
فعل (ن) انه ليس باسم فهذا صادق لان كون اللفظ فعلا يستلزم
عدم كونه اسما ولا يقال من الطريق الرابع لكنه ليس بفعل (ن)
انه اسم لان عدم كونه فعلا لا يستلزم كونه اسما اذ يجوز ان يكون
حرفا فتحقق كون هذا القول مانعة الجمع وان صح من الرابع فهى
مانعة الخلو كقولنا الحال اما ان يبين هيئة الفاعل أو المفـعول به
فهذا القول انما يستثنى من الرابع فقط كما تقول (ش) الحال اما أن
يبين هيئة الفاعل أو المفعول به (س) لكن لا يبين هيئة المفعول به
(ن) انه يبين هيئة الفاعـل من الطريق الرابع فهذا القول صادق
أيضاً لان عدم بيان هيئة المفعول به يستلزم بيان هيئة الفاعل اذ
لا احتمال سواه ولا يقال من الطريق الثالث لكن يبين هيئة المفعول

به (ن) انه لايبين هيئة الفاعل لان بيان هيئه المفعول به لا يستلزم عدم بيان هيئة الفاعل بل يجوز بيان هيئه الفاعل مع بيانه هيئه المفعول به كما وقع في جميع الاحوال المترادفه مثل ضربت زيدا قائمين فلفظ قائمين هنا يبين هيئه الفاعل والمفــعول به معا فاحفظ هذه الاصول والقياس في تقسيم المنفصلة الى اقسامها الثلاثة ان يدعى بين الاقسام وان يستدل عليها بالامثلة المــذ كورة بسيطاً أو على صورة المركب مثلا تقول على صورة البسيط (هكذا) (د) المنفصله اما حقيقيه واما مانعه الجمع واما مانعه الخلو (ص) لان المنفصله اما كقولنا العدد اما زوج واما فرد واما كقولنا هذا الشيء اما حجر أو شجر واما كقولنا زيد اما أن يكون في البحر واما ان لا يغرق (ك) وقولنا العدد اما زوج أو فرد حقيقيه وقولنا هذا الشيء اما حجر او شجر مانعه الجمع وقولنا زيدا اما أن يكون في البحر واما أن يغرق مانعه الخلو (ن) من الشكل الاول المطلوب المردد ونقول أيضا على صورة المركب (هكذا) (د) المنفصله اما حقيقيه واما مانعه الجمع واما مانعه الخلو (ص) لان المنفصله اما كقولنا العدد اما زوج واما فرد واما كقولنا هذا الشيء اما حجر أو شجر واما كقولنا زيدا اما أن يكون في البحر واما أن لا يغرق (ك) وقولنا العدد اما زوج أو فرد حقيقية (ن) المنفصلة اما حقيقة واما كقولنا هذا الشيء اما حجر أو شجر واما كقولنا زيد اما أن يكون في البحر واما أن لا يغرق (ك) وقولنا هذا الشيء اما حجر أو شجر مانعة الجمع (ن) المنفصــلة اما حقيقية واما مانعة الجمع واما كقولنا زيد اما ان يكون في البحر

واما أن لايغرق ( ك ) وقولنا زيد اما ان يكون في البحر واما أن لايغرق مانعة الخلو ( ن ) المطلوب المردد بعينه فهذا القياس مركب من ثلاثة أقيسة والنتايج فيها تفرض صغرى وتضم لهـا الكبرى كما ترى وفي مقام تقسيم كله يجوز أن يرتب بسيطا ومركبا كما رتبنا ههنا فقس في أمثاله ويجوز أيضا أن يردد بين الامثلة المذكورة ويستدل عليه بالاقسام وان يدعى المغايرة بين الاقسام ويستدل عليها بالامثلة أيضا أو المغايرة بين الامثلة ويستدل عليها بالاقسام كذلك فيقرر فيها أقيسة كثيره كلها معلوم مما سبق تذكر والقياس في قوله وقد تكون المنفصلات ذوات أجزاء ثلاثة اه يرتب بوجوه الاول فمليه ( هكذا ) ( د ) قد تكون المنفصلات ذوات أجزاء ثلاثة (ص) اذ قد تكون المنفصلات كقولنا العدد اما زائد أو ناقص او مساو (ك) وقولنا العدد اما زائد أو ناقص أو مساو ذوات أجزاء ثلاثة (ز) قد تكون المنفصلات ذوات أجزاء ثلاثة من غير متعارف الشكل الاول والثانى اسمية (هكذا) (د) المنفصلات قد تكون ذوات أجزاء ثلثة ( ص ) لان المنفصلات قد تكون كقولنا العدد اما زائد أو ناقص أو مساو ( ك ) وقولنا العدد اما زائد أو ناقص أو مساو ذوات أجزاء ثلاثة ( ن ) المط من غير متعارف الشكل الاول أيضا فهذان الترتيبان على حاله والثالث يجوز أن يقرر من متعارف الشكل الثالث بنوع تغيير ( هكذا ) ( د ) بعض المنفصلات ذوات أجزاء ثلاثة (ص) لان قولنا العدد اما زائد او ناقص اومساو منفصلة (ك) وقولنا العدد اما زائد او ناقص اومساو ذوات اجزاء ثلاثة ( ن )

المط من الشكل المذكور ولما فرغ من بيان بحث القضايا شرع في بيان احكامها فقال (التناقض) أى هذا بحث التناقض فصح يكون قوله التناقض خبرا لمبتدأ محذوف (وهو) اى التناقض (اختلاف) وهو جنس بعيد له الجنس القريب هو التناقض يعني ان كل تناقض اختلاف وليس كل اختلاف تناقض لان الاختلاف يشمل والاختلاف الواقع بين قضيتين كقولنا زيد كاتب وعمرو شاعر وبين مفردين كقولنا السماء والارض وبين مفرد وقضية كقولنا محمد وخالدقاعد وجميع ماذكر من الاختلاف ليس بتناقض الاختلاف (القضيتين) وهو فصل من وجه اذ به يخرج اختلاف المفردين واختلاف مفرد وقضية كالمثالين الاخيرين وقوله (بالايجاب والسلب) فصل ايضاً من وجه آخر يخرج به اختلاف القضيتين بأن يكون احديهما حملية والاخرى شرطية وبان يكون أحديهما محصلة والاخرى معدولة وغيرهما من الاتصال والانفصال واللزوم والاتفاق وان عد البعض اختلاف القضيتين بالعدول والتحصيل متناقضاً (بحيث) متعلق (الاختلاف (يقتضى) ذلك الاختلاف (لذاته) أى بلا واسطة (ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة) وهذا أيضاً فصل آخر اذ خرج به القضيتان اللتان لايقتضى يقتضى الاختلاف بالايجاب والسلب فيهما كون أحديهما صادقة والاخرى كاذبة كقولنا كل كلمة اسم ولاشيء من الكلمة باسم فان الاختلاف الواقع بينهما وان كان بالايجاب والسلب لايقتضى كون احداهما صادقة والاخرى كاذبة لانهما كاذبتان قبل الاختلاف وبعده

( كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب ) هذا مثال التناقض الواقع بين القضيتين المخصوصتين ( ولا يتحقق ذالك ) اى الاختلاف الواقع في المخصوصتين ( الا بعد اتفاقهما ) اى بعد كون القضيتين المختلفتين بالايجاب والسلب متفقتين في ثمانية وحدات ( في الموضوع اى في وحدة الموضوع فح يوجد التناقض كما في قولنا زيد عالم وزيد ليس بعالم بخلاف زيد عالم وعمرو ليس بعالم فان هاتين القضيتين لا يتحقق التناقض بينهما لعدم اتحاد موضوعيهما اذ موضوع الاولى زيد وموضوع الثانى عمرو ( والمحمول ) اى في وحدة المحمول كقولنا زيد قائم وزيد ليس بقائم بخلاف زيد قائم وزيد ليس بقاعد فلا تناقض بينهما لعدم اتحاد محموليهما اذ الاولى قائم والثانى قاعد (والزمان) اى في وحدة الزمان كقولنا زيد قائم في الليل وزيد ليس بقائم في الليل بخلاف زيد قائم في الليل وزيد ليس بقائم في النهار فلا تناقض ايضا بينهما لعدم اتحاد زمانيهما اذ زمان الاولى الليل والثانية النهار ( والمكان ) اى في وحدة المكان كقولنا زيد قاعد في البيت وزيد ليس بقاعد في البيت بخلاف زيد قاعد في البيت وزيد ليس بقاعد في السوق فلا يتحقق التناقض بينهما أيضاً لعدم اتحاد مكانيهما اذ الاولى البيت والثانية السوق (والاضافة) أى في وحدة الاضافة كقولنا زيد أب لعمرو وزيد ليس بأب لعمرو بخلاف زيد أب لعمرو وزيد ليس بأب لبكر فلا تناقض أيضاً لعدم اتحاد نسبتهما اذ النسبة في الاولى الى عمرو والثانية الى بكر ( والقوة والفعل) أى في وحدتهما كقولنا الخمر في الدن مسكر بالقوة والخمر في الدن

ليس

ليس بمسكر بالقوة بخلاف الخمر في الدن مسكر بالقوة والخمر في الدن ليس بمسكر بالفعل فلا يوجد التناقض بينهما لعدم اتحادهما اذ الاسكار في الاولى بالقوة وعدم الاسكار في الثانية بالفعل (والجزء والكل) أى في وحدة الجزء والكل كقولنا الزنجى أسود بعضه والزنجى ليس بأسود بعضه بخلاف الزنجى اسود بعضه والزنجى ليس باسود كله فلم تتناقضا لعدم الاتحاد فيهما (والشرط) أى في وحدة الشرط فقولنا الجسم مفرق للبصر بشرط بياضه والجسم ليس بمفرق للبصر بشرط بياضه بخلاف الجسم مفرق للبصر بشرط بياضه والجسم ليس بمفرق للبصر بشرط سواده فلم تتناقضا لعدم الاتحاد في الشرط اذ التفريق في الاولى مشروط بالبياض وعدم التفريق في الثانية مشروط بالسواد فاعلم ان الوحدات الثمانية لايشترط اجتماعهما في القضيتين لتحقق التناقض بينهما بل يوجد مايمكن أن يوجد فان قولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب يوجد فيه اتحاد الموضوع والمحمول والزمان والمكان ولا يوجد فيه الجزء والكل والشرط مثلا فهذه الشروط الثمانية شرط عند المتقدمين وعند المتأخرين اثنان وحدة الموضوع ووحدة المحمول واماوحدة الشرط والجزء والكل فداخلة في الموضوع والواحدةالباقيةفداخلة في المحمول لكن الاصح والاوفق ماقاله المعلم الثانى أبونصر الفارابى من ان الشرط في تحقق التناقض وحدة النسبة الحكمية فان وحدتها مستلزمة لهذه الوحدات الثمانية وعدم وحدة الشيء من الثمانية مستلزمة لعدم وحدة النسبة الحكمية وبهذا القدر من البيان يعرف

التناقض بين المخصوصتين واما التناقض بين المحصورات الاربع ( فنقيض الموجبة الكلية انما هو السالبة الجزئية ونقيض السالبة الكليه انما هو الموجبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ) هذا مثال يكون السالبة الجزئية نقيضاً للموجبة الكليه واما مثال كون الموجبة الجزئية نقيضاً للسالبة الكلية كقولنا لاشيء من الانسان بحيوان وبعض الانسان حيوان ) قوله ( فالمحصولات ) الفاء فيه تفريع على ماسبق من ان نقيض الموجبة الكلية اه وفي بعض النسخ فالمحصورتين الكائنين في ضمن المحصورات ( الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية ) أى بان تكون احداهما كلية والاخرى جزئيه سالبة في مقابلة الموجبة وموجبة في مقابلة السالبة ( لان الكليتين قد تكذبان ) في مادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول ( كقولنا كل انسان كاتب ولاشيء من الانسان بكاتب ) قيد بالفعل معتبر فيهما والاصدق قوله كل انسان كاتب كما لايخفى ( والجزئيتين ) عطف على قوله الكليتين أى ولان الجزئيتين ( قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب ) وكذا قيد بالفعل معتبر فيهما والا لكذبتا بماذكرناعلم التناقض بين المخصوصتين والمحصورتين وأما القضيه المهملة ففي قوة الجزئيه فحكمها حكمها والقياس في قوله التناقض وهو اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته أن يكون أحديهما صادقة والاخرى كاذبه كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب يجوز أن يقرر على ثلاثة اوجه الاول حمل المثال على المعرف وجعله دعوى

والاستدلال عليه بالتعريف (هكذا) (د) قولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب تناقض أى متناقضان (ص) لان قولنا زيد ليس بكاتب اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضى لذاته أن يكون أحدهما صادقة والاخرى كاذبة (ك) واختلاف القضيتين بالايجاب والسلب آه هو الناقض (ن) المطـ من الشكل الاول فعلى هذا التقرير يكون طرد التعريف كبرى والثانى حمل المثال على التريف وجعله دعوى والاستدل عليه بالمعرف (هكذا) (د) قولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب آه (ص) لان قولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب تناقض أى متناقضان (ك) والتناقض هو اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب آه (ن) المطـ من الاول فعلى هذا التقرير أيضاً يكون عكس التعريف كبرى والثالث أن يقرر (هكذا) (د) قولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب متناقضان (ص) لان قولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب قضيتان مختلفتان بالايجاب والسلب آه (ك) والقضيتان المختلفتان بالايجاب والسلب آه متناقضان (ن) المطـ قوله ولا يتحقق ذلك الا بعد اتفاقهما في الموضوع آه يشعر ان اتفاقهما في الوحدات الثمانية شرط لتحقق التناقض ولا يوجد بدونه فح يمكن أن يستخرج ههنا دعاوى الشرطية وأن يستدل عليها بنقائض مفهوماتها (فهكذا) (د) لو لم يتفق القضيتين في الموضوع لم تتناقضا (ص) لانه لو لم يكن تناقضاً فيه لاختلفتا فيه (ك) واذا اختلفتا فيه لم تتناقضا (ن) المطـ من الاقترانى الشرطى للشكل الاول وكلتا مقدميه متصلتان وكذا لو لم يتحد محمولاهما لم تتناقضا

(ص) لانه لولم يتحد محمولاهما لاختلف محمولاهما (ك) واذا اختلاف لم تتنا قضا (ن) وهكذا الترتيب في الشروط الستة الباقية فقس أو يقرر المجموع قياسا واحدا على هذا الترتيب وهو ظاهر قوله ونقيض الموجبة الكلية انما هى السالبة الجزئية ونقيض السالبة الكلية انماهى الموجبة الجزئية هما قاعدتان كليتان جاريتان في جميع جزئياتهما فتكونان كبريين وترتيب القياس بالمثالين الجزئيين المذكورين بعدهما (هكذا) (د) نقيض قولنا كل انسان حيوان هو قولنا بعض الانسان ليس بحيوان (ص) لان قولنا كل انسان حيوان موجبة كلية وقولنا بعض الانسان ليس بحيوان سالبة جزئية (ك) ونقيض الموجبة الكلية انما هى السالبة الجزئية (ن) المط من غيرمتعارف غير متعارف المسمى بجفته صغر الى للشكل الاول وقس الخمسة الباقية وهكذا الترتيب بالمثال الثانى (د) نقيض قولنا لاشىء من الانسان بحيوان بعض الانسان حيوان (ص) لان قولنا لاشىء من الانسان بحيوان سالبة كلية وقولنا بعض الانسان حيوان موجبة جزئية (ك) والسالبة الكلية انماهى الموجبة الجزئية (ن) المط من الشكل المذكور وترتيب القياس في قوله فالمحصورات لايتحقق التناقض آه ان يستخرج أيضا دعوى شرطية ويستدل عليها بقوله لان الكليتين قد تكذبان والجزئيتين قد تصدقان (هكذا) (د) لو لم يختلف المحصورات في الكلية والجزئيـة لايتحقق التناقض بينهما (ص) لانه لو لم يختلفا فيهما لكانتا كليتـين أو جزئيتين (ك) والكليتان قـد تكذبان والجزئيتان قد تصدقان (ن) لو لم يختلفا فيهما لكانتا قد تكذبان

وقد

وقد تصدقان وتفرض هـذه النتيجة صـغرى وتضم عليها كبرى (هكذا) (ك) وان كانتا قد تكذبان لايتحق التناقض بينهما وان كانتا قد تصدقان لايتحقق التناقض أيضا بينهما (ن) لو لم يختلف المحصورات في الكلية والجزئية لايتحقق التناقض بينهما وهو قياس مركب من اقترانيين شرطيين من الشكل الاول والكبرى نظرية وهى قوله والكليتين قد تكذبان والجزئيتين قد تصدقان ويستدل على هذين القولين بالامثلة بعدهما (هكذا) (د) الكليتان قـد تكذبان (ص) لان الكليتين قد تكونان كقولنا كل انسان كاتب ولاشىء من الانسان بكاتب (ك) وما يكون كقولنا كل انسان كاتب آه تكذبان (ن) المط وكذا قولنا الجزئيتان قد تصـدقان (ص) لان الجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب (ك) وما يكون كقولنا بعض الانسان كاتب آة تصـدقان (ن) المط (العكس) أى من أحكام قضايا العكس (وهو ان يصير) من التصيير وهو الجعل والتبديل أى تبديل طرفي القضية سواء كانت حملية أو شرطية أى ان يجعـل (الموضوع) في الذكر أو مايقوم مقامه وهو المقدم من الشرطيـة (محمولا) أو ما يقوم مقامه وهو التالى منها (و) ان يجعل (المحمول) أو مايقوم مقامه (موضوعا) أو مايقوم مقامه مع (بقاء الايجاب والسلب) أى بقاء مجموعهما ملتبسا (بحاله) أى على حاله يعنى ان كان الاصل موجبا كان العكس أيضا موجبا وان كان الاصـل سالبا كان العكس أيضا سالبا (و) مع بقاء مجموع (التصديق والتكذيب بحاله) أى

ان كان الاصل صادقا سواء كان موجبا أو سالبا كليا أو جزئيا كان العكس أيضا صادقا البتة كما هو شان الملزوم واللازم لان الاصل ملزوم والعكس لازم وصدق الملزوم بالضرورة يستلزم صدق اللازم سواء كان لازما مساويا أو أعم فبهذا التقرير تبين بقاء الصدق في القضية المعكوسة واما بقاء الكذب فلم يعتبر فيها لانه لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا مثلا كل كلمة اسم كاذب مع ان عكسه صادق وهو قولنا بعض الاسم كلمة ولهذا حملوا قول المص والتكذيب على الخطاء وان أجاب البعض بان معنى قوله والتصديق والتكذيب بحاله ان صدق الاصل صدق العكس وان كذب العكس كذب الاصل لان كذب اللازم يستلزم كذب الملزوم وهذا الجواب مردود لانه خلاف السوق مع ان لفظ البقاء يأبى عنه لان المتبادر منه ان الكذب الذى وجد قبل التصيير يوجد أيضا بعده والجواب المذكور على خلافه تعقل وانصف اعلم ان المص ذكر في هذا المختصر بحث عكس المستوى ولم يذكر فيه بحث عكس النقيض لقلة استعماله في العلوم والانتاجات لان الانتاج بواسطة عكس النقيض لا يسمى قياسا بخلاف الانتاج بالعكس المستوى ونحن نذكر ههنا عكس نقيض المتقدمين استيفاء لحق البحث اذ هو أكثر استعمالا في العبارات بالنسبة الى عكس نقيض المتأخرين وهو أى عكس نقيض المتقدمين ان يجعل نقيض الجزء الثاني من القضية حملية كانت أو شرطية جزء أول ونقيض الجزء الاول جزأ ثانيا مع بقاء الايجاب والسلب والصدق بحالهما

فاذا قلنا مثلا كل اسم كلمة كان عكسه كل لا كلمة لا اسم هـذا مثال عكس نقيض الحملية وأما مثال عكس نقيض الشرطية فكقولنا كلما كان هـذا الشيء انسانا كان حيوانا فينعكس الى قولنا كلما لم يكن هذا الشيء حيوانا لم يكن انسانا وهذا ان العكسان موجبتان كليتان معدولتا الطرفين وحكم الموجبات في عكس النقيض حكم السوالب في عكس المستوى حتى ان الموجبة الكلية تنعكس كنفسها الى موجبة كلية كما اذ السالبة الكلية في عكس المستوى كذلك والموجبة الجزئية لاعكس لها لزوما كما ان السالبة الجزئية كذلك في عكس المستوى الصدق قولنا بعض الحيوان لا انسان مع كذب عكسه وهو قولنا بعض الانسان لا حيوان فتعين عدم انعكاس الموجبة الجزئية بعكس النقيض والسالبة سواء كانت كلية أو جزئية تنعكس لاجزئية كما ان الموجبة في عكس المستوى كذلك فاذا قلنا مثلا لا شيء من الانسان بحجر أو بعض الانسان ليس بحجر يصدق قولنا في عكس نقيضهما بعض لا حجر ليس بلا انسان فتعين انعكاس السالبة كلية كانت أو جزئية الى سالبة جزئية بعكس نقيض المقدمتين (والموجبة الكلية لا تنعكس) موجبة (كلية) كنفسها لئلا ينتقض بمادة يكون المحمول فيها أعم من الموضوع فاذا انعكس بجعل المحمول الاعم موضوعا والموضوع الاخص محمولا يكون الحكم فيها بالاخص على الاعم وذلك لا يصدق كليا (اذ يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق) قولنا (كل حيوان انسان) لعدم جواز حمل الاخص أي الانسان على كل أفراد الاعم أي الحيوان (بل تنعكس جزئية) لوجوب ملاقات عنواني الموضوع

والمحمول في الموجبة كلية كانت أوجزئية وبسبب الملاقات والتصادق يصدق الجزئية من الطرفين أى الاصـل والعكس وعلل انعكاس الموجبة الكلية الى الموجبة الجزئيـة بقوله ( لانا اذا قلنا كل انسان حيوان ) أى اذا قلنا هذا لاصل الكلى ( يصدق ) عكسه جزئيا وهو ( بعض الحيوان انسان ) اثبت المص هذا انعكاس بقوله ( فانا نجد هناك ( شيئا ) وهو أفراد الانسان ( موصـوفا بالانسان والحيوان ) مثلا نأخذ زيدا الداخل في أفراد الانسان ونجده موصوفا بالانسانية والحيوانية ويحصل من فرضنا هـذا شخصيتان زيد انسان وزيد حيوان فيجعل الثانية صغرى والاولى كبرى لارادة المبالغة وحينئذ يحصل قياس افتراضى من الشكل الثالث ( فيكون ) نتيجة ( بعض الحيوان انسانا ) والحاصل ان هذا القياس ينتج بعض الحيوان انسان وهو عكس قولنا كل انسان حيوان فثبت بهذا الدليل انعكاس الموجبة الكلية الى الموجبة الجزئية ( والموجبة الجزئية ) مثل الموجبة الكلية ( تنعكس ) موجبة ( جزئية بهذا الحجة ) أعنى قوله فانا نجـد آه تذكر والسالبة الكلية ) كقولنا لاشىء من الابيض باسود ( تنعكس ) أى السالبة الكلية ( سالبة كلية ) كقولنا لاشىء من الاسود بابيض ( وذلك ) أى انعكاس السالبة الكلية سالبة كلية ( بين ) على وزن لين أى ظاهر ( بنفسه ) أى لايحتاج الى الدليل ( فانه ) هذا دليل ظهور الانعكاس لانعكاس لانه بين ( اذا صـدق قولنا لاشىء من الانسان بحجر ) هذا أصل القضية ( صـدق ) جواب اذا ( قولنا لاشىء من الحجر بانسان ) وهذا عكسها ( والسالبة الجزئية لاعكس

لها لزوما ) وانما قال لزوما لان السالبة الجزئية منعكسة كغيرها فان قولنا بعض الابيض ليس بانسان ينعكس الى قولنا بعض الانسان ليس بابيض وكذا غيره من المواد الكثيرة لكن انعكاس السالبة الجزئية ليس بلزومى واطرادى والمثال المذكور من قبيل خصوص المادة فلا اعتبار له وتقرير اقيسة هذا لبحث أما قوله العكس ان يصير آه فعبارة عن التعريف والمعرف فلا قياس له على صورته وأما قوله والموجبة الكلية لاتنعكس كليته بل تنعكس جزئية فههنا دعويان أحديهما قوله الموجبة الكلية آه وثانيتها قوله بل تنعكس جزئية فقوله اذ يصدق آه دليل الاولي ويقرر ( هكذا ) ( د ) الموجبة الكلية لاتنعكس كلية (ش) لانها لو انعكست كلية يصدق قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان انسان معا (س) لكنه لا يصدقان معا (ن) من ثاني طرق الاستثنائى نقيض المقدم وهو لم تنعكس كلية ويمكن ان يقرر أيضا من الاقترانى ( هكذا ) ( د ) الموجبة الكلية لاتنعكس كلية (ص) لانها صادقة مع كذب عكسها ( ك ) والصادق مع كذب عكسها لاتنعكس ( ن ) المط وقوله لانا اذا قلنا آه دليل الثانية لكنها بعد البسط الي الشرطية اللزومية لتوافق دليلها الشرطية ولانفهام اللزوم من تلك الدعوى لان عكس القضية لازمها كما عرفت وح يكون تصوير القياس على الدعوى الثانية ( هكذا ) (د ) اذا صدق الموجبة الكلية صدق عكسها موجبة جزئية ( ص ) لانه اذا صدقت صدق قولنا كل انسان حيوان مثلا ( ك ) واذا صدق قولنا كل انسان حيوان وجدنا شيئا موصوفا بالانسان والحيوان ( ن ) اذا صدقت الموجبة الكلية وجدنا

شيئا موصوفا بهما فهذا النتيجة تفرض صغرى ويضم عليها الكبرى
( هكذا ) (ك ) واذاوجدنا شيئا موصوفا بهما يصدق بعض الحيوان
انسان ( ن) اذا صدقت الموجبة الكلية يصدق بعض الحيوان انسان
وهذا النتيجة أيضا تفرض صغرى وتضم عليها الكبرى ( هكذا )
( ك ) وبعض الحيوان انسان عكسها موجبة جزئية ( ن ) تلك
الدعوى المطلوبة اثباتها وهكذا العمل في اثبات انعكاس سائرجزئياتها
فلا تغفل ويجوز ان يستدل على انعكاس الموجبة الكلية الى الموجبة
الجزئية بحسب الظاهر ( هكذا ) (د ) قولنا كل انسان حيوان
ينعكس الى قولنا بعض الحيوان انسان ( ص) لان قولنا كل انسان
حيوان موجبة كلية وقولنا بعض الحيوان انسان موجبة جزئية
( ك ) والموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية ( ن ) من المسمى
بجفته صغر الى المط وكذا الخمسة الباقية فم الى هنا اثبات الدعويين
المذكورتين والاستدلال عليهما بما بعدها ويمكن ان يدعى الدعوى
الاولى فقط أعنى ماقبل بل ويستدل عليها بمدخول بل وح يكون
مشتملا على موضوعها بواسطة بل فيكون بحاله صغرى بل كبرى
مطوية ( هكذا ) ( د ) الموجبة الكلية لاتنعكس كلية ( ص ) لانها
تنعكس جزئية ( ك ) وما تنعكس جزئية لاتنعكس كلية ( ن ) المط
من المتعارف الضرب الثانى من الشكل الاول وقياس قوله والموجبة
الجزئية أيضا تنعكس جزئية بهذه الحجة تظاهر بما ذكرنا فقس قوله
فانه اذا لا شيء من الانسان بحجر آه دليل لما قبله بحسب الظاهر
وهو قوله والسالبة الكلية تنعكس كلية فتقريره ( هكذا ) ( د )

اذا صدق السالبة الكلية صدق عكسها سالبة كلية (ص) لانه اذا صدق السالبة الكلية صدق قولنا لاشيء من الانسان بحجر مثلا (ك) واذا صدق قولنا لاشيء من الانسان بحجر صدق قولنا لاشيء من الحجر بانسان (ن) اذا صدق السالبة الكلية صدق قولنا لاشيء من الحجر بانسان فهذه النتيجة تفرض صغرى وتضم اليها الكبرى (هكذا) (ك) وقولنا لاشيء من الحجر بانسان عكسه سالبة كلية (ن) المط قوله والسالبة الجزئية آه دعوى آخر دليلها قوله لانه يصدق آه (هكذا) (د) السالبة الجزئية لاعكس لها لزوما (ص) لان السالبة الجزئية قولنا بعض الحيوان ليس بانسان مثلا (ك) وقولنا بعض الحيوان ليس بانسان صادق مع كذب عكسه (ن) السالبة الجزئية صادق مع كذب عكسه فهذه النتيجة تفرض أيضا صغرى وتضم اليها الكبرى (هكذا) (ك) والصادق مع كذب عكسه لا عكس لها لزوما (ن) الدعوى المطلوب لما فرغ من مبادى التصديقات شرع في مقاصدها فقال (القياس) أى الباب الرابع من الابواب التسعة لقياس (وهو) أى القياس (قول) أى مركب معقول أو ملفوظ وهو جنس يشمل المركبات كلها سواء كانت تامة كالقضايا أو غير تامة كالقول الشارح (مؤلف) اى مركب (من أقوال) هذا فصل من وجه لانه يحترز به عن القول الواحد اى القضية الواحدة المستلزمة لذاتها عكسها المستوى وعكس نقيضها لانه لايسمى قياسا وان لزم عنه لذاته قول آخر كعكس المستوى وعكس نقيضه (متى سلمت) صفة أقوال وفيه اشارت الى ان تلك

الاقوال لا يلزم ان تكون مسلمة ومقبولة وصادقة في الواقع بل يلزم ان تكون بحيث لو سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر يعني لو سلم المخاطب وان كانت كاذبة لزم عنها لذاتها قول آخر وعدم لزوم كونها مسلمة في الواقع ليدخل في تعريف القياس الصادق المقدمات وكاذبها كقولنا كل فاعل مجرور وكل مجرور فعل فان هذين القولين وان كانا كاذبين الا انهما لو سلما لزم عنها قول آخر وهو كل فاعل فعل ( لزم ) وهذا أيضا فصل من وجه آخر أن يخرج به الاستقراء الغير التام وهو اثبات الحكم على كلي كقولنا كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ لوجود ذلك أى تحريك فك الاسفل في أكثر جزئياته أى الكلى اعنى الحيوان في هذا المثال كالانسان والفرس والبغل والبقر وغيرها من جزئيات الحيوان فكيفية الاثبات (هكذا) (د) كل حيوان يحرك فكه الاسفل (ص) لان كل حيوان اما انسان واما فرس واما بغل واما بقر واما غيرها من الحيوانات (ك) وكل واحد مما ذكر يحرك فكه الاسفل (ن) كل حيوان يحرك فكه الاسفل فهذا القياس أى الاستقراء الغير التام خارج عن التعريف اذ لا يلزم من العلم بتحريك الانسان وغيره من جزئيات الحيوان العلم بتحريك كل حيوان فكه الاسفل لجواز تحريك بعض الحيوان فكه الاعلى كالتمساح بخلاف الاستقراء التام فهو داخل فيه وهو اثبات الحكم على كلي لوجوده في جميع جزئياته بلا تخلف فكيفية اثباته (هكذا) (د) كل كلمة لفظ (ص) لانها اما اسم أو فعل او حرف (ك) وكل اسم لفظ وكل فعل لفظ وكل حرف لفظ (ن) المط فهذا القياس يسمى

قياسا مقسما ونتيجة التاليف متحـدة اذا كان محمول الكبرى المتعددة واحدا كما وقع ههنا وأما اذا كان محمولها متعددا كالكبرى فيسمى ح قياسا مقسما ونتيجة التاليف مختلفة (فهكذا) (د) كل فعل تام إمالازم أو متعد (ص) لانه اما لايتجاوز آه واما يتجاوز آه لازم وكل مايتجاوز آه متعد (ن) المط ويخرج به أيضاً التمثيل المسمى بقياس الفقهاء وهو اثبات حكم جزئى لثبوته في جزئى أخر لمعنى مشترك (فهكذا) وكذا القياس التمثيلى في قوله تعالى (ولا تقل لهما أف) بينهما فنقول في تقريره (هكذا) (د) ضرب الوالدين منهى (ص) لانه كالقول بالاف لهما (ك) والقول بالاف لهما منهى لانفعالهما وتأثرهما (ن) المط فهذا القياس التمثيلى أيضاً خارج عن التعريف لانه لايلزم من النتيجة لان علية الاسكار للحرمة غير معلوم يعنى لايفيد اليقين ولهـذا قالوا قياس الفـقهاء يفيد الظن لا ليقين (عنها) أى عن الاقوال (لذاتها) أى بلا واسطة المقدمة الاجنبيـة كما في القياس المساوات وهو لا يكون بسيطاً أبدا بل يكون امامركباً من قياسين أن كانت المساوات واحدة اولهما غـير متعارف وثانيهما متعارف كقولنا (د) الانسان مساو للضاحك (ص) لان الانسان مساو للنطق (ك) والنطق مساو للضاحك (ن) من غير متعارف الشكل الاول الانسان مساو للمساوى للضاحك فهذه نتيجة في هـذه المساوات وفي أمثالها فيما سيأتى تفرض صغرى وتضم عليها مقدمة الاجنبية كبرى (هكذا) (ك) والمساوى للمساوى للضاحك مساو للضاحك (ن) من متعارف ذلك الشكل المطلوب وهو قولنا الانسان مساو

للضاحك أو مركبا من اقيسة أربعة ان كانت المساوات اثنتين الاول غير متعارف والثانى متعارف والثالث غير متعارف والرابع متعارف كقولنا (د) الذاتى قسم اللفظ (ص) لان الذاتى قسم الكلى (ك) والكلى قسم المفرد (ن) من غير المتعارف الذاتى قسم قسم المفرد (ك) وقسم قسم المفرد قسم المفرد (ن) من المتعارف الذاتى قسم المفرد (ك) والمفرد قسم اللفظ (ن) من غير المتعارف الذاتى قسم قسم اللفظ (ك) وقسم قسم اللفظ قسم اللفظ (ن) من المتعارف الذاتى قسم اللفظ وهو المطلوب أو مركباً من أقيسة ستة ان كان المساوات ثلاثة الاول والثالث والخامس من غير المتعارف والثانى والرابع والسادس من المتعارف أعنى المفردات من غير المتعارف والزوجات من المتعارف كقولنا (د) الجنس قسم اللفظ (ص) لان الجنس قسم الذاتى (ك) والذاتى قسم الكلى (ن) من غير المتعارف الجنس قسم قسم الكلى (ك) وقسم قسم الكلى قسم الكلى (ن) من المتعارف الجنس قسم الكلى (ك) والكلى قسم المفرد (ن) من غير المتعارف الجنس قسم قسم المفرد (ك) وقسم قسم المفرد قسم المفرد (ن) من المتعارف الجنس قسم المفرد (ك) والمفرد قسم اللفظ (ن) من غير المتعارف الجنس قسم قسم اللفظ (ك) وقسم قسم اللفظ قسم اللفظ (ن) من المتعارف الجنس قسم اللفظ ويجوز أن يقرر الاقيسة الاول من غير المتعارف والقياس الاخير فقط من المتعارف (هكذا) (د) الجنس قسم اللفظ (ص) لان الجنس قسم لذتى (ك) والذاتى قسم الكلى (ن) من غير المتعارف الجنس قسم قسم الكلى (ك) والكلى

قسم

قسم المفرد (ن) من غيره أيضا الجنس قسم قسم قسم المفرد (ك) والمفرد قسم اللفظ (ن) من غيره أيضا الجنس قسم قسم قسم قسم اللفظ (ك) وقسم قسم قسم قسم اللفظ قسم اللفظ (ن) من المتعارف الجنس قسم اللفظ أو مركباً من أقيسة ثمانية ان كانت المساوات أربعة وبالجملة كلما ازداد المساوات ازداد التركيب تفطن وقس ويقرر أيضاً من الشكل الاول دائما سواء كان من متعارفه أوغير متعارفه كما في الترتيب الذى ذكرناه (قول آخر) وهو النتيجة فمعنى اخريتها أن لاتكون عين المقدمتين اوعين أحدهما وأن لاتكون غيرهما اوغير كل واحد منهما والافالقياس لغو تأمل اعلم أن في هذا المقام شيأ ينبغى للمبتدئين أن يعلموه وهو ان هذا القول الآخر يسمى قبل الشروع في الاستدلال دعوى وبعد الشروع فيه وقبل تحصيله يسمى مطلوبا وبعد تكميل الاستدلال يسمى نتيجة (وهو) أى القياس بحسب الصورة منحصر الى قسمين لانه (اما اقترانى) وهو مالا يذكر فيه عين النتيجة ولا نقيضها بالفعل أى بصورته فعلم أنها مذكورة بمادته أى الموضوع والمحمول وهما مذكوران فيه البتة لان موضوع النتيجة يكون موضوعا في الصغرى ومحمولها يكون محمولا في الكبرى بالنسبة الى الشكل الاول فوجدت فيه النتيجة بالقوة فاذا أردت اخراجها من القوة الى الفعل تسقط الحد الاوسط من بينهما اى الموضوع والمحمول فتحصل من انضمامهما النتيجة بالفعل صورة (كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث) فهذه النتيجة ليست بمذكورة فيه بالفعل وبالقوة كما عرفت (وأما استثنائى)

وهو ماتكون عين النتيجة أو نقيضهامذكورة فيه بالفعل أى بصورتها
(كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس
طالعة فا) نتيجة هذاالقياس (النهار موجود) وهى مذكورة فيه بالفعل
وهذا مثال ماتذكرفيه عين النتيجة وأمامثال مايذكرفيه نقيض النتيجة
فكقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود (لكن النهار ليس
بموجود فا) نتيجة هذا القياس أيضا (الشمس ليست بطالعة)
فنقيض هذه النتيجة أعنى به الشمس طالعة مذكور فيه بالفعل
فالمثال الاول قياس من الطريق الاول من طرق الاستثنائى وهو
استثناء عين المقدم ينتج عين التالي والثانى من الطريق الثانى وهو
استثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم فيكون هذان المثالان مطابقين
للممثل له فاعلم ان تقسيم القياس بحسب الصورة الى الاقترانى
والاستثنائى والاستدلال عليه بالامثلة المذكورة بعدهما واستخراج
دعوى المغايرة بينهما وكذا اثباتها معلوم مما سبق من نظائره فلا
تغفل وكذا اثبات عكس التعريف وهو ان يجعل المعرف مبتدأ
والتعريف خبره وطرده بالامثلة المذكورة وهوأى طرد التعريف
أن يجعل التعريف مبتدأ والمعرف خبره وهذان أيضاً ظاهران
مما سبق وأما دعوى حمل مثال الاقترانى على المعرف أى القياس
والاستدلال عليها بالتعريف أى قول مؤلف اه (فهكذا) (د)
قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث قياس (ص) لان قولنا
كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث قول مؤلف من قول متى
سلمت لزم عنها لذاتها قول اخر (ك) وقول مؤلف من أقوال اه

قياس ( ن ) المط من متعارف الشكل الاول فكبرى هذا القياس ظاهر لكونها طرد التعريف واما صغراه فنظرية دليلهما نتيجة المثال المذكور أى قولنا فكل جسم محدث فنقول في أثباتها (هكذا) (د) قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث قول مؤلف من أقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول اخر (ص) لان قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث قول مؤلف من أقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر (ص) لان قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث قول مؤلف من أقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها كل جسم محدث (ك) وكل جسم محدث قول آخر ( ن ) المط من الغير المتعارف تلك الصغرى وأما دعوى حمل مثال الاستثنائى على المعرف والاستدلال عليها بالتعريف ( هكذا ) ( د ) قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة أو لكن النهار ليس بموجود قياس ( ص ) لان قولنا ان كانت الشمس طالعة آه قول مؤلف من أقوال آه ( ك ) وقول مؤلف من أقوال آه قياس ( ن ) المط من متعارف الشكل الاول فكبرى هذا القياس أيضا بديهى للعلة المذكورة وأما صغراه أيضا فنظرية اثباتها ( هكذا ) ( د ) قولنا ان كانت الشمس طالعة آه قول مؤلف من أقوال آه (ص) لان قولنا ان كانت الشمس طالعة آه قول مؤلف من أقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها النهار موجود والشمس ليست بطالعة (ك ) والنهار موجود والشمس ليست بطالعة قول آخر ( ن ) من غير متعارف تلك الصغرى وقس هذا الترتيب في امثال ما

ذكرنا (والمكرر) أى الجزء الذى ذكر مرة بعد أخرى (بين مقدمتى القياس) أى الصغرى والكبرى في الاقترانى والمقدمة الشرطية والاستثنائية في الاستثنائى اعلم ان القياس انما يتركب من مقدمتين وان كان مركبا لان التكرر فيه لايكون الا بين المقدمتين مع هذا ان القياس المركب في الحقيقة بسيط مع الاثبات لكن كل واحد من المقدمتين اما أن يتركب من قضية واحدة كقولنا زيد فاعل والفاعل مرفوع أو من قضايا متعددة كما في الحديث القدسى (ص) أنا الله لطيف وأنت نبى شريف وامتك قوم ضعيف (ك) كيف يضاع ضعيف بين لطيف وشريف فالصغرى أعنى المقدمة الاولى مركبة من قضية ثلاثة كما ترى والثانية أى الكبرى من قضية واحدة فاذا أسقط من البين أحد الاوسط أعنى به لفظ ضعيف ولطيف وشريف ينتج فكيف يضاع أمتك بينى وبينك فهذا الاستفهام انكارى أى لايضاع آه وح يكون القياس من غير متعارف الشكل الاول ومركب من مقدمتين ان اشتملت الاولى قضايا ثلاثة (يسمى حد أوسط) والتسمية بالحد لكونه طرفان للنسبة اذ الحد بمعنى الطرف وبالاوسط بتوسطه بين طرفي المطلوب (وموضوع المطلوب) في الحملية ومقدمة في الشرطية (يسمى حد الأصغر) لصغره وقلته أفرادا في الاغلب من الاكبر (ومحموله) في الحملية وتالية في الشرطية (يسمى حدا أكبر) لكونه كثيرا غالبا من حيث الافراد من الاصغر (المقدمة التى فيها الاصغر تسمى صغرى) لكونها ذات الاصغر (والمقدمة التى فيها الاكبر تسمى كبرى) لكونها ذات الاكبر والمقدمة تسمى صغرى وكبرى

لتقدمها على النيجة وهيئه التأليف من الصغرى والكبرى تسمى شكلا ) تشبها لها بالهيئة العارضة للشكل وترتيب الاقيسة في القضايا المذكورة ههنا من قوله والمكرر بين مقدمتي القياس الى قوله والاشكال أربعة هكذا (د) المؤلف في المثال المذكور حداوسط (ص) لانه مكرر بين مقدمتي القياس (ك) والمكرر بين مقدمتي القياس حدا وسط (ن) المط من متعارف الاول فعلى هذا الترتيب تكون الصغرى نظريه اثباتها هكذا المؤلف مكرر بين مقدمتي القياس (ص) لانه مكرر بين مقدمتي قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث (ك) وقولنا هذا قياس (ن) المط أعنى تلك الصغرى وكذا الجسم في المثال المذكور يسمى حدا أصغر (ص) لانه موضوع المطلوب (ك) وموضوع المطلوب يسمى حدا أصغر (ن) المط وكذا المحدث فيه يسمى حدا أكبر (ص) لانه محمول المطلوب (ك) ومحمول المطلوب يسمى حدا أكبر (ن) المط وكذا قولنا كل جسم مؤلف يسمى صغرى (ص) لانه مقدمة فيها الاصغر (ك) والمقدمة التي فيها الاصغر تسمى صغرى (ن) المط وكذا قولنا كل مؤلف محدث يسمى كبرى (ص) لانه مقدمة فيها الاكبر (ك) والمقدمة التي فيها الاكبر تسمى كبرى (ن) المط وكذا هيئة التأليف من قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث تسمى شكلا (ص) لان هيئة التأليف من قولنا آه هي هيئة التأليف من الصغرى والكبرى (ك) وهيئة التأليف منهما تسمى شكلا (ن) المط واثبات الصغريات هذه الاقيسة الخمسة مثل ماقررناه تذكر فقس ( والاشكال ) أى اشكال القياس الاقترانى باعتبار

الحد الاوسط منقسمة على أربعة أقسام ومنحصرة فيها حصرا عقليا
( لان الحد الاوسط ) اما أن يكون محمولا في الصغرى وموضوعا في
الكبرى واما يكون بالعكس واما يكون موضوعا فيهما واما يكون
محمولا فيهما ( فان كان ) أى الحد الاوسط ( محمولا في الصغرى وموضوعا
في الكبرى فهو ) راجع الى الكون في ضمن كان من قبيل اعدلوا هو
أقرب ( الشكل الاول ) وهو اليق من ان يكون أول الاشكال
لانه بديهى الانتاج ووارد على حكم الطبع ومقتضى العقل ( وان كان
بالعكس ) اى عكس ماذكرناه بان يكون موضوعا في الصغرى ومحمولا
في الكبرى ( فهو الشكل الرابع ) (ص) كقولنا كل انسان حيوان (ك)
وكل ناطق انسان ( ن ) بعض الحيوان ناطق ( وان كان موضوعا
فيهما ) أى في الصغرى والكبرى ( فهو الثالث كقولنا كل فاعل كلمة
وكل فاعل مرفوع (ن) بعض الكلمة مرفوع ( أو محمولا فيهما فهو الثانى )
كقولنا (ص) كل اسم كلمة (ك) ولا شئ من المهملة بكلمة (ن) لاشئ
من الاسم بمهمل ( فهذه ) أى الاشكال ( هى الاشكال الاربعة المذكورة
في المنطق ) وترتيب الاقيسة في هذا المقام ( هكذا ) ( د ) الاشكال
المذكورة في المنطق أربعة (ص) لان الاشكال المذكورة فيها اما يكون
الحد الاوسط فيهما موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى واما
يكون بالعكس واما يكون موضوعا فيهما واما يكون محمولا فيهما )
( ك ) ان كان الحد الاوسط موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى
فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الشكل الرابع وان كان
موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث وان كان محمولا فيهما فهو الشكل

الثانى ( ن ) الاشكال المذكورة في المنطق أماالشكل الاول وأما
الشكل الرابع وأماالشكل الثالث وأما الشكل الثانى وهذه النتيجة
تفرض صغرى وتضم اليها الكبرى (هكذا) (ك) والشكل الاول
والرابع والثالث والثانى أربعة أى مجموعها (ن)الاشكال المذكورة
في المنطق أربعة و يجوز أن يقرر هـذا القياس مركبا فقس فلا
تغفل ( والشكل الرابع منها ) أى من هـذه الاشكال (بعيد عن
الطبع ) أى عن طبيعة البشر ( جدا ) أى قطعا فلذا اسقطه القدماء
عن درجـة الاعتبار وبعده عن الطبع لمخالفة الشكل الاول وهو
قريب الى الطبع ووارد على النظم الطبيعى في كلتا المقدمتين (والذى)
أى الشخص الذى (له عقل سليم) عن شائبة الوهم (وطبع مستقيم)
أى خال عن الاعوجاج ( لايحتاج ) جملته خبر لقوله والذى أى لا
يضطر ذلك الشخص ( الى ردالشكل الثانى الى الاول ) في الاستنتاج
يعنى ان الشكل الثانى لا يرده أولو الالباب الي الاول في الاستنتاج
منه بل يصدق النتيجة المستحصلة من الثانى بلاتردد ولا رد بخلاف
الشكل الثالث والرابع فانهما بعيدان عن الشكل الاول بالنسبة الى
الشكل الثانى فيحتاج فيهما الى الرداليه (وانمـاينتج الثانى عند
اختلاف مقدمتيه ) أى الصغرى والكبرى (بالايجاب والسلب) ومع
هذا يشترط في هذاالشكل كلية الكبرى يعنى ان انتاج الشكل الثانى
مشروط بشرطين الاول اختلاف مقدمتيه بالايجـاب والسلب اذلو
اتفقتا فيهما بان تكون كلتاهما موجبتين أوسالبتين لزم الاختـلاف
في النتيجة الموجبة لعـدم الانتاج وقد يعبر عنـه بالعقيم وهو أى

الاختلاف المذكور صدق القياس الوارد على صورة واحدة وهى كون المقدمتين موجبتين أو سالبتين تارة مع ايجاب النتيجة وتارة أخرى مع سلبها وهذا يدل على أن النتيجة ليست لازمة لذات القياس اما لزوم الاختلاف في النتيجة اذا كانت المقدمتان موجبتين فلانه يصدق قولنا كل فرس حيوان وكل صاهل حيوان والحق كون النتيجة موجبة وهى كل فرس صاهل ولو قلنا بدل الكبرى وكل انسان حيوان كان الحق السلب في النتيجة وهو لا شيء من الفرس بانسان ( وأما لزوم الاختلاف اذا كانت المقدمتان سالبتين فلانه يصدق قولنا لا شيء من الانسان بفرس ولا شيء من الناطق بفرس والحق كون النتيجة موجبة وهى كل انسان ناطق ولو قلنا بدل الكبرى لاشيء من الحمار بفرس كان الحق السلب في النتيجة وهو لا شيء من الانسان بحمار والثانى كون كبراه كلية اذ لو لم تكن كلية لزم الاختلاف الموجب للعقيم لان الكبرى لو لم تكن كلية لكانت جزئية ولو كانت جزئية فاما أن تكون موجبة وسالبة وايا ما كان يتحقق ذلك الاختلاف اما عند الايجاب الجزئى للصدق قولنا لاشيء من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس فالصادق الايجاب وهو بعض الانسان حيوان ولو قلنا بدل الكبرى وبعض الصاهل فرس كان الصادق السلب الكلى وهو لاشيء من الانسان بصاهل وأما عند السلب الجزئى فلصدق قولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان فالصادق الايجاب وهو بعض الانسان جسم ولو قلنا بدل الكبرى بعض الحجر ليس بحيوان فالحق السلب وهو بعض

الانسان

الانسان ليس بحجر ( والشكل الاول هو الذى جعل معيارا ) أى ميزانا (للعلوم) يعنى ان الشكل الاول آلة العيار والوزن لجميع المجهولات التصديقية والاشكال الثلاثة الباقية وان كان معيارا أيضا لكن لا بالذات بل بواسطة ردها اليه ( فنوردها ) أى جعل معيارا للعلوم فنحن نورده مع ضروبه النتيجة ( ههنا ) في هذا المقام ( ليجعل دستورا ) بضم الدال ويجوز فتحها أى مرجعا يكتفى به بلا احاجة الى سائر الاشكال ( ويستنتج منه ) أى الشكل الاول ( المطلوب ) أى النتيجة ( وشرط انتاجه ) بحسب الكيف ( ايجاب الصغرى و ) بحسب الكم ( كلية الكبرى وضروبه المنتجة اربعة ) والاحتمال العقلى يقتضى ان يكون ضروبا المنتجة ستة عشر يعنى لولم يشترط انتاجه بالشرطين المذكورين لاجتمع المحصورات الاربع في جواز كونهما صغرى وكبرى للشكل الاول فح يحصل اربع صغريات الموجبة الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الكلية والسالبة الجزئية واربع كبريات كذلك فاذا ضربت تلك الصغريات الاربع في الكبريات الاربع يحصل ستة عشر ضربا لان الاربعة اربع مرات يكون ستة عشر لكن الشرط الاول اسقط عن درجه الاعتبار ثمانية أضرب منها وهى حاصلة من ضرب السالبتين الصغريين سواء كانتا كليتين أو جزئيتين في لكبريات المحصورات الاربع والثانى اسقط اربعة أخرى وهى حاصلة من ضرب الكبريين السالبة والموجبة الجزئيتين في الصغريين الموجبتين فسقط اثنا عشر ضربا فبقى أربعة أضراب لان الصغرى اذا كانت موجبة كلية فالكبرى اماموجبة كلية أيضا وهو الضرب

الاول أوسالبة كلية وهو الثاني واذا كانت موجبة جزئية فالكبرى
اماموجبة كلية وهو الثالث أوسالبة كلية وهو الرابع ولهذا
قال المص ( الضرب الاول ) من ضروب الشكل الاول ان تكون
الصغرى والكبرى فيه موجبتين كليتين فينتج موجبة كلية ( كقولنا
كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث ) ( فكل جسم محدث والثانى )
منها ان تكون الصغرى موجبة كلية والكبرى سالبة كلية فينتج
سالبة كلية لاموجبة لان القياس ينتج أحسن المقدمتين لئلا يلزم
مزية الفرع على الاصل ومساواته ( كقولنا كل جسم مؤلف ولاشىء
من المؤلف بقديم فلا شىء من الجسم بقديم والثالث ) منها ان تكون
الصغرى موجبة جزئية والكبرى موجبة كلية فينتج موجبة جزئية
( كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث بعض الجسم حادث
والرابع ) منها ان تكون الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية
فينتج سالبة جزئية لاموجبة جزئية ولاسالبة كلية لما مر تذكر
( قولنا بعض الجسم مؤلف ولاشىء من المؤلف بقديم فبعض الجسم
ليس بقديم ) وترتيب هذه الضروب انما هو باعتبار النتائج يعنى قدم
ماينتج اشرف النتائج من الضروب على مالاينتج شرفهامنها فالضرب
الاول ينتج الموجبة الكلية وهى أحرف المحصورات الاربع لاحتمالها
على حرفين أى الايجاب والكلية والثانى ينتج السالبة الكلية وهى
أشرف من الموجبة الجزئية لان شرف الكلية من وجوه كثيرة
لكونها حاملة بجميع الافراد ومضبوطة ونافعة بخلاف الموجبة
الجزئية والثالث ينتج الموجبة الجزئية وهى أشرف من السالبة الجزئية

لان فيها شرفا واحدا وهو الايجاب وليس في نتيجة الضرب الرابع شيء من الشرفين المذكورين وقس ترتيب ضروب الاشكال الثلاثة الباقية عليه ولا تغفل قوله والشكل الرابع منها بعيد عن الطبع جدا وقوله والذى له عقل سليم وطبع مستقيم لايحتاج الى رد الثانى الى الاول وقوله وانما ينتج الثانى عند اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب قضايا التى لم يذكر المص دليلها والامثلة لها فليس لها ترتيب الاقيسة على صورتها بلا تغيير وأماقوله والشكل الاول ههنا الذى جعل معيارا للعلوم فيحتمل ان يكون مقدمة استثنائية وقوله ونورده يحتمل ان يكون أيضا مقدمة شرطية بواسطة الفاء الفصيحة وح يقرر من غير متارف الاول الاستثنائى (هكذا) (د) نورده ههنا ليجعل دستورا في هذا الفن ويستنتج من المط (ص) لان الشكل الاول هو الذى جعل معيارا للعلوم (ش) ولما جعل الشكل الاول معيارا للعلوم نورده ههنا ليجعل دستورا في هذا الفن ويستنتج منه المطلوب (ن) المط وهو عين التالى وقس عليهما قوله وشرط نتاجه آه وقوله فضروبه المنتجة اذ لاتفاوت بينهما والفاء فيهما فصيحة يعنى جواب لشرط محذوف ولذا يجوز ان يقدر الشرطية فيهما كما قدرناهاوأيضا يجوز ان يستدل على قوله فضروبه المنتجة أربعة بالامثلة المذكورة بعده وهو الظاهر (هكذا) (د) ضروبه المنتجة أربعة (ص) لان ضروبه المنتجة أما كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث وأما كقولنا كل جسم مؤلف ولاشيء من المؤلف بقديم وأما كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث وأما كقولنا بعض الجسم

مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم (ك) وقولنا هذا أربعة (ن)
المط من متعارف الشكل الاول اعلم ان المص اكتفى في هـذا المتن
ببيان ضروب الشكل الاول لكونه بديهيا الانتاج ولم يتعرض الى
غيره من بيان ضروب الاشكال الثلاثة الباقية فنحن نتعرض لبيانها
انشاء الله تعالى أما الشكل الثانى منها فضروبه المنتجة أيضا ستة عشر
يعنى لولم يشترط انتاج الشكل الثانى بالشرطين السابقين أى اختلاف
مقدمتيـه بالايجاب والسلب وكون كبراه كليـة لاجتمع المحصورات
الاربع في جواز كونها صغرى وكبرى للشكل الثاني فح يحصل له
أربع صغريات وأربع كبريات كما عرفت تفصـيله في الشكل الاول
فاذا ضربت تلك الصغريات الاربع الى الكبريات الاربع فيحصل
ستة عشر ضربا والشرط الاول اسقط عن درجة الاعتبار ثمانيـة
أضرب سقيمة وهى الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبـة
الكلية والصغرى السالبة الكلية مع السالبة الكلية والصغرى الموجبة
الجزئية مع الكبرى الموجبة الجزئية والصغرى السالبـة الجزئية مع
الكبرى والسالبة الجزئية وهـذه الضروب متفقة في الكيف والكم
والموجبة الكلية الصغرى مع الموجبة الجزئية الكبرى والموجبـة
الجزئية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى والسالبة الكلية الصغرى
مع السالبة الجزئية الكبرى والسالبة الجزئية الصغرى مع السالبة
الكلية الكبرى وهذه الضروب متفقه في الكيف ومختلفة في الكم
والشرط الثانى أسقط أربعة أضرب سقيمة وهى الموجبة الجزئية
الكبرى مع السالبة الكلية الصغرى والسالبة الجزئيـة الكبرى مع

الموجبة الكلية الصغرى وهذان الضربان السقيمان مختلفان في الكيف والكم والموجبة الجزئية الكبرى مع الصغرى السالبة الجزئية والسالبة الجزئية الكبرى مع الصغرى الموجبة الجزئية وهذان الضربان السقيمان مختلفان في الكيف متفقان فى الكم فبقي أربعة ضروب منتجة الاول منها مايتركب من موجبة كلية صغرى ومن سالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية كقولنا كل انسان ناطق ولاشيء من الحجر بناطق (ن) لاشيء من الانسان بحجر والثانى منها ما يتركب من سالبة كلية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج أيضا سالبة كلية كقولنا لاشيء من الانسان بفرس وكل صاهل فرس (ن) لاشيء من الانسان بصاهل والثالث منها مايتركب من موجبة جزئية صغرى ومن سالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض الحيوان ناهق ولا شيء من الانسان بناهق (ن) بعض الحيوان ليس بانسان والرابع منها مايتركب من سالبة جزئية صغرى ومن موجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض الحيوان ليس بناطق وكل انسان ناطق (ن) بعض الحيوان ليس بانسان فالضربان الاول ينتجان سالبتين كليتين والاخيران سالبتين جزئيتين وأما الشكل الثالث فشرط انتاجه بحسب الكيف ان تكون صغراه موجبة وبحسب الكم كلية احدى مقدمتيه يعنى ان شرط انتاجه بحسب الكم اما ان تكون صغراه أو كبراه كلية واما ان تكونا معا كليتين وضروبه المطردة في الانتاج ستة لان ضروبه بالاحتمال العقلى ستة عشر أيضا والشرط الاول وهو ايجاب الصغرى اسقط ثمانية أضرب

منها وهى السالبة الكلية الصغرى مع المحصورات الاربعة الكبرى وكذا السالبة الجزئية الصغرى مع المحصورات الاربعة الكبرى أيضا والشرط الثانى وهو كلية احدى المقدمتين أسقط أيضا ضربتين منها وهما الموجبة الجزئية والصغرى مع الموجبة الجزئية الكبرى أو مع السالبة الجزئية الكبرى فبقى ستة ضروب الاول منها ما يتركب من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ناطق حيوان وكل ناطق أنسان ( ن ) بعض الحيوان انسان والثانى ما يتركب من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ناطق حيوان ولا شىء من الناطق بفرس (ن) بعض الحيوان ليس بفرس والثالث مايتركب من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض الانسان أبيض وكل انسان حيوان (ن) بعض الابيض حيوان والرابع مايتركب من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض الانسان أبيض ولا شىء من الانسان بفرس ( ن ) بعض الابيض ليس بفرس والخامس مايتركب من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج موجبة جزئيه كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان أبيض ( ن ) بعض الحيوان أبيض والسادس مايتركب من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئيه كبرى ينتج سالبة جزئيه كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بأبيض ( ن ) وبعض الحيوان ليس بابيض وأما الشكل الرابع فشرط انتاجه بحسب الكمية والكيفية اما يكون

مقدمتاه موجبتين أو مختلفتان في الكيف أى الايجاب والسلب وان كان مقدمتاه موجبتين فلا بد ح أن تكون صغراه كلية وان اختلفتا في الكيف فلا بد أن تكون احدى المقدمتين كلية وضروب الشكل الرابع المطردة في الانتاج ثمانية لان الشروط المذكورة اسقط ثمانية اضرب من ستة عشر ضرباً وهى الصغرى السالبة الكليه مع الكبرى السالبة الكلية والصغرى والسالبة الجزئيه مع الكبرى السالبه الجزئيه والصغرى السالبة الكليه مع الكبرى السالبه الجزئيه والصغرى السالبة الجزئيه مع الكبرى السالبه الكلية والصغرى الموجبه الجزئيه مع الكبرى الموجبة الكلية والصغرى الموجبة الجزئيه مع الكبرى الموجبة الجزئيه والصغرى الموجبة الجزئيه مع الكبرى السالبة الجزئية والصغرى السالبة الجزئيه مع الكبرى الموجبة الجزئيه فبقى بعد اسقاط الثمانية اضرب فالضرب الاول منها مايتركب من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ناطق حيوان وكل انسان ناطق (ن) بعض الحيوان انسان والثانى ما يتركب من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج موجبة جزئية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الابيض انسان (ن) بعض الحيوان ابيض والثالث ما يتركب من سالبة كلية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية كقولنا لاشئ من الجماد بانسان وكل حجر جماد (ن) لاشىء من الانسان بحجر والرابع مايتركب من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء

من الفرس بانسان (ن) بعض الحيوان ليس بفرس والخامس مايتركب من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض الناطق أبيض ولاشيء من الفرس بناطق (ن) بعض الابيض ليس بفرس والسادس مايتركب من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض الناطق ليس بابيض وكل انسان ناطق (ن) بعض الابيض ليس بانسان والسابع مايتركب من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ناطق حيوان وبعض الابيض ليس بناطق (ن) بعض الحيوان ليس بابيض والثامن مايتركب من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا لا شيء من الصاهل بانسان وبعض الابيض صاهل (ن) بعض الانسان ليس بابيض فعلم من هذا البيان ان الضروب الفردية للشكل الثالث كالضرب الاول والثالث والخامس ينتج الموجبة الجزئية والضروب الزوجية له كالضرب الثاني والرابع والسادس ينتج السالبة الجزئية واعلم أيضا أن الضربين الاولين للشكل الرابع ينتج موجبة جزئية والضرب الثالث سالبة كلية والضروب الخمسة الباقية سالبة جزئية اعلم أن الطريق الاسهل لضبط الضرب المنتجة من الاشكال الاربعة حفظ الابيات التي ذكرت في مقدمة الكتاب ثم لما وقع الفراغ من بيان الأشكال الاربعة الاقترانية شرع في بيان مايتركب منه فقال (والقياس الاقتراني بحسب التركيب ستة أقسام لانه (اما) مركب (من حملتين) ويسمى

هذا

هذا اقترانيا حمليا ( كمامر ) أى كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث ( وأما مركب من متصلتين ) أى لزوميتين لااتفاقيتين ( كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة ) فهذا مثال الانعقاد من الشكل الاول لان الحد الاوسط تال في الصغرى ومقدم في الكبرى وأما مثال الانعقاد من الشكل الثانى فكقولنا ( ص ) كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ( ك ) وليس البتة ان كان الليل موجودا فالنهار موجود ( ن ) ليس البتة ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود من الشكل الثانى لان الحد الاوسط وهو قولنا النهار موجود تال في الصغرى والكبرى ومثال الشكل الثالث كقولنا ( ص ) كلما كان هذا الشىء انسانا فهو حيوان ( ك ) وكلما كان هذا الشىء انسان فهو ناطق ( ن ) قد يكون اذا كان هذا الشىء حيوانا فهو ناطق من الشكل الثالث لان الحد الاوسط مقدم فيهما ومثال الشكل الرابع كقولنا ( ص ) كلما كان هذا الشىء انسانا فهو حيوان ( ك ) وكلما كان هذا الشىء ناطقا فهو انسان ( ن ) قد يكون اذا كان هذا الشىء حيوانا فهو ناطق من الشكل الثالث لان الحد الاوسط مقدم في الصغرى وتال في الكبرى فتنعقد الاشكال الاربعة من الاقترانى المركب من متصلتين كما انعقدت من المركب من حمليتين كمامر ( وأمامن منفصلتين ) عناديتين وشرط انتاج هذا القسم ايجاب المقدمتين وكلية احدهما وصدق منع الخلو عليهما وينعقد الاشكال الاربعة فيه أيضا باعتبار

الطـرفين المشاركين ( كقولنا) (ص) كل عدد فهو اما زوج أو فرد (ك ) وكل زوج فهو امازوج الزوج أوزوج الفرد ينتج من اقتران هاتين المقدمتين ( كل عدد فهو اما فرد أو زوج الزوج أو زوج الفرد ) من الشكل الاول ( وأما من حمليه ومتصلة ) والمطبوع منه ما يكون المتصلة صغرى والحمليه كبرى ( كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج) من اتصال هاتين المقدمتين ( كلما كان هذا انسانا فهو جسم واما من حمليه ومنفصلة ) والمطبوع منه ما يكون المنفصلة صغرى والحمليه كبرى ( كقولنا كل عدد اما زوج واما فرد وكل زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج ) من الشكل الاول (كل عـدد فهو اما فرد أومنقسم بمتساويين )لان المساوى لاحد المماندين معاند للآخر ( واما من متصلة ومنفصلة والمطبوع منه ما يكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى ( كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان اما أبيض أو اسود ينتج كلما كان هـذا انسانا فهو اما أبيض أو أسود ) لان الانقسام اللازم يستلزم انقسام الملزوم فهذه هي الاقسام الستة الاقترانيه وتمـام البحث في تحقيق انتاجها في المطولات فارجع اليها قوله والقياس الاقترانى آه حصره في الاقسام الستة مدلل بالامثلة بعدها(هكذا) (د) القياس الاقترانى اما مركب من حملتين واما من منفصلتين واما من حملية ومتصلة واما من حمليه ومنفصلة واما من متصـلة ومنفصلة (ص) لان القياس الاقترانى اما كما مر واما كقولنا ان كانت الشمس طالعـة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا

فالارض

فالارض آه واما كقولنا كل عدد فهو اما زوج أوفرد وكل زوج
فهواما آه واما كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهوحيوان وكل
حيوان آه واما كقولنا كل عـدد فهو اما زوج أو فرد وكل زوج
فهو اما آه واما كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهوحيوان وكل
حيوان اه (ك) ومامر مركب من حمليتين وقولنا ان كانت الشمس
طالعة آه مركب من متصلتين وقولنا كل عدد فهواما زوج أو فرد
اه مركب من منفصلتين وقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو اه
مركب من حملية ومتصلة وقولنا كل عدد فهو امازوج أوفـرد اه
مركب من حملية ومنفصلة وقولنا كلما كان هذا الشيء انسانافهوآه
مركب من متصلة ومنفصلة ( ن ) المط المردد من متعارف الشكل
الاول والـكبريات الست منظور فيها فاثبات الـكبرى الاولى منها
(هكذا) مامر مركب من حمليتن (ص) لان مامر قولنا كل جسم
مؤلف وكل مؤلف محدث آه (ك) وقولنا كل جسم مؤلف مركب من
حمليتين (ز) مامر مركب من حمليتين واثبات الـكبرى الثانية منهـا
(هكذا) قولنا ان كانت الشمس طالعة آه مركب من متصلتين ( ص)
لان قولنا ان كانت الشمس طالعه آه مركب من قولنا كلما كانت آه
ومن قولنا كلما كان آه (ك] وهما متصلتان ( ن ) الـكبرى الثانية
وهكذا الترتيب في الـكبرى الثالثة تذكر واثبات الكبرى الرابعة هكذا
كلما كان هذا الشيء آه مركب من حملية ومتصلة ( ص ) لان قولنا
كلما كان آه مركب من قولنا كلما كان آه ومن قولنا كل حيوان
جسم ( ك ) وقولنا كلما كان آه متصلة وقولنا كل حيوان جسم حملية

(ن) الكبرى الرابعة وهكذا في الكبريين أخريين تفكر لكن كان الحد الاوسط في اثبات هذه الكبريات هو الاقوال المذكورة باعتبار الاجزاء وأيضا يستنبط في هذا المقام دعوى المغايرة بين الاقسام الستة ويستدل عليها بالامثلة فقس أيها الطالب الراغب لما فرغ من بيان القياس الاقترانى شرع في بيان الاستثنائى فقال (وأما القياس الاستثنائى) وهو ما يكون عين النتيجة أو نقيضها مذكورا فيه بالفعل (فالشرطية الموضوعة) أى المذكورة (فيه) أى في القياس الاستثنائى اما ان تكون متصلة أو منفصلة لانه لا يخلوا عنهما و (ان كانت) الشرطية الموضوعة فيه (متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج) أى ذلك الاستثناء عين (التالى) وهو الطريق الاول منه (كقولنا ان هذا انسانا فهو حيوان) وهذا القول مقدمة شرطية متصلة (هكذا انسان) وهذا القول مقدمة استثنائية حملية فنتيجة هذا القياس قوله (فيكون حيوانا) أى هذا الشيء حيوان واستثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم) وهو طريق الثانى (كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان) وهذا القول أيضا متصلة (لكنه ليس بحيوان) مقدمة استثنائية حملية (ينتج انه ليس بانسان) فهذه النتيجة نقيض المقدم (وان كانت) الشرطية فيه (منفصلة فاستثناء عين أحد الجزئتين أى المقدم والتالى (ينتج نقيض الاخر) وهو طريق الثالث كقولنا هذا العدد اما ان يكون زوجا أو فردا وهذا القول مقدمة شرطية منفصلة لكنه فرد مقدمة استثنائية حملية فهو ليس بزوج أى ينتج هذا العدد ليس بزوج (واستثناء نقيض أحديهما ينتج عين الاخر) كقولنا الحال أما ان

يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لكنه لايبين هيئة المعـفول به ينتج
انه يبين هيئة الفاعل فهذه هى الطريق الاربعة المشهورة في المنطق
وبالجملة ان القياس الاستثنائى لايتركب من حمليتين بل انمـا يتركب
من حملية وشرطية لاغير فح يكون الشرطية مقدمة شرطية والحملية
مقـدمة استثنائية وهو بجميع طرقه بديهى الانتاج على خـلاف
الاقترانى فان الشكل الاول منه بديهى فقط كما عرفت فان قيل ان
قولنا كلمة تحقق انه متى كانت الشمس طالعـة كان النهار موجودا
تحقق انه متى لم يكن النهار موجودا لم يكن الشمس طالعة فهذا القول
مقدمة شرطية متصلة لكن تحقق انه متى كانت الشمس طالعة كان
النهار موجودا وهذا القول مقدمة استثنائية متصلة فينتج من طريق
الاول عين التالى وهو قولنا تحقق انه متى لم يكون النهار موجودا
لم يكن الشمس طالعة أو لكن لم يتحقق انه متى لم يكن النهار موجودا
لم يكن الشمس طالعة فينتج من الطريق الثانى نقيض المقدم وهو قولنا
لم يتحق انه متى كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فيكون هذا
القياس مركبا من الشرطيتين فح يجوز ان يتركب القياس الاستثنائى
من شرطيتين كما جاز تركيبه من حملية وشرطية يقال هـذا القياس
وان كان في الصورة مركبا من شرطيتين لكنه في الحقيقـة مركب
من الحملية في الشرطية لانه بمعنى انه كلما تحقق هذه الشرطية تحقق
تلك الشرطية التى هى عكس نقيضها ههنا لكن تحقق الاولى فتحقق
الثانية فهذه النتيجة من الطريق الاول أو لكن لم يتحقق الثانية
فلم يتحقق الاولى فهذه النتيجة من الطريق الثانى ولهذا اكتـفى

المص بمثال المركب من الحملية والمتصلة تفكر وانصف والحاصل ان القياس الاستثنائى ان كانت المقدمة الشرطية الموضوعة فيه متصلة ينتج استثناء عين مقدمها عين التالى وهو الطريق الاول لانها ان كانت متصلة ولم ينتج استثناء عين مقدمها عين التالى لزم انفكاك اللازم وهو التالى عن الملزوم وهو المقدم وح يبطل اللزوم بينهما لكنه ثابت ومتحقق بينهما على ماهو المفروض وينتج أيضا استثناء نقيض تاليها نقيض المقدم وهو الطريق الثانى لانها ان كانت متصلة ولم ينتج استثناء نقيض التالى نقيض المقدم لزم وجود الملزوم بدون اللازم فح يبطل اللزوم بينهما لكنه ثابت ولا ينتج عكس هذين الطريقين مطردا يعنى لاينتج استثناء عين التالى عين المقدم ولا ينتج استثناء نقيض المقدم نقيض التالى وان أمكن انتاجهما في بعض المواد وهو مادة اللازم المساوى لكن لاينتجان فيما يكون اللازم أى التالى لازما أعم من المقدم الملزوم وح لايطردان والحال انه يلزم الاطراد في الانتاج وان كانت المقدمة الشرطية الموضوعة فيه منفصلة ينتج استثناء عين أى جزء كان نقيض الاخر لانها ان كانت منفصلة فاما تكون حقيقية واما تكون مانعة الجمع واماتكون مانعة الخلو وان كانت حقيقية ينتج استثناء عين أى جزء كان نقيض الآخر وينتج استثناء نقيض أى جزء كان عين الآخر فح يجوز ان يستثنى الحقيقية من الطريق الثالث والرابع معا وان كانت مانعة الجمع ينتج الاستثناء عين أى جزء كان نقيض الآخر فقط فتكون من الطريق الثالث لاغير وان مانعة الخلو ينتج استثناء نقيض أى جزء كان عين الاخر

فقط

فقط فتكون من الطريق الرابع فهذا تلخيص مافي القياس استثنائى وأما تطويله فقد سبق في مقدمة الكتاب فارجع اليه ( تذنيب ) في بيان القياس المستقيم والخلفى وهما كثير الوقوع في العبارات أماقياس المستقيم فهو الذى يكون مركبا من الاقترانى الشرطى أولاسواء كان واحدا أو متعددا ومن الطريق الاول للاستثنائى ثانيا كقولنا (د) الارض مضيئة ( ص ) لانه كلما كانت الشمس طالعة فالنهارموجود (ك) وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة (ن) من الاقترانى الشرطى كلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة فهذه النتيجة تفرض مقدمة شرطية ويستثنى فيها عين المقدم فينتج عين التالى ( هكذا ) ( س ) لكن الشمس طالعة (ن) فالارض مضيئة وهذا مثال مايكون الاقترانى الشرطى فيه واحدا وأما مثال مايكون فيه متعددا كقولنا ( د ) شخص دخل النار ( ص ) لانه من كثر أكله كثر لحمه (ك) ومن كثر شهوته (ن) من الشكل الاول من كثراكله كثر شهوته فهذه النتيجه تفرض صغرى وتضم اليها كبرى (هكذا) (ك) ومن كثر شهوته كثرذنبه (ن) من ذلك الشكل أيضا من كثر أكله كثر ذنبه وهذه النتيجه أيضا تفرض صغرى وتضم اليها كبرى هكذا (ك) ومن كثر لحمه كثرذنبه دخل النار (ن) من الشكل المذكور أيضامن كثرأكله دخل النار فهذه النتيجة الاخيرة تفرض مقدمة شرطيه ويستثنى فيها عين المقدم فينتج عين التالى (هكذا) (س) لكن كثرأكله (ن) من الطريق الاول للاستثنائى شخص دخل النار فهذا القياس مركب من أقيسه أربعه والثلاثة الاول من

الاقترانى الشرطى والقياس الاخير من الطريق الاول للاستثنائى
وأماالقياس الخلفى فهوالذى يكون مركبا أيضا من الاقترانى الشرطى
أولا سواء كان واحدا أو متعددا ومن الطريق الثانى للاستثنائى ثانيا
( د ) كان العالم حادثا ( ص ) لانه لولم يكن العالم حادثا لم يكن متغيرا
( ك ) ولو لم يكن متغيرا كان قديما ( ن ) من الاقترانى الشرطى لولم
يكن العالم حادثا كان قديما وهـذه النتيجة تفرض مقـدمة شرطية
ويستثنى فيها نقيض التالى فينتج نقيض المقدم هكذا ( س ) لكن
لم يكن العالم قديما ( ن ) من الطريق الثانى للاستثنائى نقيض المقدم
وهو كان العالم حادثا وهذا القياس أيضا مركب من قياسـين الاول
من الاقترانى الشرطى والثانى من الطريق الاول للاستثنائى وهو
مثال مايكون الاقترانى الشرطى فيه واحدا وأما مثال مايكون فيه
متعددا كقولنا ( د ) الله واجب الوجود (ص) لانه لولم يكن واجب
الوجود يكون ممكن الوجود ( ك ) ولو كان ممكن الوجـود ليحتاج
الى علة وهلم جرا ( ن ) من الاقترانى الشرطى لو لم يكن واجب
الوجود ليحتاج الى علة وهلم جرا وهذه النتيجة تفرض صـغرى
وتضم اليها كبرى هكذا ( ك ) ولواحتاج الى علة وهلم جرا لاينقطع
أحاد السلسـلة ( ن ) من ذلك الشكل لولم يكن واجب الوجود
لاينقطع أحاد السلسلة فهذه النتيجة أيضا تفرض صغرى وتضم عليها
كبرى هكذا ( ك ) ولو لم ينقطع أحاد السلسة يلزم التسلسل (ن)
لولم يكن واجب الوجود يلزم التسلسل وهذه النتيحة أيضا تفرض
مقدمة شرطية ويستثنى فيها نقيض التالى فينتج نقيض المقدم هكذا

( س ) لكن لا يلزم التسلسل أعنى لزوم التسلسل باطل ( ن ) من الطريق الثانى للاستثنائى كان الله واجب الوجود وهو نقيض المقدم وهذا القياس أيضا مركب من أقيسة أربعة والثلاثة الاول من الاقترانى الشرطى والقياس الاخير من الطريق الثانى ومن قبيل القياس الخافى كل موضع يعبرون فيه بقولهم واللازم باطل والمقدم مثله فلا تغفل اعلم انه اتحد موضوع الدعوى والدليل في موضع يجوز ان يقرر القياس فيه من الاقترانى والاستثنائى معا مثلا قولنا العالم حادث دعوى وقولنا العالم متغير دليلها فح ان يقرر ذلك القول منهما معا أما تقريره من الاقترانى ( فهكذا ) ( د ) العالم حادث ( ص ) لانه متغير ( ك ) وكل متغير حادث ( ن ) من الشكل الاول العالم حادث وأما تقريره من الطريق الاول للاستثنائى فهكذا ( د ) العالم حادث ( ش ) لانه لما كان العالم متغيرا كان حادثا ( س ) لكن العالم متغير ( ن ) من الطريق الاول عين التالى وهو العالم حادث وأما تقريره من الطريق الثانى فهكذا ( د ) العالم حادث ( ش ) لانه لو لم يكن العالم حادثا لم يكن متغيرا ( س ) لكنه متغير ( ن ) من الطريق الثانى لم يكن حادثا وأما تقريره من الطريق الثالث فهكذا ( د ) العالم حادث ( ش ) لانه أما لم يكن العالم حادثا وأما يكون متغيرا ( س ) لكنه متغير ( ن ) يكون العالم حادثا وأما تقريره من الطريق الرابع فهكذا ( د ) العالم حادث (ش) لانه اما يكون العالم حادثا واما لم يكن متغيرا ( س ) لكنه متغير ( ن ) يكون العالم حادثا وان لم يتحد موضوعهما أى الدعوى والدليل فالقياس ح انما يقرر من الاستثنائى

لاغير مثلا قولنا النهار موجود دعوى وقولنا الشمس طالعة دليها فلا يقرر ذلك القول منهما معا بل انما يقرر من الاستثنائي فقط فتقول في تقريره هكذا ( د ) النهار موجود ( ش ) لانه ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود (س) لكنها طالعة ( ن ) عين التالى وهو النهار موجود ولما فرغ من تقسيم القياس بحسب الصورة والهيئة التأليفية شرع الى تقسيمه باعتبار المادة فقال ( البرهان ) في اللغة مطلق الحجة وفي اصطلاح المنطق ( وهو ) أى البرهان ( قياس مؤلف من مقدمات ) أى من المقدمتين يشتمل التعريف الى البرهان البسيط أو من أكثر منهما يشتمل التعريف على البرهان المركب ( يقينية ) أى ضرورية أومكتسبة منها ( لانتاج اليقين ) أى تلك المقدمات اليقينية وهى أعم من ان تكون ضرورية ابتداء بلا حاجة الى الكسب من غيرها وهى اليقينيات الستة أو المكتسبة من الضروريات وهى أى المكتسبة منها نظريات ( واليقينيات ) التى يتركب منها البرهان ( ستة ) أى ستة أقسام لان حكم العقل تصديقه بها أما بلا استعانة من الحس الظاهرى أو الباطنى أو مع استعانتهما والاول أعنى به ما كان تصديق العقل بلا استعانة من الحس ان لم يتوقف على وسط حاضر في الذهن ولم يحتج الى الدليل ولا التنبه بل يحصل بمجرد وملاحظة الطرفين فهو الاوليات سيأتى مثالها ومابعدها في المتن وان توقف ذلك على وسط حاضر في الذهن فهو قضايا قياساتها معها والثانى أعنى به ما كان تصديق العقل وجزمه به مع الاستعانة من الحس أما لا تيوقف حصول الجزم واليقين بذلك الحكم بعد الاحساس

على

على شيء واحد من التجربة وغيرها أو يتوقف عليه وما لا يتوقف عليه هو المحسوسات فالاحساس ان كان بالحواس الخمسة الظاهرة وهي السمع والبصر والشم والذوق واللمس فهو المشاهدات وان كان بالحواس الباطنة التي هي الحس المشترك والخيال والوهم والحافظة والمتصرفة فهو الوجدانيات وان توقف حصول الجزم واليقين به بعد الاحساس على شيء واحد من التجربة وغيرها فالحس المتوقف على شيء اما حس السمع فهو المتواترات فانها تتوقف في بلوغها حد التواتر على حكم العقل بامتناع تواطيء المخبرين واتفاقهم على الكذب أو غير حس السمع فح ان توقف على تكرار المشاهدات فهو المجربات وان توقف حصول الجزم واليقين على الحواس فهو الحدسيات والذي ذكرناه انما هو وجه ضبط اليقينيات الستة لا الحصر العقلي أولها أي اليقينيات الستة (أوليات) وهي التي يحكم العقل السليم حكما جازما بمجرد تصور الطرفين مع ملاحظا النسبة بينهما (كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل) المقداري (أعظم من الجزء المقداري فالعقل حكم بان الواحد نصف اثنين وبان الكل أعظم من جزئه فيكون الحكم فيهما للعقل (و) ثانيهما (مشاهدات) ويقال لها محسوسات أيضا وهي التي يحكم فيها العقل السليم حكما قطعيا بواسطة مشاهدته كقولنا الشمس مشرقة (و) كقولنا (النار محرقة) الاول مثال المحسوس بحس البصر والثاني مثال المحسوس بحس اللمس (و) ثالثها (مجربات) وهي التي يحكم العقل فيها حكما قطعيا بواسطة قياس خفي حاصل دفعة عند تكرار المشاهدة (كقولنا شرب السقمونيا) وهو بفتح

السين وسكون القاف لغة يونانية ثم عرب (مسهل) من الاسهال (الصفراء) لانه لو لم يسهلها لما وقع الاسهال عقيب شربها كليا أو أكثريا فيتوقف اليقين فيها على تكرار المشاهدة (و) رابعها (حدسيات) بفتح الحاء وسكون السين ويجوز كسر الحاء وهي التي يحكم العقل فيها بواسطة القياس الخفي الحاصل دفعة بالحدس وهو ملكة الانتقال من المبادىء الى المطالب وسنوحهما للذهن دفعة واحدة فلا حركة فيه بخلاف الفكر فانه تدريجي لا دفعي ولاجل كونه تدريجيا لا دفعياً يكون بعض الناس سريعاً في الفكر الذي هو ترتيب أمور معلومة للتأدي الى مجهول يعني يترتب مقدمات القياس بالسرعة وبعضه بطيأ فيه ترتيب مقدمات القياس بالسرعة فح حصل في الفكر اختلاف الناس بالسرعة وابطىء أما في الحدس فلم يحصل الاختلاف الا بالقلة والكثرة يعني يكون بعض الناس سريع الحدس فيصل الى مطلوبه دفعة لكن لا في أغلب الزمان بل في بعض الازمان ويحتاج في أغلب الازمان الى ترتيب أمور المعلومة ليصل الى مطلوبه فلهذا لا يكون الحدسيات حجة على الغير لجواز أن لا يوجد فيه الحدس أصلا وكذا المجربات لجواز ان لا يحصل له التجربة أصلا كقولنا (نور القمر مستفاد من الشمس) لانه من اطلاع فن الهيئة وعلم اختلاف تشكلات نور القمر بحسب قربه وبعده عن الشمس وانخسافه عند خيلولة الارض بينهما يحكم في القول المذكور ويصدق مضمونه بمجرد الحدس المفيد للعلم (و) خامسها (متواترات) على الصيغة اسم الفاعل (كقولنا محمد عليه السلام ادعى النبوة واظهر المعجزة)

فان

فان العقل يحكم بذلك بمجرد التواتر أى السماع من الجمع الذى استحال
طواطئهم على الكذب (و) سادسها (قضايا قياساتها معها كقولنا
الاربعة زوج) فان العقل يحكم بزوجية العدد (بسبب وسط)
بسكون السين (حاضر في الذهن وهو) أى ذلك الوسط (الانقسام
بمتساويين) والمقصود به هو الحد الاوسط وترتيب الاقيسة في قوله
واليقينيات ستة أقسام آه (هكذا) (د) اليقينيات ستة أقسام (ص)
لانها اما أوليات أو مشاهدات أو مجربات أو حدسيات أو متواترات
أو قضايا قياساتها معها (ك) وهى ستة أقسام (ن) من الشكل الاول
اليقينيات ستة أقسام والامثلة المذكورة بعد كل قسم منها دليل
الصغرى الست اثبات الاول منها (هكذا) (د) منها أوليات أى
بعض اليقينيات أوليات (ص) لان بعض اليقينيات قولنا الواحد
نصف الاثنين والكل أعظم من الجزء (ك) وقولنا الواحد نصف
الاثنين آه أوليات (ن) من الضرب الثالث للشكل الاول المطلوب
الجزئى واثبات الثانى منها هكذا (د) بعض اليقينيات مشاهدات
(ص) لان بعضها قولنا الشمس مشرقة والنار محرقة (ك) وقولنا
الشمس مشرقة آه مشاهدات (ن) من ذلك الضرب المط وكذا
اثبات البصريات الباقية تذكر والقياس الحاصل من الامثلة المذكورة
برهان يعنى يفيد اليقينية قطعا فنقول في تصويرها هكذا (د) هذا
نصف الاثنين (ص) لانه واحد (ك) والواحد نصف الاثنين
(ن) من الشكل الاول المط ومقدماته بديهية وكذا قولنا هذا
زوج (ص) لانه أربعة (ك) والاربعة زوج (ن) من ذلك الشكل

المطلوب ومقدماته أيضاً بديهية لان حكمك بالزوجية على أربعة في الكبرى كائن بسبب وسط حاضر في الذهن وهو كون الاربعة منقسما بمتساويين وهكذا البواقي فيكون المقدمات اليقينية في كل منها كبرى حتى ينتج اليقين ومن هذا القبيل أي من قبيل قضايا قياساتها معها أكثر الاقيسة المرتبة في العبارات كما ترى فح يثبت كونها برهانا وكون مقدماتها بديهية مثلا تقول في اثبات كون العبارات المذكورة برهانا ان هذا القياس مثلا برهان لانه قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين ( ك ) والقياس المؤلف منها برهان ( ن ) المط ولما فرغ من بيان اليقينيات شرع في بيان غيرها فقال ( والجدل ) أي من جملة الصناعات الخمس الجدل وهو في اللغة القوة والمشهور انه في اللغة بمعنى المجادلة ( وهو ) أي الجدل ( قياس مؤلف من مقدمات ) أي من الصغرى والكبرى في الاقتراني ومن المقدمة الشرطية والاستثنائية في الاستثنائي ( مشهورة ) بين الناس ويختلف تلك المقامات المشهورة باختلاف الازمان فان القضية قد تكون مشهورة في زمان دون زمان والامكنة فانها قد تكون مشهورة في بلدة دون بلدة والاقران فانها مشهورة في قرن دون قرن والمقصود من المقدمات المشهورة هي القضايا التي يحكم العقل بواسطة اعتراف عموم الناس بصدق مضمونها وسبب شهرتها فيما بينهم أما اشتمالها على مصلحة عامة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح وأما في طبائعهم من الرقة كقولنا مراعات الضعفاء محمودة وأما غيرهما كسلامة الانسان في حفظ اللسان ونحو السلامة في الوحدة

ونحو الحياء من الايمان ونحو كشف العورة مذموم في المجالس وتربية الاولاد لازم لوالدها وقبح ذبح الحيوان عندالمجوس وعدم قبحه عندغيرهم وكذا غيرها والقياس المؤلف من القضايا المذكورة يسمى جدلا (و) من جملة صناعات الخمس (الخطابة) في اللغة بكسر الخاء اسم من قولهم خطب الخطيب أى وعظ الواعظ يعنى الخطابة بمعنى وعظ ونصيحة كردن براى مردمان وفي الاصطلاح (وهو قياس مؤلف من مقدمات مقبوله) مجزومة صادرة (من شخص معتقد) اسم مفعول (فيه) أى في حقه أوفي قوله لكون ذلك الشخص مؤيدا من عند الله بالمعجزة والكرامه كنبى وولى أولكونه ممتازا عن غيره بعقل زائد ودين كامل كارباب العلوم وأصحاب الزهد والتقوى يعنى ان الخطابه هى القضايا التى صدرت ممن يعتقده الناس في أقواله سواء كان واعظا أوغيره (و) مؤلف من مقدمات (مظنونة) وهى القضايا التى يحكم بها حكما راجحاً مع تجويز نقيضه تجويزا مرجوحا كقولنا هذا الحائط ينهدم لانه ينتشر منه التراب وكل حائط ينتشر منه التراب ينهدم (ن) المط والغرض من الخطابة ترغيب الناس في فعل الخيرات وتنفيرهم عن فعل الشر كما يفعله الخطباء والوعاظ (و) من جملة الصناعات الخمس (الشعر) وهو في اللغة العلم (و) في الاصطلاح (هو) أى الشعر (قياس مؤلف من مقدمات) سواء كانت مسلمة أولا وسواء كانت صادقة أولا (تنبسط) أى تسر وترغب (منها النفس أوتنقبض) أى تنفر وترهب أما مثال انبساط النفس وسرورها فكقولنا هذه

روضة مفرحة لانها خضراء والخضراء روضة مفرحة (ن) المط فالنفس اذا سمعت قولنا هذا تنبسط وترغب في النظر والسير فيها والغرض من الشعر انفعال النفس وتأثيرها بالترغيب على فعل والترهيب عنه لتعمله أو تتركه (و) من جملة الصناعات الخمس (المغالطة وهى) أى المغالطة في اللغة التكلم في مقابلة الخصم بالحدة ورفع الصوت لاجل اسكاته وفي الاصطلاح (قياس مؤلف من مقدمات شبيهة بالحق) أى باليقينيات ولم يكن حقا بل باطلا وتسمى سفسطة (أو) شبيهة بالمشهورة ولم تكن مشهورة وتسمى مشاغبة (أو من مقدمات وهمية كاذبة) كقولنا هذا فعل لانه اسم وكل إسم فعل (ن) هذا فعل ومقدمتاه وهميتان كاذبتان اعلم ان المغالطة تنحصر الى قسمين الاول هو المركب من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق أو بالمشهورة والثانى هو المركب من مقدمات وهمية كاذبة وهذان القسمان من المغالطة كلاهما فاسدان لا يفيدان يقينا ولا ظنا بل يفيد مجرد الشك والشبهة الكاذبة والفساد اما من حيث الصورة أومن حيث المادة مثال الاول كقولنا لصورة الفرس المرسوم على الجدار هذه الصورة صهالة لانها فرس وكل فرس صهال (ن) المط والغلط فيه أن اطلاق لفظ الفرس على تلك الصورة ان كان بطريق الحقيقة فالصغرى كاذبة وان كان بطريق المجاز والتشبيه فالكبرى كاذبة وان كان ذلك الاطلاق مجازا في الصغرى وحقيقة في الكبرى فح وان كانتا أى الصغرى والكبرى صادقتين الا أن الاوسط فيه ليس بمكرر حقيقة وان تكرر صورة لان الفرس

المحمول

المحمول في الصغرى مقيد بالمجاز والفرس الموضوع في الكبرى مقيد بالحقيقة وتغاير القيدين أى المجاز والحقيقة يقتضى تغاير المقيد أى الفرس فيها فلا تكرير فيه ومن هذا القبيل قولنا ( ص ) الطلاق موقوف على النكاح ( ك ) والنكاح موقوف على اذن المرأة (ن) من غير متعارف الشكل الاول الطلاق موقوف على الموقوف على اذن المرأة فهذه النتيجة تفرض صغرى وتضم عليها الكبرى هكذا والموقوف على الموقوف على اذن المرأة موقوف على اذن المرأة ( ن ) من متعارفه الطلاق موقوف على اذن المرأة فهذه النتيجة فاسدة وفسادها يقتضى فساد ماينتجها فالصغرى والكبرى في هذا القياس الصورى وان صدقتا الا أن الاوسط فيه أى لفظ النكاح لم يتكرر لان النكاح الكائن في الصغرى مقيد بالموجود وفي الكبرى مقيد بالمعدوم وتغاير القيد أى الموجود والمعدوم يوجب تغاير المقيد أى لفظ النكاح فلا يكون ذلك القول قياسا حقيقة بل يكون من قبيل القضايا المتجاورة ومثال الثانى أى الفساد من حيث المادة كقولنا الانسان جنس لانه حيوان والحيوان جنس ( ن ) فالانسان جنس فالمغالط استعمال الطبيعية مكان الكلية في هذا المثال ( والعمدة ) أى المعتمد عليه ( هو البرهان ) المذكور بجميع أقسامه ( لا غير ) أى لا غير البرهان من الجدل و الخطابة والشعر والمغالطة يعنى ان الجدل وغيره وان كان كل منها قياسا مركبا من مقدمات الا أنها غير يقينية فلا تنتج اليقين و ح يكون المعتبر من هذه الخمسة هو البرهان كما ذكره بقوله والعمدة هى البرهان وتقرير الاقيسة في قوله البرهان

آه هكذا (و) القياس بحسب المادة خمسته (ص) لان القياس بحسبها امابرهان أوجدال أوخطابة أوشعر أو مغالطة (ك) وهى خمسة أقسام (ن) من الشكل الاول المط فعلى هذا التقرير تكون الصغرى نظرية واثباتها بالتعريفات المذكورة هكذا القياس بحسب المادة اما برهان أوجدال أوخطابة أو شعر أومغالطة (ص) لان القياس بحسبها اماقياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين وأما قياس مؤلف من مقدمات مشهورة وأما قياس مؤلف من مقدمات مقبولة آه وأما قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها آه وأما قياس مؤلف من مقدمات كاذبة آه (ك) والقياس المؤلف آه برهان والقياس المؤلف آه جدل والقياس المؤلف آه خطابة والقياس المؤلف آه شعر والقياس المؤلف آه مغالطة (ن) الصغرى المرددة ويجوز أن يدعى المغايرة بين الاقسام الخمسة وهو ظاهر (وليكن هذا) أى الاتمام بالبرهان (آخر الرسالة الابهرية في المنطق)

---

قال جامعه العبد الذليل العليل الكليل الاثيم الفريق في بحر المعاصى والمآثم على كمال السيواسى قد وقع الفراغ من تسويد هذه النسخة في بلدة قونيه التى هى صدف في جوفه در مولاناجلال الملة والدين الرومى حفظها الله تعالى عن البأساء والضراء وموجب التدانى في ليلة المعراج من سلك شهور سنة عشرين وثلثمائة وألف من هجرة من كان يرى من قدامه كما يرى من خلفه في عصر ناظم مناظم الانام ورافع ألوية الشرع الي العنان وباذل الكرم الى الامم والاحسان مولي ملوك الخافقين وخادم الحرمين المحترمين السلطان

ابن

ابن السلطان السلطان الغازى ( عبدالحميد خان ) أدام الله شوكته
وصولته الى نهاية الدوران وأطال عمره ودولته الى مدى الزمان
فحمدا ثم حمدا لمن تيسرنى بختمها وخلصنى من طوفان
التدوين وجعلنى من زمرة من استقر فلك قلمه على جودى التأمين
اللهم اختم لى ولوالدى وللمؤمنين والمؤمنات بايقان الاقرباء الكرام
بحرمة من به ختم مصحف الرسالة وهو فاتحة الانبياء العظام
وصلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين وسلام
على المرسلين والحمد لله رب العالمين آمين

---

حمل اولي وضع احرف شكل اول شاندر
كرآنك عكسن قلارسك شكل رابع شاندر
ايكسنده وضع اولورسه شكل ثالث شاندر
ايكسنده حمل اولورسه شكل ثانى شاندر
اقترانى شكل درت ايجاب صغرى اولك
شرطيدر كليتى كبراس اما ثانينك
اختلاف كيف كبراسنك كليتى
ثالثك ايجاب صغرى برينك كليتى
ضربلر بنده رابعك ايجاب كرك يااختلاف
شرطيدر كليتى احديهما در اختلاف
اختلاف اولمزسه شرط كليتى صغر اسنك
اولينك ضرب جارشش ثالثك هشت رابعك
ليك ترتيب ضروبله بل نتايج حالنى

بلمك أسهل طريق بودركه ابجد حرفنى
هر برن رمز ايلدم بريسنه محصوره نك
ضربلرى آ اب وجاجب فرع ابجد اولاك
ثانيك اب باوجب داررضروبى فرع بد
ثالثك آ اب وباجب اج واددر فرع جد
ضرب آاج باواب جب داوادبج رابعك
اولينك فرع ج باثالثك دال سائرك
هر بريني ازبر ايدوب بيل نتائج حالنى
قيل تهجد ايت نيازى كشف ايدر حق سكا آنى
الف موجبه كليه باساليبه كليه جيم موجبه
جزئيه دال سالبة جزئيه اشارتدر

---

يا مريد العلم طرا * هبوا تثيرون نقعا
واثنوا على الشرح هذا * انه قد حاز نفعاً
واشروه بالتبر تحظوا * اوفر الانصاب قطعاً
لما رأيناه حقاً * قدفاق في الحسن طلعاً
قلنا نؤرخ لغزا * (ميزانكم) لاح طبعاً

١٣٢٧ ٨٢ ٣٩ ١٦٨ ١٠٣٨

الحاج محمد شاكر يصى هيوك لي من قره اغاج
غربى طالب العلم بالازهر
الشريف بمصر

al-Sīwāsī, 'Alī ibn 'Umar
Mīzān al-manṭiq